عدالت عبدالله :المناطق المتنازع عليها والحوار الوطني

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28
الثلاثاء
2022/09/13

No. : 7701

للاهوادة في ملاحقة قاتلي النساء

حتى لو بقيت وحيدا

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- قوباد طالباني: نراقب سلوك وسبل تعامل الدوائر والمؤسسات مع المواطنين
- اجتثاث العنف ضد المرأة بحاجة إلى إجراءات جذرية
- اصرار على ملاحقة قاتلي النساء حتى لوكنت وحيدا
- المناطق المتنازع عليها والحوار الوطني
- رئيس الجمهورية: الأمن المائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العراقي
- المشهد العراقي المتأزم في تقرير فريق الرصد والمتابعة
- الحلبوسي وبارزاني يدقان آخر مسمار في عرش تحالف مقتدى الصدر
- العراق يسجل أعلى مستوى من احتياط النقد الأجنبي منذ 2003

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- محمد صالح صدقيان: الحوار العراقي.. إرادة سياسية ومجلس سياسات
- الصدر "وحيدا".. فهل يضمر مفاجآت للقوى السياسية ؟
- حامد عبد الحسين: النمو الاقتصادي أسير العائدات النفطية في العراق

المرصد السوري و الملف الكردي

- لقاءات أميركية وروسية مع قادة «الإدارة الذاتية» لبحث الهجمات التركية
- وفد مشترك من قيادة قسد والقيادة المركزية الأمريكية يتفقد مخيم الهول
- صالح مسلم: ليست لدينا أية شروط سوى أن يكونوا في خدمة شعبهم
- رسالة لتركيا.. تدريبات عسكرية أميركية كردية مشتركة
- مستقبل الإدارة الذاتية الكردية في سورية في ظل المتغيرات الجديدة

المـــرصد الايراني

- شكوك أوروبية تثير غضبها... طهران : لم نطرح مطالب جديدة بالمفاوضات
- أسباب تعثر المفاوضات النووية..

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- بايدن: لدينا التزام ومسؤولية للدفاع عن ديمقراطيتنا
- مراجعات ما بعد حرب أفغانستان: بناء الدولة أم مكافحة الإرهاب؟
- الولايات المتحدة الامريكية تعيد اليونان الى الواجهة

العدد: 7701... 13-09-2022

قوباد طالباني:

نراقب سلوك وسبل تعامل الدوائر والمؤسسات الحكومية مع المواطنين

السليمانية تشرع في استثمارات سياحية وسكنية غير مسبوقة

تشهد محافظة السليمانية حركة استثمارية سياحية وسكنية غير مسبوقة، إذ حصل أكثر من ٥٠ مشروعا ضمن القطاع الخاص على التراخيص القانونية، ماينعكس إيجابا على حركة الأسواق وإنعاش اقتصاد المحافظة وتوفر عدد لافت من فرص العمل للعاطلين.

وعقد نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان قوباد طالباني، يوم الأحد، اجتماعا مع مجلس بلدية السليمانية، تقرر فيه إضافة إلى الانتهاء من المعاملات القانونية لأكثر من ٥٠ مشروعا استثماريا، تنفيذ مشروعي "جَمي قلياسان-جَقجَق" و"شاخي كويزه" السياحيين النموذجيين.

ويأتي اجتماع اليوم الذي استغرق ٤ ساعات بعد اجتماع عقده طالباني في الـ ٤ من أيلول مع مديريات السليمانية، أوصى فيه المسؤولين على إنهاء أعمال أكثر من ٥٠ مشروعا استثماريا خلال مدة أسبوع.

وناقش الاجتماع في محوره الأول مستوى الخدمات المقدمة في مدينة السليمانية وتقييم مهام وواجبات المديريات العامة في السليمانية خلال الأسبوع الفائت، حيث تبين الانتهاء من معاملات أكثر من ٥٠ مشروعا استثماريا في مدة أسبوع واحد بالإضافة إلى الانتهاء من المخطط التنظيمي لأغلب المشاريع التي ستدخل حيز التنفيذ في القريب العاجل.

وطالب نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان من المدراء بعد الثناء عليهم لإتمام مهامهم بشكل جيد، بالاستمرار في التنسيق والتعاون البارز فيما بين المديريات والدوائر في سبيل عدم تأخير معاملات الاستثمار والمواطنين بعد الآن

نتيجة الروتين وانعدام التعاون بينهم، منتقدا في ذات الوقت المديريات لعدم إتمام الواجبات في السابق كما هو الحال عليه الآن بعيدا عن الروتين، مشددا على أننا سنستمر في المشروع الذي بدأناه في تحفيز ومعاقبة المدراء والمسؤولين.

وأكد طالباني أن الفريق المراقب الذي شكله سيواصل مراقبة سلوك وسبل تعامل الدوائر والمؤسسات الحكومية مع المواطنين كي نميز الذي يسهل أمور المواطنين من الذي يصعبها ويخلق المشاكل والعقبات لهم، مشيرا إلى انتهاء أوراق تلك المشاريع القانونية، وستلعب دورا مهما في إنعاش اقتصاد السليمانية بل وستوفر عدد لافت من فرص العمل لسكنة المدينة.

وفي جانب آخر من الاجتماع الذي شارك فيه طالباني كعضو فخري لمجلس بلدية السليمانية، تمت المصادقة على مشروع "جَمي قلياسان – جَقجَق" السياحي ومشروع "شاخي كويزه" النموذجي وهما مشروعان سياحيان ستراتيجيان، بالإضافة إلى المصادقة على مشاريع أخرى منها مشاريع سكنية لموظفي الحكومة في السليمانية وتخصيص أراض لها.

تنفيذ أكثر من ٥٠ مشروعا في السليمانية

من جهة اخرى كشف سمير هورامي المتحدث باسم نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان قوباد طالباني، الأحد، عن دخول ٥٠ مشروعا حيز التنفيذ في محافظة السليمانية، مبينا أن هذه المشاريع ستوفر فرص عمل وتساهم في إنعاش حركة الأسواق.

وشارك نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان قوباد طالباني كعضو فخري، اليوم، في الاجتماع الدوري لمجلس بلدية السليمانية، وجرى خلال الاجتماع التباحث بدقة حول تقديم الخدمات للمحافظة وتسهيل معاملات القطاع الخاص وتقليل الروتين في مؤسسات الحكومة.

وقال سمير هورامي المتحدث باسم نائب رئيس الوزراء في تصريح صحفي حول فحوى الاجتماع إن ٣٩ مشروعا مقدما من القطاع الخاص إنتهت معاملاتها القانونية وهي جاهزة لتسلم الإجازات النهائية ومباشرة العمل فيها، و١٥ مشروعا تم الانتهاء من مخططها التنظيمي وهي جاهزة للعمل فيها، مبينا أن مشروعين سياحيين ستراتيجيين مهمين في (كويزه وجمي قلياسان) حصلا خلال اجتماع اليوم على الموافقات القانونية، وتم عرضمهما ليدخلا في القريب العاجل حيز التنفيذ، وبهذا سيدخل ٥٠ مشروعا حيز التنفيذ خلال مدة قصيرة.

وأوضح متحدث نائب رئيس الوزراء أن تنفيذ هذه المشاريع سيؤثر بالإيجاب على إنعاش الاقتصاد وتوفير عدد كبير من فرص العمل وتنشيط حركة الأسواق في السليمانية.

وأضاف أن هدف قوباد طالباني يتمثل في تقديم الدوائر الخدمة للمواطنين وتقليل الروتين في تمشية المعاملات، لاسيما وأن طالباني قد تبلغ في المدة الماضية عن امتعاض المواطنين من سبل تمشية المعاملات في الدوائر الحكومية وطرق التعامل مع المراجع، خاصة في تلك الأمور المتعلقة بشؤون القطاع الخاص.

وكشف هورامي أنه تم لحسن الحظ تثبيت مبدأ يتم العمل به من الآن وصاعدا، كما أوصى نائب رئيس وزراء الإقليم مديرات السليمانية لتحسين أداءهم وخدمة المواطنين أكثر والنهوض بواجباتهم بمسؤولية أكبر .

المسرى

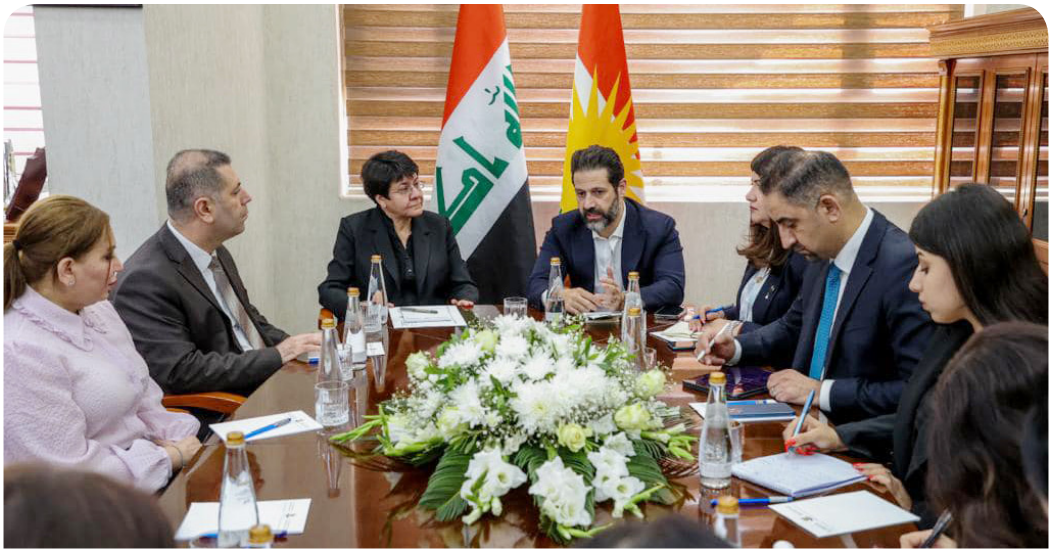

اجتثاث العنف ضد المرأة بحاجة إلى إجراءات جذرية

عدّ نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان قوباد طالباني، الاثنين، أن اجتثاث العنف ضد المرأة بحاجة إلى إجراءات جذرية وتعاون الحكومة والمجتمع المدني.

تصريحات طالباني جاءت خلال زيارة أجراها إلى وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية والثقافة والشباب، ضمن حملته لمكافحة العنف ضد المرأة.

واجتمع طالباني خلال الزيارة الأولى مع وزير العمل والشؤون الاجتماعية ومدراء المآوي وقسم الجيندر في الوزارة، وبحث معهم سبل وطرق مكافحة العنف وإعادة تنظيم العمل في المآوي.

وأشار طالباني إلى أن اجتثاث العنف ضد المرأة بحاجة إلى إجراءات جذرية وتعاون الحكومة والمجتمع المدني بالقول: إن القوانين والتعليمات لابد أن يعاد تنظيمها بما يسهل من مناهضة العنف وتمشية مهام وواجبات المآوي.

واقترح الحضور الانتفاع من المنظمات لصياغة آلية ملائمة للعمل.

وعرض القائمون على شؤون المآوي ملاحظاتهم والعقبات التي تقف في طريقهم، إذ تقرر حل المشكلات حسب المطلوب. حيث أعرب نائب رئيس وزراء الإقليم عن دعمه للمآوي وعدم السماح بأي تدخل يسبب مشاكل وعقبات لشؤونهم.

من ثم زار طالباني وزارة الثقافة والشباب وناقش مع الوزير ومسؤولي الوزارة سبل التعامل مع قضايا العنف لاسيما في القنوات الإعلامية، بالإضافة إلى آليات نشر التوعية الاجتماعية عبر الإعلام والقنوات الأخرى.

وعُرِضَ في الاجتماع تقرير حول ملف العنف ضد المرأة يتضمن مجموعة من العقبات والمشكلات والتوصيات.

وشدد الحضور بعد خوض نقاشات مستفيضة على نقاط وأبرزها: تعديل القوانين وتشديد العقوبات ومنع حمل السلاح وتنفيذ حملات توعوية وضرورة تنسيق القنوات الإعلامية مع مؤسسات الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

وكان طالباني قد أجرى ضمن الحملة ذاتها زيارة إلى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وعقد اجتماعا مع اتحاد علماء الدين الإسلامي ودعاهم إلى المساهمة في مناهضة العنف ضد المرأة في المساجد عبر المنابر. كما زار مديرية مناهضة العنف ضد المرأة والأسرة ومن المقرر أن يجري زيارات إلى وزارات وأطراف ذي صلة، للهدف نفسه.

*المسرى

اصرار على ملاحقة قاتلي النساء حتى لوكنت وحيدا

أعلن نائب رئيس حكومة إقليم كردستان، قوباد طالباني، الاثنين، امتعاضه وعبر عن «خيبة أمل» بعد صدور قرار قضائي لإخلاء سبيل أب متهم بقتل بنتيه في قضاء جمجمال بمحافظة السليمانية يوم أمس الأحد «لعدم كفاية الأدلة».

وذكر طالباني في تدوينة بعنوان «الحية والدرج» على صفحته أنه بعد جهود الأجهزة الأمنية وبدعم من المواطنين والصحفيين المهتمين بقضايا العنف الأسري يقومون باعتقال المشتبهين بالقتل ضد المرأة إلا أن قرارا قضائيا يرجعهم «إلى نقطة الصفر» بحسب تعبيره.

وأضاف طالباني أنه اجتمع مع الوزارات المعنية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لمناقشة مناهضة العنف ضد المرأة وإيقاف قتلهن من قبل الرجال الذين يعتقدون أن شرفهم قد انتهك، والكل يتفق أنه لا يمكن القضاء على هذه الظاهرة بالحديث فقط.

وقال قوباد طالباني إنه شعر بغضب شديد لسماع خبر الإفراج عن متهم بقتل ابنتيه «لأسباب واهية وعدم كفاية الأدلة». وتساءل عن مغزى الرسالة التي يرسلها

هذا الخبر إلى «الأشخاص المخادعين الذين يقتلون النساء؟» وأجاب في الوقت نفسه الرسالة تقول: إذا قتلت ابنتك، قل لست أنا، لقد كان ابني الأصغر، فسيتم إطلاق سراحك. وحتى ذلك الحين، كنت قد أرسلت ابنك إلى مكان آمن بعيد عن قوات الأمن ومؤسسات الدولة. بحسب التدوينة.

وأضاف طالباني «يؤسفني أن بعض قضاتنا ما زالوا مترددين في التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة. أقول لك: يأتي يوم يخرج الرجل المخادع الذي قتل ابنتك».

ووجه قوباد طالباني رسالة الى المتهم المفرج عنه «أنا متأكد من أنك، بصفتك أبًا مزعومًا، كل ليلة عندما تذهب إلى الفراش بعيدًا عن مضيفك الخاص وبعيدًا عن أولئك الذين يشجعونك على ارتكاب هذا العار، عليك أن تتذكر الأيام التي احتضنت فيها تلك الفتيات اللطيفات، العالم كله كان لك. أنا متأكد من أن آخر ما يتبادر إلى الذهن سيكون الوجوه الدموية للأبطال الذين تقتلهم أنت أو أبناؤك تحت ذريعة حماية شرفكم. أعلم أنك حينما تكون وحيدًا، يخبرك ضميرك بذلك؛ أنت لست شجاعًا ، أنت لست شجاعًا، أنت لم تحم كرامة عائلتك، لم تحم شرف عائلتك».

وختم بالقول هذه الحرب تشبه لعبة الحية والدرج، فعندما تعتقد أنك قد اتخذت خطوات قليلة مع الحية، فإنها ستحبطك. لكننا لن نسمح للقتلة أن يسرحوا ويمرحوا بحرية. ولن أدع الناس مطلقا أن ينسوا كم هم عديمو الشرف. فالله وكيل وشاهد بانني سألاحقكم للنهاية حتى لو بقيت وحيدا".

وقررت محكمة جنايات السليمانية الأولى الإفراج عن المتهم الرئيسي في جريمة قتل شقيقتين في قضاء جمجمال وهو والدهما، وذلك خلال جلسة المحكمة التي انعقدت يوم أمس الأحد.

في ٩ أيلول ٢٠٢٠، عثرت شرطة جمجمال على جثتين تعودان للشقيقتين آواره (١٩ سنة) وهيلين (١٧ سنة) كانتا مدفونتين في حفرة عمقها نصف متر بالقرب من مقبرة قرية برايم آغا في منطقة شوان القريبة من قضاء جمجمال و ذلك بعد مرور حوالي أسبوع على اختفائهما، وأصدرت المحكمة في وقتها أمراً بالقبض على والدهما بتهمة قتل الشقيقتين.

عدالت عبدالله

المناطق المتنازع عليها والحوار الوطني

للتعامل مع الخلافات في البيت الشيعي وتحت عنوان(الحوار الوطني)، تُقدم وتُدير رئاسة مجلس وزراء العراق منذ فترة وبالتنسيق مع الرئاستين الأخريتين، الجمهورية ومجلس النواب، مبادرات مكثفة لتحقيق حوار وطني بين القوى السياسية العراقية، والهدف منها في الجوهر وعلى وجه التحديد هو معالجة الإنسداد السياسي الناتج أساساً عن طغيان مواقف متعندة لرؤوس حربة متصلة بمعسكرات سياسية شيعية متنازعة يتمثل الأول منها في المعسكر الصدري والآخر في الإطار التنسيقي.

الطرف الكردي في هذا الحوار، المتمثل في الإتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني والقوى الكردية الأخرى التي لها مقاعد في مجلس النواب، لم يستفد حتى الآن من العنوان العريض المُتجسّد في (الحوار الوطني) لطرح بعض من شروط ومطالبات الكرد كمكون أساسي من مكونات الشعب العراقي.

> كل ما في جعة هذه الأطراف لا يتعدى سوى تقديم نوايا حسنة ومبادرات

كل ما في جعة هذه الأطراف لا يتعدى سوى تقديم نوايا حسنة ومبادرات لإحتواء الخلافات بين القوى الشعية وكأن الكرد أنفسهم ليس لديهم أي قضية أو ملف يطرحونه في هذا الحوار ولم يتعرضوا لأي أضرار سياسية ومعنوية ومادية جراء الصراعات القائمة في العملية السياسية.

السادة الذين يذهبون كثيراً من السليمانية وأربيل الى بغداد وبعنوان القوى الكردستانية، فقدوا للأسف أولويات الكرد السياسية والإستراتيجية وصاروا يتمظهرون أكثر بمظهر القرابة والصداقة لأحد المعسكرين وأحياناً كلاهما، منشغلين أنفسهم تماماً بتحركات وجهود دبلوماسية لا صلة لها مباشرةً بمصالح المكون الكردي ومكانته في العراق، فما عدا موضوعة العقود النفطية التي صارت كالعمود الفقري لإقتصاد الإقليم وشروط الحكم والسلطة فيه والذي بات تتحرك بغداد منذ فترة على أحتوائها من خلال قرارات المحكمة الإتحادية، لا نلمس أي ملف سياسي وإستراتيجي آخر يشتغل عليه الطرف الكردي، لاسيما ملف المناطق المتنازع عليها التي تمثل القضية المركزية للكرد في العراق منذ سبعين عاماً الى اليوم.

فالقوى السياسية الكردية لم تستطع حتى أن تُقَلِّد موقف رئيس تحالف السيادة، السيد محمد الحلبوسي، الذي قدم مبادرة في هذه الفترة وتحديداً أثناء الجلسة الثانية للحوار الوطني بعشرة نقاط أستطاع أن يربط نصف منها تقريباً بالحقوق السياسية والأمنية والإقتصادية والعمرانية للمكون السني في العراق. فهذا الرجل الذي يُفقه إستثمار التوقيتات السياسية جيداً يعي تماماً بأنه لا يمكن أن يقتصر الحوار الوطني في تناول خلافات البيت الشيعي فقط، ولايمكن أن يُنظر اليهم كممثلي سنة العراق وكأنهم مجرد قوى خاضعة وتابعة لهذا المعسكر السياسي أو ذاك، وأنما ينبغي أن يؤخذ موقعهم وأوضاع المناطق السنية وأهاليها بعين الإعتبار وذلك بناءاً على مبدأ العراق للجميع ولكل المكونات، وأن توضع أيضا وتحت سقف محاور الحوار الوطني حلولاً حقيقية لمطالب المكون السني، وإلا فبدون ذلك، سيكون حضورهم في هكذا حوار ليس إلا مجرد وسيلة لإستغلالٍ سياسي ولتغيير ميزان القوى لصالح هذا الطرف الشيعي أو ذاك دون أي مكسب سياسي يُذكر للمكون السني وممثليهم السياسيين، وهذا ما يعتبر مُنافياً لمنطق العمل في حقل السياسة والدهاء السياسي تماماً.

كان على الأطراف الكردية أن يكون لهم شروط

> كان على الأطراف الكردية أن يكون لهم شروط ومطالب تجاه المشاركة في الحوار الوطني

ومطالب تجاه المشاركة في الحوار الوطني، أو على أقل تقدير يضعوا مطالب المكون الكردي في أجندة جلسات الحوار الوطني. كان يستوجب عليهم أن يقولوا وبكل صراحة: كيف لنا أن نؤمن ونشارك في حوار وطني بينما نشاهد بأم أعيننا أن المكون الكردي في المناطق المتنازع عليها وفي ظل حكومة السيد الكاظمي يتعرض منذ سنتين لشتى الخروقات الإدارية والسياسية والأمنية من دون أن يوضع لها حد حتى الآن؟ كيف يمكن أن يجري الحوار الوطني في ظل حملات منظمة وممنهجة لسياسات التعريب التي تُمارس بحق المكون الكردي في المناطق المتنازع عليها، بحيث بات لايطمئن المواطن العراقي الكردي على أمنه وسلامته ومستقبله ويتم الإستيلاء على أراضيهم الزراعية ويُجبَرون على ترك مَواطن أبائهم وأجدادهم؟ أي حوار وطني في الوقت الذي لا يتمتع المكون الكرد بحق المواطنة ويُحكم عليه بالقبول قسراً بتلك الحملات التعريب السوداء بل السكوت عنها وخضوع المكون لها خشية أن لا تُفصل أبنائه في الدوائر الحكومية ولا يتعرضوا لحملات الإعتقالات العشوائية ومضايقات القوات الأمنية وإستفزازات المليشيات المسلحة والعشائر العربية الوافدة لغرض التعريب؟ أي حوار وطني تتحدثون بينما نرى بوضح النهار أن الخدمات الحكومية للمناطق والأحياء العربية والتركمانية في المناطق المتنازع عليها أكثر بكثير بل هو ضعف الخدمات التي تُقدم للمناطق والأحياء الكردية في محافظات كركوك والموصل وقضاء طوزخورماتوو ومناطق خانقين؟

كان على القوى السياسية الكردية أن لا يدعموا مجاناً وبـدون أي مقابل أي طرف أو جماعة سياسية في العراق، والمقصود هنا بالمقابل هـو ليس الحصول وحسب على المناصب الحزبية التي لا تشكل أولوية للكرد، وأنما هو تحقيق وضمان الحقوق السياسية والدستورية للمكون الكردي في البلد. لا يمكن أن يكون الأداء السياسي للكرد في بغداد بهذا المستوى الهزيل وأن لا يعي قيمة التوقيتات السياسية ومناوراتها ويخسر كل مكسب سياسي وإستراتيجي. ما يحدث الآن هو بحق مسؤولية تاريخية كبيرة تقع على عاتق القوى السياسية الكردستانية ويسيء الى مكانة وصيت وثقل الكرد في المعادلة العراقية إذا ما أستمر على هذا العقم السياسي، بل سيكون الكرد- والحالة هذه ومن ضمن العواقب الوخيمة التي ينالها- مجرد أداة في النزعات السياسية للآخرين ويُستَغَل من فترة الى أخرى للعب دور ثانوي هو تغيير ميزان القوى بين القوى المتنازعة ليس إلا.

رئيس الجمهورية: الأمن المائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العراقي

استقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الإثنين ١٢ أيلول ٢٠٢٢، في قصر السلام ببغداد، وزير الموارد المائية السيد مهدي رشيد الحمداني، حيث جرى بحث الأمن المائي والتحديات التي تواجه البلد.

وأكّد الرئيس برهم صالح أن ملف المياه يُمثل أولوية قصوى في البلد وجزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي، مشيراً إلى التغيرات المناخية الحادة التي تعصف بالبلاد والمنطقة والعالم، لافتاً إلى ضرورة مواصلة الخطط الاستراتيجية الموضوعة في هذا الصدد والشروع في مبادرة إنعاش بلاد الرافدين، وأن يكون التصدي لتغيرات المناخ أولوية وطنية.

ولفت سيادته إلى أهمية تنظيم العلاقات المائية عبر الحوار مع دول الجوار وفق مبادئ حسن الجوار ومراعاة مصالح الجميع دون الإضرار بالعراق، مشيداً بالجهود الحكومية ووزارة الموارد المائية لمعالجة الشحة المائية، منوّهاً إلى أن تأمين المياه وحماية نهري دجلة والفرات ومواجهة المخاطر المائية المُحدقة بالبلد هو مسؤولية جماعية تُشارك فيها كل مؤسسات الدولة والفعاليات الاجتماعية ولا تقتصر فقط على وزارة الموارد المائية.

من جانبه ثمّن الوزير مهدي رشيد الاهتمام والمتابعة المتواصلة للسيد الرئيس لملف المياه، وقدّم شرحاً لسيادته حول سير عمل الوزارة والخطط المُقرة في مواجهة التحديات المائية التي تواجه البلاد.

استقبال السفير الأردني لدى العراق

استقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الأحد ١١ أيلول ٢٠٢٢، سفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى العراق السيد منتصر العقلة.

وجرى، خلال اللقاء، بحث العلاقات الأخوية المشتركة بين البلدين والشعبين الشقيقين، وسبل تعزيزها وتنميتها في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وخاصة التعاون الاقتصادي والتجاري والعمل المشترك في تحقيق المصالح المتبادلة وكذلك إرساء الاستقرار والسلام في المنطقة.

*المكتب الاعلامي لرئيس الجمهورية

المشهد العراقي المتأزم في تقرير فريق الرصد والمتابعة

الاتحاد الوطني الكردستاني مع الإجماع الوطني للحلول

في اخر المستجدات المتعلقة بالمشهد السياسي العراقي ،توقعت كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني النيابية، الأحد، عقد جلسة برلمانية بعد زيارة الأربعين. وقال عضو الكتلة كاروان علي يارويس في تصريح للصحيفة الرسمية إن «الخطوات المقبلة للعملية السياسية تتعلق بتحركات التيار الصدري، وهناك محاولات لعقد جلسة البرلمان وتكملة تشكيل الحكومة وفق الأطر الدستورية».

وبين أن « الاتحاد الوطني الكردستاني مع الإجماع الوطني للحلول»، متوقعاً «عقد جلسة للبرلمان ما بعد الزيارة الأربعينية». وأكد أن «حزبه سيقف مع أي طرح لحل الأزمة السياسية»، موضحاً أن «المشكلة لا تكمن في حسم مرشح رئيس الجمهورية».

وبين، أن «الجميع حالياً يعمل على التهدئة السياسية للاتفاق على خطوة مقبلة لتكملة الإجراءات الدستورية وانتخاب رئيس الجمهورية وتكليف مرشح الكتلة الأكبر رئيساً للوزراء».

وجدد التأكيد على أن «مرشح الاتحاد الوطني هو برهم صالح، وأن الاجتماعات مستمرة بين الاتحاد والديمقراطي لحسم الموضوع»، عازياً تأخر الاستحقاقات الدستورية إلى «الخلاف بين الإطار التنسيقي والتيار الصدري».

الحراك السياسي الجديد سيظهر بعد زيارة الاربعين

كشف القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني، احمد الهركي، الاحد، أبرز المستجدات السياسية الجديدة التي تخص ملف رئاسة الجمهورية، فيما أكد ان الحراك السياسي الجديد سيظهر بعد زيارة الاربعين.

وقال الهركي في حديث لـ السومرية نيوز، إن «ملف رئاسة الجمهورية، ورغم الاجواء الايجابية بين الاتحاد الوطني

والديمقراطي الكردستاني، الا أنه لا يوجد اي اتفاق رسمي بين الحزبين الى الان حول شخصية معينة».

وأضاف، أن «الحراك السياسي الحقيقي سيبدأ بعد انتهاء زيارة اربعينية الامام الحسين (ع)»، مشيرا الى أن «الاجواء السياسية التي تحصل في بغداد تؤثر بشكل أو باخر على اقليم كردستان».

واوضح القيادي في الاتحاد الوطني «خلال الفترة المقبلة سنرى ما هو السيناريو الامثل الذي سيفضي عنه حسم ملف رئاسة الجمهورية، وفق الاستحقاقات الدستورية والقانونية»، مبينا انه «في حال وجود رغبة وطنية في ذلك، فان القوى الكردية ستكون لها دوراً كبيراً في حسم جزئية رئاسة الجمهورية».

بيان للاطار التنسيقي

يعلن الاطار التنسيقي عن تقديره الكبير للموقف الوطني والدستوري لتحالف السيادة والحزب الديمقراطي الكردستاني بعد اجتماعهم في اربيل والذي اعلن فيه الطرفان تمسكهما بالخيار الدستوري في اجراء الانتخابات المبكرة بعد خلق المناخات المناسبة لها وتحت اشراف حكومة كاملة الصلاحيات وعودة المؤسسات الدستورية لممارسة عملها.

ويود الاطار التنسيقي التأكيد على استمراره في الحوار مع جميع الاطراف لتنفيذ الاستحقاقات الدستورية وعودة المؤسسات الى أداء مهامها وتشكيل حكومة كاملة الصلاحيات

حرصا منه على تجنيب البلاد مزيدا من الازمات

ويؤكد الاطار التنسيقي ان سيبذل كل ما يستطيع من اجل الاسراع في تهيئة الظروف المناسبة وضمان مشاركة الجميع.

الاطار التنسيقي

٢٠٢٢-٩-١٢

الديمقراطي الكوردستاني والسيادة يؤكدان ضرورة استمرار البرلمان بعمله

وكان رئيس الحزب الديمقراطي مسعود بارزاني، ورئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي قد اكدا ضرورة استمرار مجلس النواب بعمله لحين موعد الانتخابات.

وذكر بيان صادر عن مكتب بارزاني، ان « بارزاني استقبل السيدين محمد الحلبوسي رئيس مجلس النواب العراقي وخميس الخنجر رئيس تحالف السيادة».

واستعرض الجانبان الوضع السياسي في العراق وتداعياته السلبية على البلاد وضرورة اعتماد لغة الحوار البناء لتجاوز الخلافات والوصول الى حلول تصب في مصلحة الشعب العراقي واتباع الاساليب الدستورية والقانونية في تجاوز تداعيات المرحلة الراهنة، وفقا للبيان.

كما اكد الطرفان على اهمية اجراء انتخابات مبكرة بعد تهيئة المتطلبات القانونية ومستلزماتها وفق الآليات الدستورية يسبقها تشكيل حكومة تتمتع بكامل الصلاحية وتحظى بثقة واطمئنان الجميع ببرنامج حكومي متفق عليه ، مع التأكيد على ضرورة استمرار مجلس النواب بعمله لحين موعد الانتخابات .

البيان اشار الى ان الجانبين ابديا استعدادهم للمساهمة البناءة في تقريب وجهات النظر بين كافة الاطراف

واستعداهم لتبني اية خطوة تخدم المصلحة الوطنية وتساهم في السلم المجتمعي والحفظ على امن المواطنين ومصالحهم.

كما اكد كل من تحالف السيادة والحزب الديمقراطي الكوردستاني على استمرار التواصل والتنسيق المشترك، وتبني مواقف مشتركة تخدم المصالح الوطنية العليا.

الوحيلي: منصب رئيس الجمهورية من حق الاتحاد الوطني

من جهته أكد الباحث في الشأن السياسي رياض الوحيلي تمسك الإطار التنسيقي بتغيير الحكومة التي يترأسها مصطفى الكاظمي، مشددا على أن منصب رئيس الجمهورية من إستحقاق الإتحاد الوطني الكوردستاني.

وقال الوحيلي خلال مشاركته في برنامج شؤون عراقية والذي يبث على شاشة قناة المسرى، لقد كانت هناك أزمات في زمن حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي والتي عانى منها المواطن العراقي، ومن هذه الازمات ارتفاع سعر الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي، وارتفاع اسعار المواد الغذائية وتعطل المشاريع وكل ذلك يحتاج إلى معالجات من قبل حكومة جديدة، لذلك إرتأى الإطار التنسيقي وضع منهاج وبرنامج كامل لمعالجة هذه الأزمات وتم ترشيح عدة أسماء لمطابقتها مع البرنامج وبعد دراسة من قبل لجنة مختصة وقع الاختيار على محمد شياع السوداني لتنفيذ المنهاج والمعالجة الأزمات التي شهدها العراق خلال العامين المنصرمين.

وعن إعتراضات التيار الصدري على ترشيح السوداني، قال الوحيلي إن التيار الصدري لا يريد أي مرشح من الإطار التنسيقي لأنه كان يحمل مشروع حكومة الأغلبية لكن هذا المشروع لم يتحقق لأنه كان هناك حاجة لتصويت ٢٢٠ نائب لتحقيق النصاب المطلوب لمرشح رئاسة الجمهورية دون إشراك الإطار التنسيقي والإتحاد الوطني الكوردستاني وهو محاولة تهميش لقوى سياسية.

وأضاف أن السوداني شخصية نزيهة ويشهد له الجميع، مشيرا إلى أن التيار الصدري كان يعترض على ترشيح السوداني بذريعة أنه ينتمي لإئتلاف دولة القانون، مشددا على أن السوداني لا ينتمي لإئتلاف دولة القانون وتم ترشيح السوداني من قبل لجنة لا يضم أي عضو في دولة القانون، لافتا إلى أن هناك محاولة من قبل التيار الصدري لعدم تمرير حكومة السوداني، بإعتبار أن لهم اليد الطولى في حكومة الكاظمي وهم يريدون بقاء حكومة الكاظمي لأطول مدة وخرج تظاهرات أنصار التيار الصدري لتأخير تشكيل حكومة جديدة، مؤكدا ان التيار الصدري أكدوا انهم لم يعترضوا على السوداني كشخص إنما لأنه تابع لائتلاف دولة القانون وزعيمه نوري المالكي، مشيرا إلى أن التيار الصدري سيعترض على أي مرشح آخر للإطار التنسيقي وليس فقط السوداني وذلك لإدامة الأزمة وبقاء حكومة الكاظمي لأطول مدة ممكنة.

الإطار التنسيقي مصر على إكمال الإستحقاقات الدستورية

وعن إمكانية إستبدال السوداني بمرشح آخر من قبل الإطار التنسيقي، قال الوحيلي انه كان يفترض إجراء حوار جدي بين الاطراف السياسية وخاصة التيار الصدري والإطار التنسيقي لكن لاحظنا تعنتا من التيار الصدري في وقت كان موقف الإطار التنسيقي فيه مرونة، مشيرا إلى أنه لو كان هناك حوار فمن الممكن إستبدال السوداني إن كانت هناك ملاحظات للتيار الصدري، لكن التيار الصدري لا يزال مصرا على عدم إجراء الحوار وهذه هي المشكلة، مؤكدا ان الحوار كان كفيلا بحل الكثير من الأزمات لو إنطلق بين القوى السياسية.

وتابع الوحيلي أن مطالب التيار الصدري مبهمة وفي ظل غياب الحوار وإن لم يتم التوافق مع التيار الصدري فإن الإطار التنسيقي قد يجري مشاورات مكثفة مع جميع القوى السياسية في سبيل بقاء السوداني كمرشح وتمريره بإعتبار أنه يمثل الكتلة الأكبر وإشراك القوى الأخرى في الحكومة، مشددا على أن الإطار التنسيقي متمسك بتغيير حكومة الكاظمي لأن أداءها كان دون المستوى المطلوب، حسب تعبيره.

المالكي يُصّعد مجدداً بوجه الصدر: لا داعي للحديث عن حلّ البرلمان

على الرغم من دعوات التهدئة وخفض حدة الخطابات السياسية في العراق بين مختلف أطراف الأزمة، عاود رئيس الوزراء الأسبق والقيادي في تحالف «الإطار التنسيقي»، القريب من طهران، نوري المالكي، إلى تصعيد خطابه مجدداً، عبر بيان دعا فيه إلى المضي بتشكيل الحكومة الجديدة، واستئناف عمل البرلمان، معتبراً أنه لم يعد هناك داعٍ للحديث عن حلّه، بعدما رفضت المحكمة الاتحادية الأسبوع الماضي، النظر بالشكوى، التي اعتبرتها خارج إطار صلاحيتها الدستورية.

بيان المالكي، الذي يأتي تأكيداً أيضاً على حدة التباينات الموجودة داخل قوى «الإطار التنسيقي» من الأزمة، ويعزز أيضاً المخاوف من عودة التصعيد المقابل من قبل التيار الصدري وزعيمه مقتدى الصدر، جاء في ساعة متأخرة من ليل أمس الأحد، حيث أوضح أن «القضاء حكم بعدم جواز حلّ البرلمان، وهذا يعني ألا انتخابات مبكرة إلا بعد استئناف مجلس النواب جلساته، وتشكيل حكومة جديدة مكتملة الصلاحية».

وبيّن أن «القوى السياسية أبدت موقفها الداعم لقرار القضاء، وأعلنت رفض حلّ البرلمان والانتخابات المبكرة المقترحة، وهذا يعني ألا داعي بعد للحديث في هذا الموضوع المحسوم دستورياً وقضائياً وسياسياً، ويجب مغادرته»، في إشارة واضحة لمقتدى الصدر وقيادات في تياره أكدوا التزامهم بمطلب حلّ البرلمان، وإجراء انتخابات جديدة كطريق وحيد للخروج من الأزمة السياسية.

ودعا المالكي في بيانه، إلى ما وصفه بـ»تكريس الكلام والجهود حول كيفية تفعيل البرلمان، والإسراع في تشكيل حكومة ائتلافية لتحقيق أفضل الخدمات والاستقرار السياسي والأمني»، وفقاً لقوله.

ويأتي موقف المالكي التصعيدي ضد الصدر، بعد ساعات من تأكيد تحالفي «السيادة»، الممثل السياسي عن العرب السنة في العراق، والحزب الديمقراطي الكردستاني، الحاكم في إقليم كردستان العراق، في بيان مشترك، ضرورة إجراء انتخابات مبكرة يسبقها تشكيل حكومة بصلاحيات كاملة، وسط تسريبات تشي بأن التحالفين اتفقا أمس الأحد، على توحيد موقفهم السياسي من الأزمة الحالية.

مكتبه: المالكي طرح خارطة طريق لإنهاء ركود البلاد دستورياً وقانونياً وسياسياً

قدم مكتب رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، الاثنين، توضيحا حول تغريدة المالكي الاخيرة.

وقال مدير المكتب هشام الركابي في تدوينة «طرح المالكي في اخر موقف له عبر تويتر نقاط ثلاث اهمها:

اولا: ان القضاء حسم الموقف من الناحية القانونية واشار الى عدم وجود نص قانوني يتيح حل مجلس النواب عبر المحكمة الاتحادية والية حل البرلمان معروفة وبينها في البيان الذي صدر موخرا عن القضاء.

ثانيا: جميع القوى السياسية أكدت على ضرورة اتباع السياقات الدستورية لحل البرلمان ، كما كان موقف غالبية

القوى هو مع تشكيل حكومة جديدة بصلاحيات مكتملة لكي تكون قادرة على القيام بواجباتها اجراء الانتخابات المبكرة.

ثالثا: الموقف الأخير يمثل خارطة طريق لانهاء حالة الركود في البلاد دستوريا وقانونيا وسياسيا، بعيدا عن الأهواء والأمزجة التي تسعى لاستمرار الانسداد وتبقي البلاد في الفوضى والاحتراب.

العبادي يحذر من كسر الإرادة في العراق.. وبال على البلاد

وبعد تمسك نوري المالكي، خصم مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري القوي في العراق برفضه حل البرلمان، رد القيادي في الإطار التنسيقي، رئيس ائتلاف النصر، حيدر العبادي.

واعتبر أن دعوة رئيس رئيس ائتلاف دولة القانون لـ»ترك موضوع حل البرلمان»، والإسراع بتشكيل الحكومة، أشبه بالدعوة لكسر الإرادة في البلاد.وكتب العبادي في تغريدة نشرها على حسابه الشخصي في تويتر، أن «أي مسار يقوم على كسر الإرادة سيكون وبالاً على الشعب والدولة».

كما دعا إلى «اتفاق سياسي يفضي لاعتبار المرحلة الراهنة انتقالية، تبدأ بتشكيل حكومة وتنتهي بحل البرلمان وإجراءات انتخابات مبكرة»، في طرح يتقارب إلى حد ما مع ما اقترحه الصدر قبل أيام لجهة تشكيل حكومة انتقالية ترعى إجراء الانتخابات.

تيار الحكمة وتحالف عزم يؤكدان ضرورة الحوار الوطني لتشكيل حكومة بفريق «منسجم»

وبحث رئيس تيار الحكمة، عمار الحكيم، ورئيس تحالف عزم، النائب مثنى السامرائي، تطورات المشهد السياسي في العراق، مؤكدان على ضرورة الحوار الوطني لتشكيل حكومة بفريق «منسجم».

وجاء في بيان صادر عن تيار الحكمة، الإثنين (١٢ أيلول ٢٠٢٢)، «بحث السيد الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني خلال لقائه رئيس تحالف عزم النائب تطورات المشهد السياسي في العراق وسبل معالجة الأزمة السياسية الحالية».

وذكر أن الحكيم أكد على «ضرورة الحوار الوطني وأهمية التواصل بين جميع الفرقاء السياسيين لتشكيل حكومة خدمة وطنية قادرة على تحقيق تطلعات الشعب العراقي بتوفير الخدمات وفرص العمل».

رئيس تيار الحكمة بيّن ضرورة أن تكون «الحكومة القادمة مشكلة من فريق منسجم كفوء قادر على مواجهة التحديات فضلاً عن قدرتها على التهيئة لإنتخابات مبكرة وفق الاشتراطات القانونية والدستورية».

مستشار ينعى التحالف الثلاثي: آخر مسمار ضرب في نعشه اليوم

وأكد المجلس الاستشاري العراقي الأحد، أن المسمار الأخير دُق في عرش «التحالف الثلاثي»، والصدر أصبح وحيداً في الساحة. وقال رئيس المجلس فرهاد علاء الدين، في بيان ، إن «التحالف الثلاثي انتهى رسميا وهذا اخر مسمار في نعشه: «كما أكد الطرفان أهمية إجراء انتخابات مبكرة بعد تهيئة المتطلبات القانونية يسبقها تشكيل حكومة تتمتع بكامل الصلاحية مع التأكيد على ضرورة استمرار مجلس النواب بعمله لحين موعد الانتخابات».

وأضاف أن «الصدر اصبح وحيدا في الساحة».

مشعان الجبوري: السيادة والديمقراطي غادرا تحالف 'إنقاذ وطن'

وعلق النائب المستبعد مشعان الجبوري، الأحد، على تفاصيل الاتفاق الأخير بين الديمقراطي الكردستاني وتحالف «السيادة». وقال الجبوري في تدوينة، ان «اتفاق اليوم بين الديمقراطي الكردستاني والسيادة على ضرورة إجراء انتخابات مبكرة عام ٢٠٢٣ على أن يسبقها تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات يعني مغادرتهم لتحالف انقاذ وطن الذي كان يضمهم مع التيار». وأضاف أن «الاهم وغير المعلن هو اتفاقهم على ان يكون من يشكل الحكومة الجديدة هو الرئيس مصطفى الكاظمي».

ائتلاف المالكي يعلن تشكيل لجنة ثلاثية لزيارة الحنانة بعد الاربعين

كشف ائتلاف دولة القانون، الاحد، عن تشكيل لجنة ثلاثية مكونة من الاطار التنسيقي وتحالف السيادة والحزب الديمقراطي الكردستاني لزيارة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في مقر اقامته بالحنانة في محافظة النجف.

وقال عضو دولة القانون وائل الركابي في حديث خاص بوكالة /موازين نيوز/، ان رئيس تحالف الفتح هادي العامري سيمثل الاطار التنسيقي في هذه اللجنة، التي ستلتقي بالصدر لبحث ملف تشكيل الحكومة، مبينا ان الحكومة ستضم جميع الاطياف السياسية ولن تقتصر على الاطراف المشكلة لمجلس النواب.

واضاف، «تم التشديد على ان يكون تشكيل الحكومة خالصا للفضاء الوطني».

الفتح يرد على دعوة الصدر الأخيرة ويكشف عدد تواقيع الإطار لعقد الجلسات

كشف عضو تحالف الفتح علي الزبيدي، الاحد، ان الإطار التنسيقي حصل على ١٨٠ توقيعا لعقد جلسات مجلس النواب وتشكيل الحكومة وتعيين رئيس الجمهورية، فيما بين ان رئيس حكومة تصريف الاعمال مصطفى الكاظمي أحد المساهمين بتأخير تشكيل الحكومة.

وقال الزبيدي في حديث لـ السومرية ان «القوى السنية والكردية تصرفوا بعقلانية ومسؤولية تجاه دعوة المقرب من زعيم التيار الصدري صالح محمد العراقي»، مؤكدا أنه «لا يمكن لأي طرف سياسي منسحب من مجلس النواب باختياره ان يفرض ارادته على الكتل الأخرى المتحالفة معه سابقا وهذا لا يشكل قاعدة طيبة في البلد».

وأضاف ان، «الإطار التنسيقي حصل على ١٨٠ توقيعا لعقد جلسات مجلس النواب وتشكيل الحكومة وتعيين رئيس الجمهورية»، مشير الى ان «هناك وفود من الإطار التنسيقي تزور باستمرار كافة الأطراف والكتل السياسية من أجل تشكيل الحكومة».

ولفت الزبيدي الى ان «الكرة الان بملعب القوى الكردية للاتفاق على مرشح لرئيس الجمهورية بأسرع وقت ممكن لكي يتمكن هذا من تكليف رئيس الوزراء وبالتالي تشكيل حكومة خدمية ووطنية».

وتابع ان «رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي ملام بتأخير جلسات مجلس النواب»، وفيما بين أن «استمرار تأخير الجلسات سيعرضه للمساءلة القانونية»، أكد أن «رئيس حكومة تصريف الاعمال مصطفى الكاظمي أحد المساهمين بتأخير تشكيل الحكومة الجديدة لكي يكون عمر حكومته أطول وهذا العمل غير قانوني وغير دستوري».

وأكمل عضو تحالف الفتح انه «يجب توفر حكومة قوية وذات سيادة كاملة لكي تتمكن من حل البرلمان الحالي واجراء انتخابات مبكرة».

مقرر البرلمان يتحدث عن جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية والفتح يؤكد العدد

وقال مقرر مجلس النواب غريب عسكر، الأحد، إن " ١٨٢ نائبا من مختلف القوى السياسية وقعوا على استئناف عقد جلسات مجلس النواب. مشيرا إلى أن " رئاسة مجلس النواب لم تحدد موعدا لاستئناف الجلسات ".

وبين عسكر في حديث صحفي تابعه (المسرى) ، أن "البرلمان سيعقد بعد الزيارة جلسته لانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة"، لافتا إلى أن "هناك جملة قوانين تحتاج الى تشريعات حتى ترى النور ".

من جانبه كشف عضو تحالف الفتح علي الزبيدي، الاحد، عن ان الإطار التنسيقي حصل على ١٨٠ توقيعا لعقد جلسات مجلس النواب وتشكيل الحكومة وتعيين رئيس الجمهورية.

وتابع الزبيدي في تصريح تابعه المسرى " أن القوى السنية والكوردية تصرفوا بعقلانية ومسؤولية تجاه دعوة المقرب من زعيم التيار الصدري صالح محمد العراقي، مؤكدا أنه لا يمكن لأي طرف سياسي منسحب من مجلس النواب باختياره ان يفرض ارادته على الكتل الأخرى المتحالفة معه سابقا وهذا لا يشكل قاعدة طيبة في البلد".

اضاف أن "هناك وفود من الإطار التنسيقي تزور باستمرار الأطراف والكتل السياسية كافة من أجل تشكيل الحكومة."

امتداد تدعو لحل مجلس النواب العراقي وتشكيل حكومة مؤقتة

دعت حركة امتداد، الى حل مجلس النواب العراقي، مع تشكيل حكومة مؤقتة، واشراف اممي تام على الانتخابات النيابية القادمة.

وذكرت الحركة في بيان لها، الاحد (١١ أيلول ٢٠٢٢) انه «نظرا لضبابية المشهد السياسي الذي يمر به البلد، آلت حركة امتداد ان لا تقف متفرجة على الاخفاقات التي تحدثها الاطراف المتنازعة ومنها عدم استطاعتهم الخروج من الازمة الحالية وخرق المدد الدستورية».

ودعت حركة امتداد جميع النواب والحركات الناشئة الى المساهمة في ايجاد حل للخروج من هذه الازمة الحالية يتضمن في أولى أولوياته إصدار قرار بحل مجلس النواب وفقاً للآليات التالية:

اولا: تشكيل حكومة مؤقتة بالشروط التالية:

١- يكون رئيس الوزراء من الشخصيات الوطنية المستقلة، على ان يختار كابينته الحكومية من الشخصيات المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة.

٢- يتعهد افراد الحكومة بالتخلي عن أي جنسية ثانية ان وجدت.

٣- يتعهد افراد الحكومة المؤقتة بعدم الترشيح للانتخابات النيابية القادمة المزمع اقامتها في ٢٠٢٣.

ثانيا: مهام الحكومة المؤقتة يجب أن تكون محددة بما يلي:

١- اعداد مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠٢٣ خلال فترة خمسة واربعون يوماً من تاريخ تشكيلها.

٢- تفعيل قانون الاحزاب وعدم السماح لاي حزب يمتلك فصيل مسلح بالمشاركة في الانتخابات القادمة.

٣- البدء بمحاسبة قتلة متظاهري ثورة تشرين العظيمة وفتح ملف المغيبين وملفات الفساد وسراق المال العام وإعادة الأموال المسروقة.

٤- العمل على إجراء الانتخابات النيابية القادمة في الاول من أيلول لسنة ٢٠٢٣.

٥- الاشراف الاممي التام على الانتخابات النيابية القادمة.

ثالثا: يتولى مجلس النواب الحالي:

١- التصويت على الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠٢٣.

٢- إجراء التعديلات الدستورية بما فيها شكل النظام وإعادة صياغة النصوص التي تحتمل أكثر من تفسير ومعالجة جميع حالات الاغفال الدستوري.

٣- إنجاز القوانين المهمة ذات العلاقة المباشرة بحياة المواطن.

حركة امتداد، اعربت عن أملها من «كل القوى الوطنية والخيرين من النواب الأحرار التفاعل مع هذه المبادرة لغرض انجاحها وبذل مزيد من الجهود للخروج من الازمة الحالية».

الخنجر يحدد أهداف 'السيادة': حوار وطني دون كسر إرادات

أعلن زعيم تحالف «السيادة» خميس الخنجر، الإثنين، دعم تحالفه لانتخابات مبكرة، فيما حدد أهدافه وأولوياته خلال المرحلة الراهنة. وقال الخنجر في تدوينة، «إنقاذ الوطن وحماية السلم الأهلي أولويتنا في هذه المرحلة الحساسة، وهدفنا صياغة حوار وطني شامل ورؤية يتفق عليها الجميع من دون غلبة طرف على آخر أو كسر إرادات».

وأضاف، «ندعم انتخابات مبكرة حرة ونزيهة، في ظل حكومة قوية مقبولة من جميع الأطراف».

الديمقراطي الكوردستاني: الحوارات مستمرة للاتفاق على مرشح مشترك لرئاسة الجمهورية

أكد المتحدث باسم الحزب الديمقراطي الكوردستاني، محمود محمد، استمرار الحوارات مع الاتحاد الوطني الكوردستاني بشأن منصب رئيس الجمهورية، مشيراً إلى عدم وجود مرشح مشترك حتى الآن.

عضو المكتب السياسي المتحدث باسم الحزب الديمقراطي الكوردستاني، محمود محمد، أعلن في مؤتمر صحفي، يوم الاثنين (١٢ أيلول ٢٠٢٢)، موقف الحزب الديمقراطي الكوردستاني بشأن الانتخابات المبكرة، مؤكداً ضرورة أن تتوصل الأطراف المشاركة في العملية السياسية إلى «اتفاق واقعي» حول الخطوات المقبلة.

في هذا السياق، أكد ضرورة التوصل إلى «اتفاق مسبق» بين الأطراف السياسية قائلاً إنه «لا بد من التوصل إلى اتفاق سواء أجريت الانتخابات أم لا»، منوّهاً إلى ضرورة «قبول نتائجها من قبل جميع الأطراف، في حال أجريت، وليس قبولها من البعض، ورفضها من قبل آخرين لأنهم لم يحصوا على الأصوات التي كانوا يتطلعون اليها».

محمود محمد رأى أن «العملية السياسية في العراق وصلت إلى طريق مسدود، ولا بد من إيجاد حل لها»، مبيّناً أن «الحل يمكن في الحوار والتفاهم وقبول الآخر».

بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق على مرشح مشترك، قال المتحدث باسم الحزب الديمقراطي الكوردستاني، إن الحوارات مستمرة ولحد الان «لا يوجد لدينا مرشح مشترك»، مستطرداً أن «الحوارات بين جميع الأطراف السياسية الكوردستانية والعراقية مستمرة». وأضاف أن الحوارات كانت ستنتهي لو كان هناك «تقارب».

المتحدثة باسم كتلة الحزب الديمقراطي الكوردستاني، أن القرار بشأن المشاركة في جلسة مجلس النواب، التي يتوقع عقدها بعد زيارة الأربعين، يعتمد على «الحوارات النهائية، والحزب الديمقراطي الكوردستاني لم يحاول قط أن يصبح عاملاً لانقسام أنقسام البيت الشيعي، ولن نقبل الانضمام لطرف على حساب طرف آخر، وما زالت علاقاتنا مع

التيار الصدري، ومقتدى الصدر جيدة».

فيان دخيل رأت أن الحكومة التي ستتشكل لن تنجح «إذا لم يشارك التيار الصدري فيها، أو يوافق عليها»، مرجحة وجود اتفاق مبدئي بين التيار الصدري والإطار التنسيقي، في ضوء التحركات التي شهدتها الساحة السياسية خلال اليومين الماضيين.

سببان للانسداد السياسي وطريقان للحل.. آراء المختصين في العراق

ما زال الانسداد السياسي يخيّم على الوضع العام منذ ١١ شهراً من إقامة الانتخابات المبكرة في العراق التي أجريت في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، بسبب تمسك كل طرف بما يراه، فيما شهدت الفترات الماضية إطلاق عدّة مبادرات سياسية للخروج من المأزق السياسي، أطلقت من أطراف عديدة داخل النظام السياسي.

بعد التواصل مع المحلل السياسي مهدي الكعبي، حدد سببان وراء الانسداد السياسي الحاصل منذ ١١ شهراً في العراق.

وقال الكعبي في حديث لـ السومرية، ان «سبب الانسداد السياسي هو عدم وجود الثقة بين الفرقاء السياسيين (الإطار التنسيقي والتيار الصدري) وأيضا عدم وجود فقرات دستورية واضحة للخروج من الازمة الحالية».

وأضاف، انه «لابد من تقديم تنازلات وتقديم المصلحة العامة والناس ورجوع المؤسسات التشريعية الى الجلسات الاعتيادية كمجلس النواب العراقي واحترام الأطر الدستورية ومؤسسات الدولة والدستور العراقي باعتباره فوق الجميع».

كما شدد الكعبي، على «ضرورة الاحتكام الى الدستور والقانون واحترام قرارات المحكمة الاتحادية باعتبارها ملزمة لكل الاطراف السياسية، فضلا عن ضرورة إقامة جلسة البرلمان لاختيار رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة والاتفاق على الية حل البرلمان والتي تحتاج من أكثر من سنة للتهيئة الى انتخابات مبكرة وتعديل قانون الانتخابات وبالتالي رجوع الثقة بين الأطراف السياسية وعودة العملية السياسية الى الطريق الصحيح».

وتابع انه «لابد من تصحيح الثغرات الموجودة في الدستور والقانون العراقي بتشكيل لجنة من الاطراف السياسية المادة ٧٦ على سبيل المثال».

*الخروج من المأزق

بعد تحديد أسباب الانسداد، حدد المحلل السياسي عباس الجبوري، طريقين للخروج من المأزق السياسي الحاصل في العراق، فيما توقع حصول احتجاجات قوية بعد انتهاء الزيارة الاربعينية.

وقال الجبوري في حديث لـ السومرية، ان «الإطار التنسيقي ماضٍ بتشكيل الحكومة والاعتراضات الصدرية مازالت موجودة وبالتالي سنشهد احتجاجات مرتقبة قوية والنتيجة هي بقاء الوضع السياسي المتأزم على ما هو عليه ولن تكون هناك انفراجات قريبة»، مبينا ان «في الوقت الحالي لا يمكن حل الازمة بوجود جميع أطرافها».

وأضاف، ان «الحل يجب ان يكون بالتفاهم والوفاق قبل انعقاد أي جلسة لمجلس النواب العراقي او لتشكيل الحكومة حتى يتم سحب فتيل الازمة، أما في حال بقاء الحال كما هو عليه فأنه يحتاج أطراف أخرى لحل هذا الازمة حتى وان كانت داخلية للوصول الى نتائج مرضية والخروج من التعقيد السياسي».

*تداعيات تأخر تشكيل الحكومة

من جانبه، يؤكد المحلل السياسي علي السباهي، يوم الاحد، ان تداعيات تأخير تشكيل الحكومة بات واضحا للجميع.

ودعا السباهي في حديث لـ السومرية، «الفرقاء السياسيين بالنظر للشعب للخروج الى بر الأمان»، مبينا أن «تداعيات تأخير تشكيل الحكومة بات واضحا للجميع».

وأضاف، ان «مجلس الأمن أرسل رسائل واضحة وصريحة الى جميع القوى السياسية الموجود في العراق بضرورة الوصول الى حلول سياسية ونتأمل من العقلاء في الاطراف السياسية إيجاد حلول سريعة».

طريق النجاح

المحلل السياسي نزار حيدر، يقول إن طرح حكومة مستقلين هو الأنسب لحل الأزمة المستعصية، ولكن مع رسم خطوط عريضة وواضحة حول تلك الحكومة، وعدم تركها ضبابية، على حد تعبيره.حيدر يردف في حديث مع "الحل نت"، أن حكومة المستقلين، يجب أن تتشكل من الكفاءات، أي من شخصيات كفوءة ومستقلة، لا تنتمي لأي جهة سياسية، خصوصا "الإطار" و"التيار".نجاح تلك الحكومة، يتوقف على أن تكون كل شخصيات الكابينة الوزارية غير مشتركة بالعملية السياسية العراقية منذ عام ٢٠٠٣، وعلى رأسها رئيس الوزراء، وفق المحلل السياسي العراقي، نزار حيدر.

ويضيف حيدر، أن الحكومة لكي تكون قوية، يجب أن تتعهد كل القوى السياسية بدعمها وعدم الوقوف بوجهها واعتراض حركتها وعرقلتها، وذلك عبر توقيع القوى السياسية على ميثاق يضمن لها ابتعاد القوى عن طريقها.

حكومة المستقلين، إن تشكلت فسيمتد عمرها من عام ونصف إلى عامين، تأخذ على عاتقها تعديل قانون الانتخابات وتغيير أعضاء مفوضية الانتخابات، والأهم هو تعديل المواد الدستورية التي تتسبب بالانسداد السياسي بعد كل انتخابات، بحسب نزار حيدر.

ويتابع، أن أهم مواد الدستور التي يجب تعديلها، هو اعتماد الكتلة الأكبر الفائزة في الانتخابات وليس بعدها، ومنع التحالفات بعد إعلان نتائج الانتخابات، وإلزام حضور جلسة انتخاب رئيس الجمهورية الممهدة لتشكيل الحكومة، بأغلبية النصف + واحد من نواب البرلمان، وليس بأغلبية الثلثين.

حيدر يوضح، أن حكومة المستقلين هي الوحيدة القادرة على إخراج البلاد من الأزمة الراهنة؛ لأن أي حكومة إطارية لا يمكن لها أن تتشكل، والسبب أن مقتدى الصدر لا يسمح لها بذلك عبر ورقة الشارع الذي يملكه.

ويلفت المحلل السياسي العراقي، إلى أن زعيم "التيار الصدري"، سيتنازل عن مطلبه بحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، إن وافق "الإطار" على مقترح حكومة المستقلين؛ لأنه لا مانع لديه من أي حكومة غير توافقية.

أما ما يجعل الصدر يصر على عدم تشكيل حكومة جديدة؛ لأنه يرى أن "الإطار" يريد تشكيل حكومة محاصصاتية تمهد لتعديل قانون انتخابي وفق مقاسه، ويعين أعضاء بمفوضية الانتخابات من مواليه، ما يضمن له الفوز في الانتخابات المقبلة بعد خسارته المدوية في الانتخابات الأخيرة، كما يقول حيدر.

ويختتم حيدر، أنه لا حل بغير حكومة مستقلين، وإن رفض "الإطار" ذلك، فإن البلاد ستبقى دون حكومة وببرلمان معطل؛ لأن "التيار الصدري" سيخرج للشارع مجددا ومعه فئة واسعة من بقية الأطياف،، وخاصة "تشرين"، وحينها ربما تنزلق الأمور للعنف كما حصل في أحداث المنطقة الخضراء الأخيرة.

حراك أممي لمنع تكرار التصعيد في الشارع

وتستعد المبعوثة الأممية في بغداد، جنين بلاسخارت، وفقاً لمصادر سياسية عراقية تحدثت مع «العربي الجديد»، للبدء بحراك جديد وواسع، الأسبوع المقبل (بعد انتهاء مراسم زيارة الأربعينية في ١٧ سبتمبر/أيلول الحالي).

ويهدف هذا الحراك بالدرجة الأولى إلى الحفاظ على الهدوء الذي شهده العراق في الأيام الأخيرة. كما تسعى بلاسخارت إلى منع تكرار أي مواجهات أو تصعيد في الشارع، والإبقاء على الأزمة السياسية ضمن نطاق القوى السياسية، وكذلك التهيئة لجولة ثالثة من الحوار الذي يرعاه رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي.

الحراك الأممي لا يعد الأول من نوعه على خط الأزمة السياسية العراقية التي دخلت شهرها الـ١١ منذ الانتهاء من الانتخابات النيابية المبكرة التي أُجريت في ١٠ أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

لكن بحسب مسؤولين عراقيين، فإن الحراك الجديد يأتي مرافقاً لمخاوف سياسية وشعبية، أثّرت على حركة التجارة والاقتصاد في بغداد، من تكرار الصدام المسلح بين أنصار التيار الصدري والفصائل المسلحة القريبة من طهران، بعد انتهاء مراسم الأربعين الدينية.

وتتضاعف تلك المخاوف مع معاودة قوى «الإطار التنسيقي» تأكيدها السعي إلى عقد جلسة برلمانية وجمع تواقيع تُلزم رئيس البرلمان محمد الحلبوسي بإلغاء تعليق عمل البرلمان. كما تتحدث عن مفاوضات أيضاً مع الكتل السنية والكردية بشأن الحكومة الجديدة التي يصرّ التحالف المدعوم من إيران على المضي بها.

وأكد مصدران، أحدهما نائب والثاني سياسي ضمن «تحالف النصر» بزعامة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، لـ«العربي الجديد»، أن بلاسخارت تجري منذ أيام لقاءات واتصالات غير معلنة مع عدد من القوى السياسية، بما في ذلك التيار الصدري.وأوضحا أن الهدف منها الحفاظ على تهدئة الأوضاع ومنع أي صدام مسلح قد يحصل خلال الأيام المقبلة بعد انتهاء مراسم الزيارة الدينية، خصوصاً مع تلميح أعضاء في التيار الصدري إلى إمكانية النزول من جديد إلى الشارع، لمواجهة ما أسموه «محاولات سرقة الدولة».

وقال أحدهما إن «الأميركيين ومن خلال زيارة مساعدة وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط باربرا ليف، أكدوا أهمية الحفاظ على الأوضاع المستقرة في العراق ومنع الانزلاق لأي صدام، مع التأكيد على الاحتكام للحوار والتوافق».

وأشار إلى أن الأميركيين يدعمون حالياً جهود الأمم المتحدة في هذا الإطار، مع سعي بلاسخارت للتواصل مع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، وإقناعه بأهمية إبعاد أنصاره عن الشارع، وأن هناك مخاوف من استغلال ذلك لموجة عنف جديدة.

ولفت إلى أن «الأمم المتحدة تميل إلى فكرة الحل التدريجي للأزمة عبر حكومة مؤقتة تدوم لمدة سنة يجري الاتفاق عليها سياسياً، على أن ترأسها شخصية لا تنتمي لأي من طرفي الأزمة تتولى الذهاب بالبلاد إلى انتخابات مبكرة جديدة».

وأضاف «لكن هذا المقترح لا يزال مرفوضاً من الطرفين، مع إصرار الإطار التنسيقي على تشكيل حكومة وفق الاستحقاقات الدستورية له لما يملك من مقاعد برلمانية». ورأى أن «زعيم التيار الصدري يبالغ بموقفه في حل البرلمان وتحديد موعد الانتخابات المبكرة وإجرائها بإشراف حكومة مصطفى الكاظمي الحالية».

مراقبون : انسحاب القوى السنية والكردية من البرلمان سيعقد الازمة

واستبعد مراقبون للشأن السياسي العراقي حل الازمة السياسية الراهنة في حال انسحاب القوى السنية والكردية من البرلمان، فيما حذروا من تصعيد جديد قد يحصل بعد الانتهاء من الزيارة الاربعينية.

وقال المحلل السياسي، علي البيدر، في حديث لـ»الزوراء»: ان انسحاب القوى السنية والكردية من البرلمان ربما لن ينهي الازمة لكون هنالك نوابا وشخصيات سياسية احتياط سوف يحلون محلهم كما حصل للتيار الصدري بسبب وجود اكثر من حزب سني وكردي داخل الدائرة الانتخابية الواحدة، وبذلك سوف يأتلفون مع الاطار التنسيقي .

وأضاف: اعتقد ان الوضع ذاهب نحو التصعيد بعيدا عن الحوار. لافتا الى: ان السيد الصدر عازم على اجراء تظاهرات، وهنالك تظاهرات لتشرين وبالتزامن مع ذلك هنالك حراك تقوم به احزاب الاطار التنسيقي وتياراته لتشكيل الحكومة، وهذا الامر سوف يثير غضب الصدر وحفيظته ويؤدي الى حدوث نوع من المواجهة او الصدام ما لم تتمكن الاطراف السياسية من اقناع السيد الصدر لهذه الخطوة او تنفيذ رغباته.

واشار الى: ان خيار الصدر الاخير الذي طرحه لن يوافق عليه احد لا الاطار التنسيقي ولا الاحزاب الكردية والسنية، وبذلك لا توجد حلول خارج الاطر الكلاسيكية، وإنما الحلول لا تزال كلاسيكية وحلولا تقليدية الى حد كبير. مؤكدا: ان الشارع غاضب مما يحصل وقد يساند تظاهرات الصدر او تشرين نكاية بالعملية السياسية وليس رغبة منه بالتواجد معهما.

وتابع: ان جميع الامور تتجه نحو التصعيد السياسي وربما تكون بعد الانتهاء من الزيارة الاربعينية، حيث يستعد التشرينيون الى النزول للشارع وكذلك الصدريون، وهذا قد يؤدي الى اندلاع صراع من جديد وهذه المرة سيكون اكثر حدة وقساوة.من جهته، قال عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، جعفر ايمينكي: إن الحوار لا يجري عبر التغريدات ووسائل التواصل الاجتماعي. مشدداً على ان السبيل الصحيح لحل البرلمان هو «التوافق السياسي».

واضاف: إن هذه مواضيع مهمة جداً، ولا يمكن أن نتواصل مع بعضنا على التغريدات، الحوار لا يجري عبر التغريدات ووسائل التواصل الاجتماعي. مشيراً إلى: أنه يمكن توجيه رسالة من خلالها، لكنها لن تصل بهذه الطريقة.

وبين: أن هناك طريقاً دستورياً وآخر سياسيا لحل البرلمان، الدستوري واضح، والسياسي لا بد أن يكون عبر التوافق.

الحوار والاتفاق كفيلان بالخروج من الانسداد السياسي

من جانبه، قال المحلل السياسي، احمد الباوي، في حديث لـ»الزوراء»: ان اطلاق المبادرات في الظرف الراهن لا تجدي نفعا من دون وجود حوارات واتفاقات بين طرفي الازمة والصراع في البلد.

واضاف: ان الاطار التنسيقي والتيار الصدري ينبغي لهما الجلوس الى طاولة الحوار والاتفاق على النقاط الخلافية والخروج بنتائج ترضيهما من اجل الخروج من حالة الانسداد السياسي. مبينا: اعتقد ان الجميع متفق على حل البرلمان لكنهم مختلفون حول آلية حله وكيفية اجراء الانتخابات وفق اي قانون او نظام وهذه المسائل يمكن مناقشتها وحلها من خلال الحوار.واشار الى: ان لغة التصعيد التي تطلق في التصريحات الصحفية او التغريدات من قبل مسؤولي طرفي الازمة تجعل من الوضع متأزما أكثر، لان بعض التصريحات احيانا تصل الى التحريض والفتنة واثارة الازمات. مشددا على ضرورة الخروج من حالة التعنت والتوجه نحو المرونة في التعاطي وتقديم التنازلات من اجل مصلحة الوطن والمواطن.

وبين: ان هناك الكثير من المشاريع والخدمات التي يستفيد منها المواطن متوقفة بسبب الصراعات السياسية، لأنها ألقت بظلالها على الوضع الاقتصادي حيث لا توجد موازنة حتى الآن، والكثير من المشاريع تحتاج الى الاموال وهذا يتطلب وجود حكومة اصيلة بكامل الصلاحيات لا حكومة تصريف امور يومية التي ليس بمقدورها تقديم المشاريع القوانين ومن ضمنها الموازنة.

وتابع: وحتى البرلمان هو الآخر الذي تأثر نتيجة الازمة، إذ إن دوره مهم جدا في تحريك القوانين المهمة وإقرارها.

الحلبوسي وبارزاني يدقان آخر مسمار في عرش تحالف مقتدى الصدر

صحيفة»العرب»اللندنية

بغداد – تخلى شركاء التيار الصدري في «التحالف الثلاثي/ إنقاذ وطن» الأحد عن مطلب زعيم التيار مقتدى الصدر، المنادي بحل مجلس النواب، مشددين على أهمية استئناف عمل البرلمان، وتشكيل حكومة جديدة «كاملة الصلاحيات»، والإعداد لإجراء انتخابات مبكرة.

جاء ذلك خلال لقاء جمع قائدي تحالف «السيادة» السني محمد الحلبوسي وخميس الخنجر، بزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني، في مقر إقامة الأخير في مدينة أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق.

وأفاد بيان للبرلمان العراقي الأحد بأن الحلبوسي وصل إلى أربيل برفقة خميس الخنجر، رئيس تحالف السيادة، وعقدا اجتماعا مع بارزاني.

وذكر البيان أن اللقاء تضمن استعراض «الوضع السياسي في العراق، وتداعياته السلبية على البلاد، وضرورة اعتماد لغة الحوار البنّاء لتجاوز الخلافات والوصول إلى حلول تصبّ في مصلحة الشعب العراقي، واتباع الأساليب الدستورية والقانونية في تجاوز تداعيات المرحلة الراهنة».

وأكد اللقاء أيضا ضرورة «أهميةَ إجراء انتخابات مبكرة بعد تهيئة المتطلبات القانونية ومستلزماتها وفق الآليات الدستورية، يسبقها تشكيل حكومة تتمتع بكامل الصلاحية وتحظى بثقة واطمئنان الجميع ببرنامج حكومي متفق عليه، مع التأكيد على ضرورة استمرار مجلس النواب بعمله إلى حين موعد الانتخابات».

وأبدت الأطراف المجتمعة، التي تمثل حلفاء الصدر، استعدادها «للمساهمة البنّاءة في تقريب وجهات النظر بين جميع الأطراف، واستعدادها لتبني أي خطوة تخدم المصلحة الوطنية، وتسهم في السلم المجتمعي، والحفاظ على أمن المواطنين ومصالحهم».

وذكر البيان أن كلا من تحالف السيادة والحزب الديمقراطي الكردستاني أكدا «استمرار التواصل والتنسيق المشترك وتبني مواقف مشتركة تخدم المصالح الوطنية العليا».

وعلّق النائب المستبعد مشعان الجبوري على تفاصيل الاتفاق الأخير بين الديمقراطي الكردستاني وتحالف «السيادة» عبر حسابه على تويتر، قائلا إن «اتفاق اليوم (الأحد) بين الديمقراطي الكردستاني والسيادة على ضرورة إجراء انتخابات مبكرة عام ٢٠٢٣، على أن يسبقها تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات، يعني مغادرتهما لتحالف إنقاذ وطن الذي كان يضمهم مع التيار».

وأضاف أن «الأهم، وغير المعلن، هو اتفاقهم على أن يكون من يشكل الحكومة الجديدة هو الرئيس مصطفى الكاظمي».

وأكد رئيس المجلس الاستشاري العراقي فرهاد علاءالدين أن المسمار الأخير دُق في عرش «التحالف الثلاثي»، والصدر أصبح وحيدا في الساحة.

وقال إن «التحالف الثلاثي انتهى رسميا وهذا آخر مسمار في نعشه»، كما أكد الطرفان «أهمية إجراء انتخابات مبكرة بعد تهيئة المتطلبات القانونية، يسبقها تشكيل حكومة تتمتع بكامل الصلاحية، مع التأكيد على ضرورة استمرار مجلس النواب بعمله إلى حين موعد الانتخابات».

لكن القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني بنكين ريكاني أكد أن كل التخمينات عما دار في اجتماع بارزاني والحلبوسي، لا أساس لها من الصحة قطعا.

وقال عبر حسابه على تويتر «البيان الذي صدر عن استقبال الرئيس مسعود بارزاني لمحمد الحلبوسي رئيس مجلس النواب وخميس الخنجر رئيس تحالف السيادة، يعبّر بالضبط عما دار في هذا اللقاء».

وتابع أن «كل الإضافات والتخمينات الأخرى هي محض خيال ولا أساس لها من الصحة قطعا».

وكان الصدر يريد إبقاء الكاظمي رئيسا للوزراء، ومن ثم المضي بإجراءات انتخابات مبكرة، فيما يرفض الإطار التنسيقي هذا المسار، ويسعى نحو تشكيل حكومة جديدة، تأخذ على عاتقها إدارة المرحلة المقبلة، وإجراء الانتخابات المبكرة.

والخميس الماضي، رمى الصدر الكرة في ملعب حليفيه السابقين «الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتحالف السيادة السني»، داعيا إياهما إلى اتخاذ موقف من مسألة حل البرلمان أو الانسحاب منه، لإجراء انتخابات مبكرة.

وتتجه الأنظار حاليا إلى زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، الذي قد يعلن موقفا حادا تجاه حلفائه، باعتبارهم خذلوه، ولم يقدموا استقالاتهم من مجلس النواب، وسعوا بدل ذلك، نحو تشكيل حكومة يترأسها الإطار التنسيقي.

وأعلن القيادي في الإطار التنسيقي علي الفتلاوي رفع طلب لعقد جلسة للبرلمان في العشرين من الشهر الجاري.

وقال الفتلاوي في تصريحات صحافية «تم رفع طلب إلى رئيس مجلس النواب من أجل استئناف جلسات البرلمان»، مشيرا إلى أن «الإطار التنسيقي لا يريد استمرار الانسداد السياسي لمنع انزلاق الأوضاع السياسية».

وأوضح أن «الإطار سيصوت على مرشح منصب رئيس الجمهورية في حال تم الاتفاق على مرشح تسوية بين الحزبين الكرديين وعدم تكرار سيناريو ٢٠١٨».

وأضاف الفتلاوي أن «الوضع السياسي الحالي لا يحتمل التأخير في تشكيل الحكومة، خاصة بعد قرار المحكمة الاتحادية الذي رد دعوى حل البرلمان».

ورجّحت كتلة «الاتحاد الوطني الكردستاني» النيابية، المؤتلفة مع «الإطار التنسيقي» الشيعي، الأحد عقد جلسة برلمانية واستكمال إجراءات تشكيل الحكومة، بعد زيارة «الأربعين».

وقال عضو الكتلة كاروان علي يارويس إن «الخطوات المقبلة للعملية السياسية تتعلق بتحركات التيار الصدري، وهناك محاولات لعقد جلسة البرلمان وتكملة تشكيل الحكومة وفق الأطر الدستورية»، حسب الصحيفة الرسمية.

وأفاد أن «حزب الاتحاد الوطني الكردستاني مع الإجماع الوطني للحلول»، مرجحا في الوقت نفسه «عقد جلسة للبرلمان ما بعد الزيارة الأربعينية».

وأكد أن حزبه «سيقف مع أي طرح لحل الأزمة السياسية»، موضحا أن «المشكلة لا تكمن في حسم مرشح رئيس الجمهورية».

ولفت إلى أن «الجميع حاليا يعمل على التهدئة السياسية للاتفاق على خطوة مقبلة لتكملة الإجراءات الدستورية وانتخاب رئيس الجمهورية وتكليف مرشح الكتلة الأكبر رئيسا للوزراء».

وجدد التأكيد على أن «مرشح الاتحاد الوطني هو برهم صالح، وأن الاجتماعات مستمرة بين الاتحاد والديمقراطي لحسم الموضوع»، عازيا تأخر الاستحقاقات الدستورية إلى «الخلاف بين الإطار التنسيقي والتيار الصدري».

وبينما يتكئ «الاتحاد» على حلفائه في «الإطار التنسيقي» وتحالف «العزم» السنّي، في تمرير مرشحه للمنصب الرئاسي، يحاول غريمه «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، بزعامة مسعود بارزاني، التوصل إلى حلّ وسط يتمثّل باتفاق الحزبين الكرديين على «مرشح تسوية».

وتحدث عضو المكتب السياسي «للديمقراطي» ومسؤول المستشارين في رئاسة إقليم كردستان العراق جعفر ايمينكي عن التوصل إلى تفاهم مع «الاتحاد» على طرح مرشح مشترك بينهما، لتولي منصب رئيس الجمهورية.

وقال في تصريحات صحافية «كان هناك سوء فهم بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني من قبل، ولكن الآن تعتقد قيادة الجانبين أن وضع العراق ليس في مستوى يتحمل الخلافات بين الجانبين».

وأكد وجود «تفاهم جيد بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني للوضع في العراق، وهذه المرة سيكون لنا مرشح مشترك لمنصب الرئيس».

العراق يسجّل أعلى مستوى من احتياط النقد الأجنبي منذ 2003

كشف البنك المركزي العراقي، اليوم، عن حجم الاحتياطي النقدي واحتياطيات الذهب مركز العراق من حيث ترتيب الدول في احتياطيات الذهب، مؤكداً أن احتياطاته الأجنبية ارتفعت إلى أكثر من ٨٥ مليار دولار أميركي، وهو «أعلى مستوى حقّقه البنك المركزي منذ عام ٢٠٠٣».

وأضاف البنك المركزي العراقي، في بيان، أن احتياطيات الذهب لدى البنك المركزي تجاوزت كذلك ١٣٠٫٤ طن بقيمة ٧ مليارات دولار، موضحاً أن العراق وصل بذلك إلى المركز الثلاثين عالميّاً والرابع عربيّاً.

والشهر الماضي، نقلت وكالة «الأنباء العراقية» الرسمية عن نائب محافظ البنك المركزي قوله إن الاحتياطيات بلغت ما يزيد على ٨٠ مليار دولار ومن المتوقع أن تصل إلى ٩٠ ملياراً بنهاية العام.

محمد صالح صدقيان:

الحوار العراقي..إرادة سياسية ومجلس سياسات

ليس خافياً على أحد أن الوضع العراقي يتسم بتعقيدات سياسية ودستورية باتت معها الأمور لا تسمح بمعالجات تقليدية، بل تستدعي التفكير في إحداث نقلة نوعية في العملية السياسية التي باتت تمشي على رجل عرجاء، لا سيما في ضوء تطورات الأسابيع الأخيرة.

بغض النظر عن ظروف الأحداث الأخيرة التي وقعت في "المنطقة الخضراء" وأحقية هذا الطرف أو ذاك؛ وهل كانت طبيعية أم لا؛ خطيرة أم لا؛ مقبولة أم لا؛ إلا أنها قدمت الدليل الحي حول حجم المشكلة التي تواجه العراق، البلد العربي الذي انهكته الحروب والأزمات والتوترات منذ أكثر من أربعة عقود حتى الآن.

ولعل "جلسات الحوار" التي رعتها الحكومة العراقية

> ان ايجاد مجلس السياسات كفيل بابرام تفاهمات بشأن الدستور وآلية تعديله

وشارك فيها قادة وزعماء يمثلون أحزاباً سياسية عراقية وازنة، قد افرزت وبيّنت نقطتين مهمتين.

الأولى؛ أن جميع الفرقاء، من كورد وعرب؛ سنة وشيعة ومن طوائف ومذاهب أخرى، باتوا يدركون حجم التداعيات التي تواجه العراق والعملية السياسية.

الثانية؛ الحاجة الى مخرجات ناجعة من اجل استمرار هذه العملية التي يراهن البعض على فشلها وضرورة اسقاطها بالكامل، ليسقط معها العراق في آتون الفوضى والمجهول.

إن ما رشح عن "جلسة الحوار" الثانية، يوم الإثنين الماضي، لا يشي بوجود إرادة سياسية جماعية بالبدء بمعالجة حقيقية وجذرية للواقع العراقي الذي يعج بالفساد والفوضى والمحاصصة والمحسوبيات وغياب دولة القانون وسيادة آفاق الجهل في المشهدين السياسي والحكومي.

كنت قد تحدثت في مقالة سابقة عن عدم جدوى اجراء انتخابات نيابية مبكرة لا تغني ولا تسمن من جوع ما لم يتم معالجة المطبات التي وقع فيها الدستور والمُشرّع العراقي، وهذه المهمة تحتاج الى عملية جراحية قيصرية قد تتسبب في أوجاع وآلام لفترة من الزمن لكن من شأنها أن تشفي المريض وتعيد عقارب الساعة إلى وضعها الطبيعي.

ان التوغل في عدم حسم أمر تشكيل حكومة جديدة تأخذ في الإعتبار نتائج الانتخابات الأخيرة لا يصب في مصلحة العراق والعراقيين؛ كما انه لا يصب في مصلحة أيٍ من الفرقاء؛ وكل تأخير إضافي من شأنه أن يُرهق البلد بمشاكل اكبر قد يكون من الصعب معالجتها في ما بعد.

والجميع يعترف ان غياب البرلمان وتعطيل جلساته يؤدي إلى تعقيد الأزمة ولا يساعد في إيجاد حلول لها؛ ولذلك من الطبيعي جداً بذل الجهود اللازمة من أجل خلق الظروف المناسبة والكفيلة باستئناف عمل مجلس النواب بالتزامن مع حسم مسألة رئاسة الوزراء لمعالجة الملفات السياسية والقانونية والاجتماعية الملحة التي تهم الوطن والمواطنين.

وسواء كان هذا الطرف في البرلمان أم لا، فان العالم لن ينتهي عند هذا البرلمان أو ذاك؛ او عند هذه الحكومة أو تلك؛ فهذا مسار من تراكم التجارب السياسية يُمكن أن يفيد جميع الأطراف.. مستقبلاً.

وهنا لا بد من القول إن تجربة "جلسات الحوار الوطني" هي تجربة مهمة وحضارية حيث يشارك فيها رؤساء السلطات الثلاث إضافة الى كافة زعماء الاحزاب والتيارات السياسية.

هذه التجربة يُمكن تطويرها حتماً لتكون نافذة دستورية، وإن كان إطارها، بحد ذاته، خارج إطار الدستور.. ولننظر من حولنا فهذه تجربة الحوار تنعقد في مصر وسبق لها أن إنعقدت في كل من ليبيا ولبنان وسوريا واليمن

> لا بد من إرادة سياسية.. فإذا توافرت هانت كل التفاصيل

وربما تلتئم في تونس.

نعم، يمكن تحويل هذه التجربة في العراق إلى "مجلس السياسات" او إضفاء أي إسم آخر عليها من أجل ضمان إستمراريتها وسيلة مهمة وضرورية لمعالجة الاختناقات التي تواجه العراق.

إن هناك من الأسباب الموجبة في العراق، ولا سيما واقع الإنسداد السياسي، ما يؤكد الحاجة إلى مثل هذا "المجلس" حتى وان كان غير دستوري لكن المصلحة العامة تقتضي تشكيله من أجل معالجة المشاكل التي تواجه العملية السياسية وما أكثرها.

يمكن لهذا "المجلس" مساعدة البرلمان بتشكيل لجنة لدراسة امكانية تعديل الدستور أو اجراء انتخابات مبكرة أو اتخاذ قرارات تخدم المصلحة العامة وتجد طريقها إلى التنفيذ بعد مصادقة البرلمان وباقي السلطات عليها.

هذا "المجلس" ليس بديلا لأي مؤسسة ولا سيما البرلمان وإنما هيئة مفتوحة تضم زعماء كافة الأحزاب والتيارات السياسية ورؤساء السلطات الثلاث التي شاركت في "جلسات الحوار" من أجل حل العقد التي تعترض العملية السياسية.

قد يحاجج البعض بالقول إن مثل هذا الاقتراح تشوبه عورة قانونية ما كونه غير دستوري لكن مقتضيات المصلحة العامة وشعور كافة الأوساط بأهميته كفيلان بصياغة إطار دستوري له كأن يكون لجنة استشارية ترتبط برئاسة الوزراء أو رئاسة الجمهورية أو مجلس النواب ذاته.

لا أعتقد أن ذلك مهماً بقدر أهمية جلوس كافة الفرقاء حول طاولة مستديرة من أجل حل الاختناقات السياسية والدستورية.. وعدم السماح بتكرار ما حدث خلال الفترة الماضية.

وعلى سيرة الحوار، أمامنا منهجين؛ فإما التشاور والتنسيق بين أطر مناطقية أو حزبية أو قومية وهذا ما يتم حالياً؛ وإما جلوس الجميع بشكل مباشر حول طاولة الفضاء الوطني لمناقشة القضايا العامة التي تعترض العملية السياسية.

ويبدو ان الطريقة الثانية هي التي تستطيع أن تُحقّق عديد الاهداف التي يتطلع إليها جميع المواطنين.

تبقى القضية القانونية فيمكن للقانونيين في المجال الدستوري إيجاد إطار لها استناداً لمقتضيات المصلحة العامة.

ان ايجاد مثل هذا "المجلس" كفيل بابرام تفاهمات بشأن الدستور وآلية تعديله تأخذ في الاعتبار تصورات وأفكار كافة المكونات لإيجاد التعديل المنشود للدستور صوناً للوحدة الوطنية وتعزيزاً للتفاهمات السياسية الكفيلة بمنع الاحتكاك أو التدافع الأمني والسياسي.

مُجدداً، لا بد من إرادة سياسية.. فإذا توافرت هانت كل التفاصيل.

*أكاديمي وباحث في الشؤون السياسية
*موقع :post١٨٠

الصدر «وحيدا».. فهل يضمر مفاجآت للقوى السياسية ؟

دعـوة الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة، لتشكيل حكومة جديدة، على الرغم من مطالبة حليفهما «السابق» التيار الصدري لهما بالانسحاب، قابلها اتهام التيار لهما بالخضوع لـ«تسوية دولية»، وترجيح بالخروج في تظاهرات مليونية جديدة لمنع تشكيلها، لكن الإطـار التنسيقي، أكد المضي بالاستحقاقات الدستورية المتبقية، بعد زيارة الأربعين، خصوصا بعد حسم الحزبين الكرديين مرشحا واحدا لرئاسة الجمهورية، في ظل تسريبات بأن الحكومة المقبلة ستكون حكومة مستقلين.

ويقول قيادي بارز في التيار الصدري خلال حديث لـ«العالم الجديد»، إن «الموضوع ربما خضع لتسوية دولية، حيث جرى أمس الأول (السبت)، تواصل بين رئيس تحالف السيادة (رئيس البرلمان محمد الحلبوسي) ومدير الاستخبارات التركية (هاكان فيدان) و(الجنرال الإيراني) إسماعيل قاآني، بالإضافة للإطار التنسيقي، فضلا عن جولة مساعدة وزير الخارجية الأمريكي بين كل الكتل السياسية، كل ذلك ساهم بخضوع المذكورين لهذه التسوية».

ولم يتسن لـ«العالم الجديد»، التأكد من تلك المعلومات أو نفيها، لكن رئيس تحالف السيادة خميس الخنجر، أصدر بيانا حول لقائه أمس الأول في بغداد مع عدد من أعضاء التحالف، برئيس جهاز المخابرات العامة التركية هاكان فيدان، أكد أنه «بحث العلاقات الأخوية الوثيقة بين البلدين والشعبين الشقيقين، وسبل الارتقاء بها بما يحقق الأمن والاستقرار والرفاهية».

ويضيف القيادي، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن «العراق الآن أمام خيار إعادة مشهد الـ٢٠ سنة السابقة المتضمن تشكيل حكومة أزمات ونزاعات وخصومات، ولن نسمح بتشكيل هذه الحكومة مهما حصل، ولن نسمح بفرض أوامر الفاعل الخارجي وضغط الدول لتشكيل الحكومة».

ويشير إلى أن «الإطار التنسيقي سعى منذ الانتخابات ولحد اليوم إلى تدخل أمريكا وتركيا والخليج وغيرهم لإنتاج ما يحصل اليوم من خلال الضغط على الحلبوسي وبارزاني لتشكيل حكومة معروفة النتائج مقدما»، مبينا أن «خطوات التيار الصدري ستكون سياسية، إذ من المحتمل أن تحكم المحكمة برجوع الكتلة الصدرية إلى مجلس النواب، وإذا عادت ستعلق عملها في المجلس، بمعنى تشكيل ثلث معطل بعدم تمرير الحكومة، أو استخدام الشارع بقوة مليونية تدخل المنطقة الخضراء مرة أخرى لعدم السماح بتشكيل الحكومة».

وكان رئيس البرلمان محمد الحلبوسي ورئيس تحالف السيادة خميس الخنجر، زارا يوم أمس الأحد، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني في أربيل، ووفقا للبيان الذي صدر عقب اللقاء، فإنه تم التأكيد على أهمية إجراء انتخابات مبكرة بعد تهيئة المتطلبات القانونية ومستلزماتها وفق الآليات الدستورية، يسبقها تشكيل حكومة تتمتع بكامل الصلاحية وتحظى بثقة واطمئنان الجميع ببرنامج حكومي متفق عليه، مع التأكيد على ضرورة استمرار مجلس النواب بعمله لحين موعد الانتخابات.

وفي سياق الأحداث، عقد الإطار التنسيقي اجتماعا في منزل رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض، ناقش خلاله آخر التطورات السياسية ومساعي تشكيل الحكومة الجديدة، وإعادة عقد جلسات مجلس النواب ما بعد انتهاء مراسم زيارة الأربعين، وتسريع مهام تشكيل الحكومة الجديدة.

يذكر أن زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، نشر تغريدة يوم أمس الأحد، قال فيها إن «القضاء حكم بعدم جواز حل البرلمان، وهذا يعني لا انتخابات مبكرة إلا بعد استئناف مجلس النواب عقد جلساته وتشكيل حكومة جديدة مكتملة الصلاحية، كما أبدت القوى السياسية موقفها الداعم لقرار القضاء، وأعلنت رفض حل البرلمان والانتخابات المبكرة المقترحة، وهذا يعني لا داعي بعد للحديث في هذا الموضوع المحسوم دستوريا وقضائيا وسياسيا ويجب مغادرته وتكريس الكلام والجهود والمقترحات على كيفية تفعيل البرلمان وكيفية الإسراع في تشكيل حكومة ائتلافية».

> **العراق الآن أمام خيار إعادة مشهد الـ20 سنة السابقة**

من جهته، يبين المحلل السياسي علي البيدر خلال حديث لـ«العالم الجديد»، أن «الأطراف السنية والكردية، وحتى الإطار التنسيقي (الشيعي)، لا تريد بقاء حكومة الكاظمي ولا يمكن أن تجرى انتخابات تحت إشرافها»، لافتا إلى أن «الصدر أصبح خارج المعادلة السياسية، وربما بات يدرك أن المشهد السياسي يجب أن تتحكم فيه الأدوات السياسية، والصدر لا يملك سوى الشارع الذي يمكن أن يغير من الخارج».

ويعتبر البيدر، أن «هذه الخطوة من تحالف السيادة والديمقراطي الكردستاني بالسير إلى جانب الإطار

لتشكيل حكومة تتولى إجراء الانتخابات، لا تعد انقلابا على (حليفهما) الصدر، لأن الأخير غادر تحالف إنقاذ وطن الذي يجمع الأطراف الثلاثة، وبالتالي صارت لدى الديمقراطي والسيادة حرية التحرك والاختيار، علما أن قرار الصدر بالانسحاب لم يكن بالاتفاق معهم».

ويتابع أن «تشكيل حكومة مستقلين هي من الخيارات المطروحة أيضا، وعلى العموم فإن الإطار لن يسمح ببقاء حكومة الكاظمي حتى ولو غازله الأخير بتشديد الإجراءات حول المنطقة الخضراء، لأن الإطار يرى أن إزالة الكاظمي أهم حتى من حصوله على رئاسة مجلس الوزراء».

يشار إلى أن الصدر كان قد طالب في ٨ أيلول سبتمبر الحالي، الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة، بالانسحاب من البرلمان، لغرض حله، وهو ما جوبه برد قانوني من قبل الخبير علي التميمي، الذي أكد أن حل البرلمان يشترط انسحاب أكثر من ١٦٥ نائبا، وهو ما لا يتوفر بعدد نواب الديمقراطي والسيادة، نظرا لشغل مقاعد الكتلة الصدرية من قبل النواب البدلاء.

وكانت المحكمة الاتحادية، قد ردت في ٧ أيلول سبتمبر الحالي، دعوى معروضة أمامها بحل البرلمان، وأكدت أن الأمر ليس من اختصاصها.

يذكر أن أنباء سرت بعد اجتماع أربيل، تفيد بوجود اتفاق لتجديد الولاية لرئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، وهو ما نفاه القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني بنكين ريكاني، عبر تغريدة قال فيها إن «البيان الذي صدر عقب الاجتماع (بارزاني والحلبوسي) يعبر بالضبط عن ما دار في اللقاء، وكل الإضافات والتخمينات الأخرى هي محض خيال ولا أساس لها من الصحة».

إلى ذلك، يفيد عضو ائتلاف دولة القانون وائل الركابي خلال حديث لـ«العالم الجديد»، بأن «الإطار ماضٍ بالاتفاق مع القوى السياسية الأخرى، وخاصة الديمقراطي والسيادة، لعقد جلسة البرلمان بعد الزيارة الأربعينية، وهناك تسريبات تؤكد توافق الكرد على مرشح واحد لرئاسة الجمهورية، ليتم المضي ببعض القرارات التي قد يكون منها اتفاق القوى السياسية على تحديد موعد لانتخابات مبكرة في بداية العام المقبل أو بعد سنة، أو أن يتم التوافق على بعض القرارات المصيرية، منها قانون الانتخابات الحالي أو تعديله وتغيير مجلس المفوضين وغيرها من الأمور التي تحتاج إلى توافقات سياسية».

> **قرار الصدر بالانسحاب لم يكن بالاتفاق مع حلفائه السنة والكرد**

ويوضح الركابي «إذا تم الاتفاق على تحديد موعد الانتخابات المبكرة المقبلة مع بعض التغييرات التي توافق رأي المتظاهرين والتيار الصدري، فنعتقد أن الأمور ستمضي إلى حالة من التوافقات، وأي تظاهرات ستكون بعيدة عن المنطقة الخضراء فهي مكفولة دستوريا».

ويشير إلى أن «هناك إجراءات أمنية تتخذها الحكومة حاليا لتحمي المنطقة الخضراء وتمنع تكرار الأحداث السابقة، وتحمي مؤسسات الدولة والمواطنين، ونرى أن من الضروري اتخاذ إجراءات احترازية لعدم السماح بدخول الخضراء مرة أخرى وزيادة التوتر السياسي الحالي بين الأطراف».

*صحيفة «العالم الجديد»

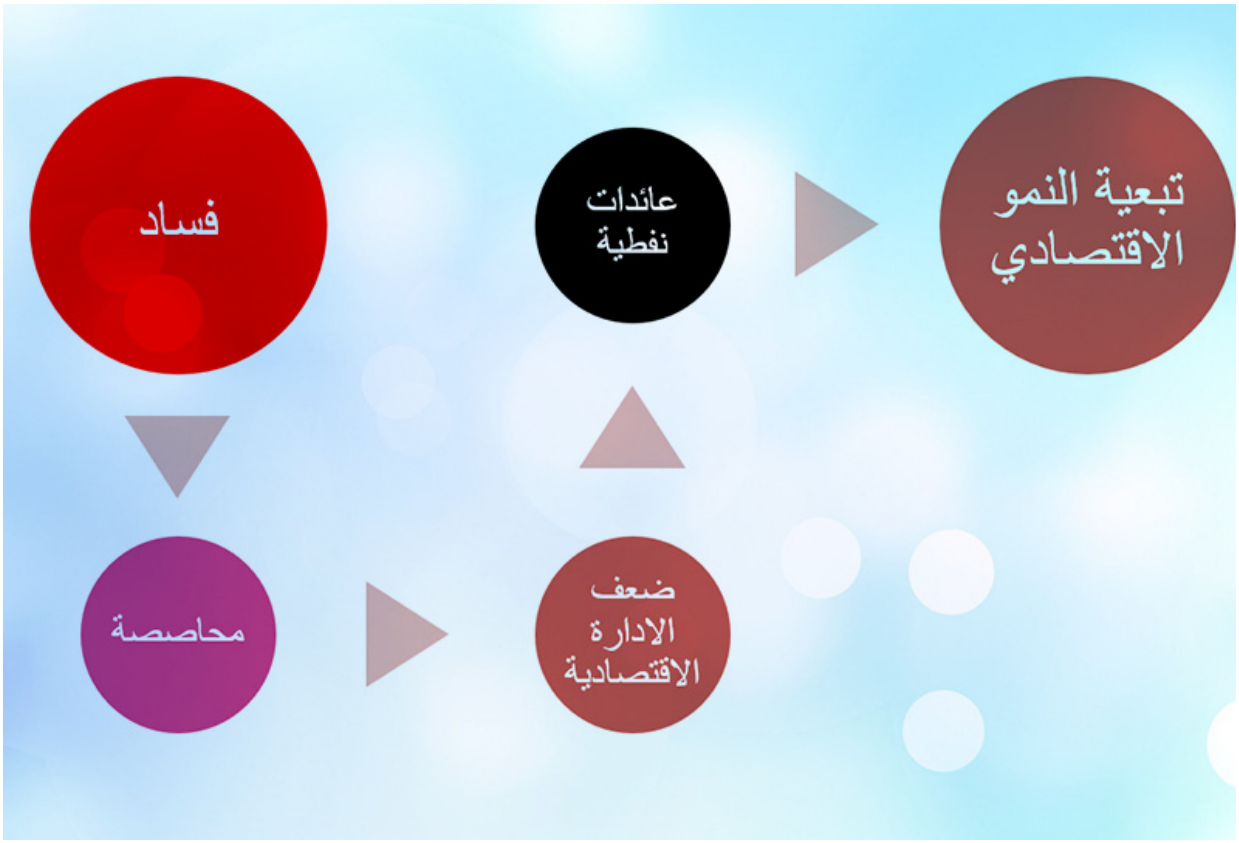

حامد عبد الحسين الجبوري:

النمو الاقتصادي أسير العائدات النفطية في العراق

هناك علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي العائدات النفطية، هذه العلاقة قد تكون طردية وقد تكون عكسية، حسب استقرار النظام السياسي وتوفر الادارة الاقتصادية الكفوءة.

يُعد النمو الاقتصادي مؤشر مهم في الاقتصاد كونه يعطي صورة، عامة؛ عن اداء الاقتصاد، بصرف النظر عن مسألة العدالة في توزيع ثمار النمو.

كما تمثل الاستثمارات رؤوس الاموال التي يتم حقنها في الاقتصاد بقصد انتاج السلع والخدمات.

حجم الاستثمارات واستيعابها

يعتمد النمو الاقتصادي على العديد من العوامل من بينها حجم الاستثمارات في الاقتصاد، ومدى قدرة الاقتصاد على استيعاب تلك الاستثمارات وتوظيفها بما يسهم في زيادة الانتاج.

فكلما يكون حجم الاستثمارات كبير، وقابلية الاقتصاد عالية على استيعاب تلك الاستثمارات؛ كلما أدى ذلك لزيادة الانتاج وارتفاع النمو الاقتصادي، بشرط توفر نظام سياسي مستقر وادارة اقتصادية كفوءة.

ومن الجدير ذكره، ان الاقتصاد قد يكون صغيراً ولا يستوعب حجم الاستثمارات الكبيرة، مما يجعل النمو الاقتصادي نمو نقدي وليس حقيقي، بمعنى لم تتحقق زيادة في الانتاج وما حصل زيادة في الاسعار فحسب.

ثلاثة عوامل

واذا ما نظرنا الى الاقتصاد العراقي، من حيث قابليته على استيعاب الاستثمارات سنجد انه يمتلك قابلية جيدة في استيعاب الاستثمارات من جانب ومن جانب آخر ان حجم الاستثمارات لم تكُن بالمستوى المطلوب لأسباب تتعلق بذبذب أسعار النفط والفساد في ظل غياب الاستقرار السياسي وضعف الادارة الاقتصادية ، والدليل ان شبح البطالة لا يزال يخيم على واقعنا.

حيث تُقدر طاقة الاقتصاد العراقي لاستيعاب الاستثمارات في المتوسط بـ ٤٦ مليار دولار(٥٥ تريليون دينار) سنوياً للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٢ حسب خطة التنمية الوطنية.

وفي المقابل، حددت وزارة التخطيط ان الطاقة الاستيعابية سيتم تغطيتها بنسبة ٦٠٪ من الحكومة عبر الموازنة العامة، و٤٠٪ من القطاع الخاص.

الفساد

ونظراً لوجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار بشكل عام والقطاع الخاص بشكل خاص، بالتأكيد ان شيوع الفساد في العراق قد ثبط من حافز القطاع الخاص على الاستثمار في العراق.

نظام المحاصصة

ان الفساد جاء كنتيجة لضعف النظام السياسي وغياب الاستقرار بحكم طغيان الهويات الفرعية على الهوية الوطنية والمصالح الخاصة على المصالح العامة وذلك بسبب نظام المحاصصة.

ضعف الادارة الاقتصادية

إلى جانب ذلك، ان ضعف الادارة الاقتصادية قد أسهم في عدم استثمار الموارد المتاحة بالشكل السليم وعدم تفعيل القطاعات الاقتصادية التي من شأنها تعزز النمو الحقيقي، ويتم اللجوء للعالم الخارجي لتغطية الطلب المحلي عبر التجارة الخارجية.

تعزيز الاستثمار الحكومي

ان انخفاض استثمار القطاع الخاص بسبب الفساد، الذي جاء كنتيجة لضعف النظام السياسي بحكم نظام المحصصة، إلى جانب ضعف الادارة الاقتصادية، هذه الأسباب الثلاثة أدت إلى تعزيز دور الاستثمار الحكومي بشكل اكبر.

المالية العامة في العراق

تعتمد المالية العامة(ايرادات ونفقات) بشكل كبير على العائدات النفطية، حيث تشكل الايرادات النفطية ما نسبته ٩٠٪، والايرادات الاخرى تشكل ١٠٪ من الايرادات العامة.

وفي المقابل تشكل النفقات الاستهلاكية كمعدل ٧٠٪، والنفقات الاستثمارية كمعدل ٣٠٪ من النفقات العامة.

وفي العادة، كلما تكون العائدات النفطية كبيرة سيتم تغطية النفقات الاستهلاكية النفقات الاستثمارية الحكومية معاً، ولكن إذا لم تكُن العائدات النفطية كافية لتغطية النفقات الاستهلاكية والاستثمارية معاً ستكون التضحية بالنفقات الاستثمارية بشكل تلقائي سواء من حيث الالغاء أو التقليص وعلى الأرجح التقليص.

وبهذا الصدد تجدر الاشارة إلى الربط بين العجز المخطط والانفاق الاستثماري الحكومي، حيث نجد العجز السنوي المخطط في الموازنة العامة يطابق بالغالب نفقات التنمية(الانفاق الاستثماري في الموازنة نفسها). فالعجز المخطط في عام ٢٠٢١ على سبيل المثال هو بالضبط يساوي ٢٨,٦ تريليون دينار ويطابق تقريباً النفقات الاستثمارية المقدرة في تلك الموازنة.

وبهذا فإن فلسفة هكذا موازنات تعني ان النفقات الاستثمارية واساسيات التنمية تخضع لاحتمالات تمويلها بالعجز وهي أكثر الفقرات هشاشة في دور الموازنات العامة في موضوع استدامة التنمية منذ ٢٠٠٤ بسبب ربط العجز المحتمل وتمويله المتعثر بالنفقات الاستثمارية.

فعادةً ما تنتهي السنة المالية بوفرة مالية ما تفتح شهية الانفاق التشغيلي وتطمين شهية صناع القرار ان البلاد في وفرة مالية، والحقيقة انها وفرة مالية(زائفة) على حساب(العجز) في تنفيذ وتشغيل الاستثمار الحقيقي في مشاريع التنمية وفقدان الاستدامة المالية.

الخلاصة

ونظراً لتعزيز دور الاستثمار الحكومي على حساب الاستثمار الخاص كنتيجة للعوامل الثلاثة أعلاه، من جانب، واعتماد الاستثمار الحكومي على العائدات النفطية بعد تغطية النفقات الاستهلاكية من جانب آخر، أضحى النمو الاقتصادي أسير العائدات النفطية.

ولأجل فك النمو الاقتصادي وتحريره من العائدات النفطية يتطلب الأمر العمل على:

١- بناء نظام سياسي قادر على تحقيق الاستقرار وتغليب المصالح الوطنية على المصالح الفئوية.

٢- محاربة الفساد وبناء بيئة استثمارية محفزة للاستثمارات الوطنية وجاذبة للاستثمارات الاجنبية.

٣- تقوية الادارة الاقتصادية وذلك بما تسهم في توجيه الموارد نحو الاستثمار وتنويع القطاعات الاقتصادية.

٤- توجيه العائدات النفطية نحو الاستثمار في البنية التحتية أو الصناديق السيادية.

واشنطن تؤكد رفضها زعزعة استقرار شمال شرقي سوريا

لقاءات امريكية وروسية مع قادة «الإدارة الذاتية» لبحث الهجمات التركية

بحث مبعوث الخارجية الامريكية الخاص بسوريا نيكولاس غرينجر مع قادة «حزب الاتحاد الديمقراطي» وأحزاب «الوحدة الوطنية» الكردية، التصعيد التركي الأخير على مناطق الإدارة الذاتية، ناقلاً موقف واشنطن الرافض لأي هجمات من شأنها زعزعة استقرار المنطقة وأمنها في هذه المناطق الواقعة أقصى شمال شرقي سوريا. فيما عقد وفد روسي عسكري رفيع ضم كبار الضباط والجنرالات العاملين في سوريا، اجتماعات مع قادة الإدارة الذاتية

في ريف مدينة الرقة الشمالي، وأكدوا لهم أنهم يسجلون الخروقات التركية يومياً، ويرفعون التقارير إلى القيادة الروسية وقاعدة حميميم، متعهدين بالوقوف على هذه الهجمات.

وكشفت «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) مقتل عنصرين من صفوفها متأثرين بجراحهما جرّاء اشتباكات مع خلية موالية لتنظيم داعش الإرهابي داخل مخيم الهول شرقي مدينة الحسكة.

واشنطن لا تؤيد الهجمات التركية بالطائرات المسيرة

وعقدَ السفير غرينجر اجتماعاً في مدينة القامشلي، يوم (الخميس)، مع رئيسة «حزب الاتحاد الديمقراطي» آسيا عبد الله، وعضو الهيئة الرئاسية الدار خليل، ورؤساء أحزاب تحالف «الوحدة الوطنية».

وبحث الجانبان التصعيد التركي على مناطق الإدارة الذاتية ومستقبل المنطقة والدعم الدولي الممنوح ووجود عشرات المخيمات، أكبرها مخيم الهول ومحتجزات تضم عناصر ومقاتلي تنظيم داعش.

وأكد غرينجر أن واشنطن لا تؤيد الهجمات التركية بالطائرات المسيّرة التي تركت أثراً سلبياً على هذه المنطقة المتداخلة عسكرياً، التي تنشط فيها خلايا موالية لتنظيم داعش.

روسيا مع التزام الجميع بالاتفاقيات

من جهة ثانية، عقد ضباط كبار من الشرطة العسكرية الروسية اجتماعاً مع قادة المجالس المدنية والعسكرية لبلدتي عين عيسى وتل أبيض بريف محافظة الرقة الشمالي، وأكدوا أنهم يسجلون الضربات التركية وخروقها لتفاهمات خفض التصعيد، وشرحوا أنهم يرفعون تقارير يومية إلى الحكومة الروسية وقيادة قاعدة حميميم في محافظ طرطوس السورية، ونقل الجانب الروسي تعهدهم للوقوف على هذه الهجمات وضرورة التزام جميع الأطراف بالاتفاقيات ومنع التصعيد.

وأفاد حميد العبد، رئيس مجلس مقاطعة تل أبيض، إحدى التقسيمات الإدارية للإدارة الذاتية في مدينة الرقة، الذي استقبل الوفد الروسي في ريف عين عيسى، بأن قادة المجالس المدنية والعسكرية نقلوا للوفد الزائر صورة القصف التركي العنيف واستهداف المنطقة.

وقال في حديث هاتفي مع «الشرق الأوسط»: «يقصف الاحتلال التركي المرافق الخدمية بشكل متواصل، وهذه الهجمات الوحشية استهدفت أرياف عين عيسى وتل أبيض ومن شأنها زعزعة أمن واستقرار المنطقة، كما تسببت بسقوط شهداء عسكريين ومدنيين وجرحى». وأشار إلى أن القصف التركي استهدف المنشآت الخدمية الحيوية، كمحطات المياه والكهرباء والمدارس والطرق العامة، «مما أثّر على حياة الأهالي وأعاق وصول الخدمات إليهم؛ حيث يؤدي القصف المتكرر على الطريق الدولي إلى تعريض حياة المواطنين العابرين والمسافرين للخطر».

وشدد المسؤول الإداري على ضرورة التزام الجانب الروسي بتعهداته كطرف ضامن لوقف الأعمال العدائية، والالتزام ببنود اتفاقية «سوتشي» الموقعة بين موسكو وأنقرة. وقال: «طالبنا موسكو بالوفاء بتعهداتها وردع تركيا ومنعها من شن هجمات برية وجوية».

*الشرق الاوسط

وفد مشترك من قيادة قسد والقيادة المركزية الأمريكية يتفقد مخيم الهول

زار وفد مشترك من القيادة العامة لقسد بقيادة القائد العام مظلوم عبدي والقيادة المركزية الأمريكية بقيادة الجنرال مايكل كوريلا ، مخيم الهول للاطلاع على سير حملة «الإنسانية والأمن»، فيما طالبت قيادة الحملة بإيجاد حلّ فوري لملف داعش وتجفيف منابعه في مخيم الهول ومنعه من الانطلاق مرة أخرى.

وحسب الموقع الرسمي لقوات سوريا الديمقراطية فقد اطلع وفد مشترك من القيادة العامة لقوّات سوريا الديمقراطية بقيادة القائد العام مظلوم عبدي والقيادة المركزية الأمريكية بقيادة الجنرال مايكل كوريلا على أوضاع مخيّم الهول وسير حملة «الإنسانية والأمن» التي أطلقتها قوى الأمن الداخلي لملاحقة خلايا تنظيم داعش الإرهابي.

حيث تلقى الوفد المزيد من المعلومات حول أوضاع المخيم من الناحيتين الأمنية والإنسانية، وقدّمت قيادة حملة «الإنسانية والأمن» شرحاً مفصلاً عن خطط عناصر خلايا داعش الإرهابية السابقة والحالية للسيطرة على المخيم والضغط على القاطنين وتهديدهم للانضمام إلى التنظيم الإرهابي، بما فيها حالات القتل والتعذيب الوحشية التي تعرض لها عدد من قاطني المخيم على يد عناصر ونساء التنظيم الإرهابي.

وأكدت القيادة أن داعش يحاول عبر الكثير من الأساليب التمهيد للانطلاقة الثانية لخلافته المزعومة.

كما قدمت القيادة معلومات مفصلة عن محاولات

> داعش يحاول عبر الكثير من الأساليب التمهيد للانطلاقة الثانية لخلافته المزعومة

سابقة وحالية للعناصر الإرهابية للهروب من المخيم والتواصل مع الخارج، وكذلك إخفاء الأسلحة والأدوات اللازمة لتنفيذ العمليات الإرهابية.

كشفت قيادة حملة «الإنسانية والأمن» للوفد عن محاولات داعش إنشاء جيل جديد من الإرهابيين واستقطاب آخرين من خلال استغلال بعض الخيم في التحريض والترويج لفكر داعش، حيث تمت إزالة تلك الخيم خلال العملية، لبعض الظروف التي كانت الخلايا الإرهابية تستفيد منها.

وطالبت القيادة بإيجاد حلّ فوري عاجل وكامل يتكامل مع الجهود التي تبذلها قـوات سوريا الديمقراطية في تجفيف منابع داعش ومنعه من الانطلاق مرة أخرى.

قيادة حملة «الإنسانية والأمـن» شددت على خطورة تجاهل المجتمع الدولي لمخيم الهول من الناحيتين الأمنية والإنسانية ورفض الـدول نقل رعاياها من المخيم إلى أراضيها وإيجاد حلّ لمشاكلهم وفق قوانينها.

من جهتها، قدمت إدارة مخيم الهول معلومات عن الحالة الإنسانية وخاصة في ظل تهديدات خلايا داعش ومحاولاتها للاستفادة من الظروف الإنسانية في تجنيد المحتاجين وكذلك اللجوء إلى الضغط والإكراه، في ظل الولادات المستمرة والتي تستغلها نساء داعش لإنشاء جيل إرهابي جديد.

بيان من الجنرال (مايكل إريك كوريلا)

وأصدر الجنرال (مايكل إريك كوريلا) قائد التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش لمخيم الهول, بياناً بعد زيارته لمخيم الهول وذلك للاطلاع على نتائج حملة الأمن والإنسانية التي أطلقتها قوات سوريا الديمقراطية للقضاء على خلايا تنظيم داعش في المخيم.وجاء في البيان:

القيادة المركزية الأمريكية تبعث تعازيها إلى عائلات عنصري قوات سوريا الديمقراطية اللذين استشهدا في معركة بالأسلحة النارية مع خلايا تنظيم داعش الإرهابي في مخيم الهول بتاريخ ٨ أيلول, وعبرت عن ذلك بشكل مباشر لقيادة قوات سوريا الديمقراطية في المخيم, إن قوات سوريا الديمقراطية (SDF) تواجه خطراً في حملتها لتطهير هذا الموقع خلايا التنظيم الإرهابي, وقلوبنا مع شركائنا من قوات سوريا الديمقراطية.

وأشار البيان إلى أن قوات سوريا الديمقراطية (SDF) مستمرة في حملتها بتطهير المخيم, مؤكداً بأن هذه العملية الحاسمة والواسعة النطاق ستجعل المخيم أكثر أماناً لجميع السكان.

وأضاف البيان:لقد رأينا بالفعل عناصر داعش وهم يحتجزون النساء والفتيات المقيدين بالسلاسل داخل المخيم، ويعذبون سكان المخيم، ويسعون إلى نشر أيديولوجيتهم الدنيئة, ويسعى معظم السكان

> عناصر داعش يحتجزون النساء والفتيات المقيدين بالسلاسل داخل المخيم

للهروب من داعـش، لكن داعـش يرى في المخيم جمهوراً أسيراً لإيديولوجيته وجهود التجنيد, لذلك فمن الضروري والملّح أن نعيد السكان إلى بلدانهم الأصلية وأن نعيد تأهيلهم إذا لزم الأمر, ونحن نواصل العمل مع قوات سوريا الديمقراطية لمعالجة الأوضاع الأمنية في المخيم وكذلك الظروف الإنسانية, والعمل معاً في مخيم الهول هو امتداد لتعاوننا المستمر لضمان الهزيمة الدائمة لداعش.

وأكد البيان بأن هذا المخيم الذي يمثل تهديداً حقيقياً للمنطقة، يشكل أيضاً كارثة إنسانية, مشيراً إلى أنه ومع وجود ما يقرب من ٥٦٠٠٠ ساكن, أكثر من ٩٠ في المائة منهم من النساء والأطفال, يعيشون في خيام هنا، فإن هذا المخيم يُعتبر نقطة اشتعال للمعاناة الإنسانية, موضحاً بأن تنظيم داعش يسعى لاستغلال هذه الظروف المروعة ومع ما يقرب من ٨٠ ولادة في المخيم كل شهر.

وتابع البيان:يعد هذا المكان أرضاً خصبة للجيل القادم من داعش, فما يقرب من ٧٠ في المائة من السكان تحت سن ١٢ عاماً, وهؤلاء الشباب عرضة للتطرف نظراً لنوعية حياتهم السيئة للغاية, ومعظم سكان المخيم يرفضون فكر داعش, وكثير منهم يريدون المساهمة في المجتمع, ويرغب الكثيرون أيضاً في العودة إلى أوطانهم لإعادة الالتحاق بالقوى العاملة وإعادة أطفالهم إلى المدارس.

لا يوجد حل عسكري للتهديد الذي يمثله مخيم الهول وأنا على يقين من ذلك, والحل الأكثر ديمومة هو أن تقوم البلدان الأصلية بإعادة مواطنيها وإعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم, وما يقرب من نصف سكان الهول هم من العراق, إنني أثني على التقدم الحقيقي الذي أظهره العراق حتى الآن في إعادة مواطنيه إلى أوطانهم, ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تسريع هذا التقدم, إذا قام العراق بإعادة مواطنيه وإعادة تأهيلهم ودمجهم فستصبح المشكلة على الفور أكثر قابلية للإدارة.

وأضاف كويلا في بيانه:وصل السكان الذين تحدثت معهم إلى المخيم في عام ٢٠١٧, قبل وصول عناصر وعائلات داعش على نطاق واسع في ٢٠١٩, وهم أتوا في البداية إلى الهول هرباً من داعش, إنهم يسعون إلى حماية أسرهم واستئناف حياة سلمية وآمنة مع أطفالهم, والذين تحدثت معهم هنا هم مجرد أشخاص يريدون تربية أطفالهم في سلام, هناك نساء وأطفال يمكن إعادتهم إلى المجتمع ويريدون أن يكونوا منتجين, وهذا وضع وكارثة تلوح في الأفق تتطلب حلاً دولياً, والقيام بذلك يتطلب من المجتمع العالمي أن ينظر إلى هذه المشكلة بتعاطف, ومن وجهة نظر الولايات المتحدة هذا وضع يتطلب مقاربة شاملة للحكومة, وأنا في حوار عبر الحكومة الأمريكية لتحسين الظروف الأمنية والإنسانية في المخيم.

صالح مسلم: ليست لدينا أية شروط سوى أن يكونوا في خدمة شعبهم

قال الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD صالح مسلم في حديث له مع الموقع الرسمي لـ "العربي الجديد" إن حزب الاتحاد الديمقراطي منذ تأسيسه يسعى إلى تنسيق متكامل بين جميع القوى والأحزاب الكردية في شمال شرقي سوريا. مضيفاً في السياق ذاته: نجحنا في بعض المواقع وفشلنا في مواقع أخرى.

وأكد "مسلم" على أنه ورغم تبعية المجلس للجانب التركي فأن PYD لا يمانع عقد المجلس مؤتمره الرابع في قامشلو. موضحاً: نحن ليست لدينا علاقة بهذا الشأن، فالأمر عائد لـ "الإدارة الذاتية" في شمال شرقي سوريا والأجهزة الأمنية التابعة لها، وعلى المجلس التنسيق معها وليس مع الاتحاد الديمقراطي، أو مع أحزاب الوحدة الوطنية الكردية.

وأضاف "مسلم": لا أعتقد أن هناك موانع لدى هذه الأحزاب في انعقاد المؤتمر في القامشلي. مشيراً إلى أن حزب الاتحاد الديمقراطي يسعى إلى جرّ المجلس الوطني الكردي من الحضن التركي، قائلاً: في جميع المفاوضات التي أجريناها مع المجلس الوطني الكردي، عجزنا عن إقناع قياداته بأن تركيا هي دولة محتلة لأجزاء من شمال سوريا.

وبحسب العربي الجديد، اتهم مسلم "المجلس الوطني الكردي" بعدم الإسهام في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات "قسد".

وطالب "صالح مسلم" المجلس الوطني بـ "عدم محاربة الإدارة الذاتية في شمال شرقي سوريا، معرباً عن اعتقاده بأن المجلس ليس لديه "قاعدة جماهيرية" في الشارع السوري الكردي.

واتهم "مسلم" بعض أعضاء المجلس الوطني الكردي بالتورط مع شبكة جواسيس كبيرة تم كشفها من قبل الأمن العام وقوات سورية الديمقراطية، كانت تتعامل مع الجانب التركي وتسببت في مقتل العشرات من المدنيين والعسكريين ومن القادة.

الرئيس المشترك لـ PYD "صالح مسلم" في ختام حديثه دعا المجلس الوطني الكردي للابتعاد عن ممارسات الدولة التركية وعدم خدمتها بطرق مباشرة أو ملتوية. مضيفاً: ذلك يكفي لأن تعود المياه إلى مجاريها بيننا وبين المجلس، وليست لدينا أية شروط سوى أنّ يكونوا في خدمة شعبهم.

رسالة لتركيا.. تدريبات عسكرية امريكية كردية مشتركة

في الوقت الذي كانت تركيا تتحدث فيه عن عملية عسكرية جديدة في شمال سوريا، أطلق التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد داعـش، وقـوات سوريا الديمقراطية (قسد) مناورة عسكرية مشتركة للمرة الأولى في منطقة حدودية استراتيجية.وأقيمت التدريبات العسكرية في قرية تابعة لمدينة ديريك، القريبة جدًا من الحدود السورية التركية العراقية، في أقصى الشمال الشرقي لمحافظة الحسكة السورية.

قوات سوريا الديمقراطية التي ما زالت عامل صراع كبير بين تركيا والولايات المتحدة، هي هيكل عسكري مكون من الكرد والعرب والآشوريين والأرمن والتركمان في المنطقة، تأسست لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، ومن مكوناتها حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب الكردية.

وتمّ نشر صور التمرينات المشتركة على حساب تويتر الرسمي العائد للتحالف الدولي.

واستخدمت في التدريبات صواريخ آر بي جي وعربات مدرعة وطائرات استطلاع امريكية. وأعلن عن تنفيذ التمرين لتعزيز التعاون ضد خلايا داعش النائمة.

وجاء في بيان التحالف «أجرينا مناورة عسكرية مشتركة في ديريك. ولا نزال ملتزمين بمهمتنا في هزيمة داعش ودعم السلام والاستقرار الإقليمي».

من ناحية أخرى ، أفادت قوات سوريا الديمقراطية في بيانها بتنفيذ التمرين لتعزيز التعاون ضد خلايا داعش النائمة.وسبق أن أجرت قوات سوريا الديمقراطية والتحالف ثلاث مناورات عسكرية مشتركة إحدى في دير الزور.

يأتي ذلك بينما اختفت التهديدات التركية بشنّ عملية عسكرية جديدة شمال سوريا ضدّ المقاتلين الكرد.

وبين ٢٠١٦ و٢٠١٩ شن الجيش التركي ثلاث عمليات كبيرة في شمال سوريا استهدفت فصائل مسلحة وتنظيمات كردية.

مستقبل الإدارة الذاتية الكردية في سورية في ظل المتغيرات الجديدة

*مركز الإمارات للسياسات

تمر الإدارة الذاتية الكردية وجناحها العسكري «قسد» بمرحلة توتر وقلق جراء المتغيرات الحاصلة في المنطقة، واحتمالات نجاح مسار المصالحة التركية-السورية، والذي يبدو أنه يسير بوتيرة سريعة نتيجة دفع روسي قوي له، وهو ما سيضع المكاسب التي تحصّل عليها الكرد طوال السنوات الماضية أمام سلسلة مخاطر بدأت حلقاتها بالتكشّف عبر استهداف تركي مكثّف لقيادات ومواقع «قسد» في شرق سورية.

تُسلِّط هذه الورقة الضوء على المتغيرات التي تقف وراء صناعة مشهد جديد في سورية، وخيارات الإدارة الذاتية الكردية ومصائرها المحتملة ضمن هذا المشهد.

سياق التحولات

منذ منتصف ٢٠١٢، بلور كرد سورية مطالبهم التي تمثلت بالدعوة للفيدرالية والحكم الذاتي، وتزامن ذلك مع سيطرتهم على مناطق واسعة في شرق سورية، وأقام الكرد بنية أمنية وإدارية تحت سيطرة حزب الإتحاد الديمقراطي (PYD) وتم الإعلان في عام ٢٠١٣ عن إدارة مستقلة للأراضي الواقعة تحت سيطرة الحزب، وفي عام ٢٠١٧ أجرى الحزب انتخابات المجالس المحلية في مناطق سيطرته التي أطلق عليها « روج أفا».

وشكّل ظهور تنظيم داعش فرصة ذهبية لكرد سورية استطاعوا الاستفادة منها عبر الاعتراف بهم بوصفهم طرفَ أمر واقع وفاعلاً، ونتيجة ذلك استفادوا من الأسلحة التي حصلوا عليها من التحالف الدولي، ومن مظلة حمايته لهم حتى اللحظة، واستفادوا من الأراضي التي حرروها من التنظيم وأصبحت تحت سيطرتهم، وهي أراضي تحتوي على الجزء الأكبر من ثروات سورية من النفط والغاز والمحاصيل الزراعية.

قامت الحسابات الكردية طوال المرحلة السابقة على فرضية صعوبة وصول اللاعبين المتعددين إلى توافق سياسي في الشأن السوري، واستفادت بدرجة كبيرة من حالة السيولة في أنماط التفاعلات التي جرت بينها وبين الفاعلين، في صناعة مسارات للعلاقة مع هذه الأطراف، واستثمرت الإدارة الكردية التناقضات بين الفاعلين والمناورة بين شقوق هذه الخلافات.

وحالياً، يبدو أن مناطق شرق وشمال سورية تشهد متغيرات في طريقها إلى التحوّل لمعطيات جيوسياسية نهائية، فرضتها الظروف الدولية المتغيرة بحدة، والناتجة عن الصراع الدولي في أوكرانيا، وما أنتجه ذلك من إعادة تركيا لحساباتها السياسية وإعادة تقييم للفرص والمخاطر التي قد تنتج عن هذه المتغيرات، وللسياسات المتبعة على ضوء هذه المتغيرات.

ويبدو أن خط التفاهم الأساسي بين روسيا وتركيا يقوم على تصحيح الخريطة السورية، بما يعنيه ذلك من إنهاء للكيانات الموجودة في مناطق شمال وشرق سورية، باعتبار انتهاء المبررات والظروف اللوجستية التي قامت على أساسها، على أن يتم هذا الأمر ضمن صيغ ومعادلات جديدة، ستقرّها الترتيبات اللاحقة من قبل روسيا وتركيا بالإضافة للنظام السوري الذي سيتولى جزئية مهمة من إخراج المشهد، من خلال إصدار قوانين ومراسيم تسهل إدراج هذه المتغيرات في الحل التسووي المستقبلي.

ويأتي الحديث عن أسباب تبنّي تركيا مقاربة جديدة للملف السوري، إلى التغييرات التي طرأت على النظام العالمي بعد حدثين كان لهما انعكاساتهما الواضحة على الأوضاع الاقتصادية والأمنية العالمية، وهما جائحة كورونا والحرب الأوكرانية، وهو ما تطلب من تركيا التكيف مع الواقع الجديد وإعادة ترتيب أولوياتها.

وترتبط المقاربة التركية الجديدة بسياسة التهدئة التي أخذت تركيا في انتهاجها في الآونة الأخيرة، عبر تطبيع العلاقات مع دول الإقليم، وكان آخرها إسرائيل التي استعادت معها العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل، وتحاول تركيا الاستفادة من هذا التحوّل والاستثمار بالدبلوماسية، في ظل مساعيها إيجاد ظروف تنعكس إيجاباً على الواقع الاقتصادي.

وبالنسبة للعلاقات مع سورية، يضغط عامل الانتخابات المقرّرة في العام المقبل على صانع القرار التركي لتغيير مسار العلاقات بين الطرفين، حيث بدأ حزب العدالة والتنمية يتلمس مؤشرات غير مريحة، قد تؤدي، في حال استمرار تصاعدها، إلى خسارته الحكم، خاصة أن أجزاء معتبرة من الشعب التركي، وحتى بعض أوساط حزب العدالة والتنمية، بدأت تقتنع برواية أحزاب المعارضة سواء فيما يخص اللاجئين السوريين، أو حتى الموقف من سورية بشكل عام.

غير أن المقاربة التركية الجديدة تنطوي أيضاً على الاعتراف بفشل أنقرة في القدرة على صياغة مجرى الصراع وفقاً لأهدافها، وقد يكون صانع القرار التركي قد توصّل لهذه الخلاصة قبل وقت من هذا التاريخ، إلا أن التأخر في الإقرار به سببه المخاوف من استتباع هذا الإقرار استحقاقات سياسية لا يستطيع أردوغان وحزبه الإيفاء بها، والتي قد تصل إلى حد مطالبته بالاستقالة، في ظل اتهامات المعارضة لأردوغان باتباعه سياسات مدمرة في الحرب السورية عادت على تركيا بالسلب.

المشكلة في هذا الإطار تتمثل بافتقار الحكومة التركية لـ «استراتيجية خروج» واضحة ومحدّدة من الأزمة السورية،

وبالتالي ستعتمد بدرجة كبيرة على ما تطرحه روسيا وما ستقدمه في المقابل، أيضاً سيكون للبيروقراطية التركية أثر كبير في سير تنفيذ القرارات، نظراً لاتساع الانخراط التركي في الصراع السوري والتشابكات التي نتجت عنه في المرحلة السابقة.

الدور الروسي في صياغة السياسات التركية في سورية

لعبت روسيا دوراً مفصلياً في تغيير اتجاهات السياسة التركية في الملف السوري وحصرها ضمن التركيز على القضاء على ما تعتبره أنقرة خطراً كردياً على حدودها الجنوبية، ولم تكتف بذلك بل حدّدت موسكو لأنقرة كيفية التعاطي مع الأمر ضمن ثلاثة مسارات:

المسار الأول،

استهداف قيادات «قسد» من خلال ضربات الطائرات المسيرة، بعد أن أصرت على رفض العملية العسكرية التي كان يزمع أردوغان شنها على منبج وتل رفعت، بذريعة أن هذه العملية قد تؤثر على استقرار المنطقة، فضلاً عن احتمالية التصادم بين الجيشين التركي والسوري، الأمر الذي قد ينتج عنه تداعيات يصعب التحكم بها. ولوحظ بالفعل استخدام تركيا بشكل مكثف طائراتها المسيرة في استهداف مواقع «قسد» وقياداتها، وهو أمر ربطته «قسد» بتعاون روسي سوري مع تركيا بهدف إضعافها إلى أبعد الحدود. كما اشتكى الكرد من عدم تدخل القوات الأمريكية ضد المسيّرات التركية، في الوقت الذي تتصدى هذه القوات للمسيّرات الإيرانية لحماية حلفائها «مغاوير الثورة» في محيط قاعدة التنف.

المسار الثاني،

التنسيق مع النظام السوري أمنياً وسياسياً لتبديد مخاوف أنقرة من الكرد، وهو ما أكده أردوغان عقب لقائه الرئيس الروسي في سوتشي، ومن المتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة ارتفاع مستوى التنسيق المخابراتي بين الطرفين برعاية روسيا مباشرة للتمهيد للتسوية المقبلة بينهما.

المسار الثالث،

العودة إلى اتفاق أضنة الذي شكل الناظم الأساسي للعلاقات الأمنية بين الطرفين بعد أزمة ١٩٩٨، وكان مخصصاً لمطاردة تركيا عناصر حزب العمال الكردستاني في الداخل السوري الى عمق ٥ كلم، ويبدو أن روسيا طرحت تعديلات تتعلق بالمسافة التي يحق للقوات التركية التوغل في الأراضي السورية، علماً أن تركيا طالبت موسكو وواشنطن بإبعاد قوات «قسد» مسافة ٣٠ كلم عن الحدود التركية.

خيارات الإدارة الكردية

أسهمت التحولات الجارية في السياسة التركية، وانعكاسها المحتمل على العلاقة مع النظام السوري، بوضع الإدارة الذاتية الكردية أمام واقع جديد لم تتهيأ له، حيث سيؤدي خروج تركيا من المعادلة في شرق سورية، وتسليم زمام الأمور إلى روسيا والنظام السوري، إلى وضع الإدارة في مواجهة خيارات قاسية، في ظل عدم قدرتها بعد الآن على الاعتماد على روسيا وإيران، اللتين ستسعيان إلى إضعاف الإدارة الذاتية، بجناحيها المدني والعسكري، لتقويض النفوذ الأمريكي

في شرق سورية، الأمر الذي يُنذر بأوضاع مستقبلية غير مستقرّة، وتنحصر خيارات الإدارة الكردية ضمن ثلاثة خيارات:

الخيار الأول:

التصالح مع النظام، وذلك من خلال التفاهم مع النظام على بعض القضايا الإدارية والأمنية، عبر الرعاية الروسية، في ظل وجود علاقة قديمة بين حزب الإتحاد الديمقراطي، الذي تتبع له الإدارة الذاتية وقوات «قسد»، مع دمشق؛ إذ برغم الاختلافات بين الطرفين إلا أن الحوار لم ينقطع بينهما طوال مرحلة الأزمة، كما أن للحزب مكتب تمثيل في دمشق وآخر في قاعدة حميميم الروسية، لكن المشكلة تكمن في تعارض مطالب الطرفين، إذ:

يُطالب الكرد بالاعتراف بالإدارة الذاتية المعمول بها في مناطق سيطرتهم بما في ذلك مناطق ذات أغلبية سكانية عربية في الرقة ودير الزور، والإقرار بإدارة الحكم الذاتي كجزء من السلطة في سوريا، والنص على ذلك في الدستور، بالإضافة إلى انضمام «قسد» للجيش السوري ولكن بشرطين: بقاء هذه القوات في المناطق التي تسيطر عليها، وتغيير هيكلية الجيش السوري.

وثمّة مشكلة تواجهها الإدارة الذاتية الكردية تتمثل في حقيقة أن بيئتها الكردية معارضة بشدّة للنظام السوري ولعودته وهي مستعدة للقتال ضده من أجل الحفاظ على الأوضاع الحالية.

بينما يطالب النظام السوري الكرد بالعودة إلى الدولة السورية دون أي شروط مسبقة، باعتبار الكرد والأراضي التي يقيمون عليها جزءاً من هذه الدولة، أما بخصوص وضع الإدارة الذاتية فإن النظام يطرح بديل ذلك القانون ١٠٧ للإدارة المحلية الذي يمنح الإدارات المحلية في جميع أنحاء سورية صلاحيات محدّدة لتسيير شؤونها، وبالنسبة لقوات «قسد» يرفض النظام إعطاءها وضعية خاصة، كما يصر على إجراء تسوية فردية لعناصرها وليست جماعية، حتى لا تشكّل كياناً شبيه بقوات أحمد العودة، حيث أصبح النظام حذراً من تكرار هذه التجربة.

وتقف عدّة أسباب وراء تشدد النظام تجاه مطالب الكرد:

-إدراكه ضعف خيارات الكرد وانغلاق السُبل أمامهم ما سيدفعهم للقبول بشروطه.

-مخاوفه من أن تؤدي أي تنازلات إلى تشكيل ديناميات يصعب السيطرة عليها، خاصة أن تجربة شمال العراق لم تكن مطمئنة له ولحليفته إيران.

-يرفض النظام السوري الانسياق مع المشروع الأمريكي لفرض الفدرلة على سورية.

-يدرك النظام أنه سيخوض مفاوضات مستقبلية بشأن إدلب ولا يريد أن يمنح الكرد مكاسب قد تطالب المعارضة في إدلب مثيلاً لها.

الخيار الثاني،

تركيز الاعتماد على الولايات المتحدة والتحالف الغربي، في ظل وجود تطمينات بأن الجيش الأمريكي سيبقى في مناطق شرق سورية لتأمين استقرار المنطقة، ولدعم العملية السياسية وفق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤. وما قد يشجع على هذا الخيار عدم رغبة واشنطن تسليم مناطق شرق سورية لنظام الأسد وروسيا دون تحقيق مكاسب سياسية أو إجراء تغييرات على الأرض، إذ ترفض تكرار تجربة التسويات في درعا والتي لم تؤدي إلى نتائج مهمة، وكانت واشنطن قد شاركت بطريقة أو أخرى في الوصول إلى التسوية في درعا.

أيضاً، لا ترغب واشنطن في تسهيل المصاعب الاقتصادية للنظام السوري وروسيا، وتسليمه مناطق إنتاج النفط والقمح، بما قد يسهم في حل أزماته وتقوية مواقفه التفاوضية.

لكن المشكلة في هذا الخيار، أن الكرد يعيشون هاجس احتمال انسحاب القوات الأمريكية في أي وقت، كما يبدو أن هناك نُذر تصعيد بدأت تلوح في الأفق ضد القوات الأمريكية، إذ بدأ النظام السوري يطالب بشكل مباشر بخروج القوات الأمريكية من سورية، كما أصبحت الميليشيات الإيرانية أكثر جرأة في استهداف المواقع الأمريكية في شرق الفرات، ما يجعل الإدارة الذاتية أكثر حذراً في اعتمادها هذا الخيار. لكن من الممكن الاستفادة من الحضور الأمريكي في الوقت الراهن بالمماطلة في تنفيذ مطالب النظام السوري ومواجهة الضغط الروسي، وقد يفيدها ذلك إما في تقوية موقفها التفاوضي، أو انتظار تبدل المعطيات لصالحها.

الخيار الثالث،

الوقوف في وجه ضغوط روسيا ونظام الأسد، والإصرار على تحقيق شروطها، ما يعني أن الدخول في صراع مع قوات الأسد أصبح محتملاً بدرجة كبيرة، وسبق أن خاضت قوات «قسد» جولات صراع مع الجيش السوري وكسبتها، لكن مع اختلاف الشروط والأوضاع يبدو الأمر أكثر صعوبة. وتكمن إحدى الإشكاليات التي تواجه الإدارة الذاتية في حال تبنيها هذا الخيار احتمالات تصدّع قوات «قسد» التي تتشكّل من مكونات كردية وعربية، وبالتالي احتمال انشقاق القوات التابعة لبعض العشائر العربية «الصناديد» التابعة لشمّر، والمجلس العسكري السرياني، فهذه المكونات بالأصل قريبة من النظام السوري، لكن ارتباط مصالحها المالية بالإدارة الذاتية وضعها في الجانب الآخر، ومن الممكن عودتها للنظام السوري إذا شعرت بضعف موقف «قسد».

السيناريوهات المحتملة

السيناريو الأول،

التوصل لحلول وسط عبر الدخول في مفاوضات مع روسيا لترتيب الوضع الكردي في المرحلة المقبلة، فقد نسج الطرفان علاقات سياسية، وأحياناً عسكرية، وسيحاول الكرد الاستفادة من هذه الفرصة لتحسين مواقعهم ومواقفهم في الحل السياسي المقبل.

وتعرض روسيا على المجلس السياسي للإدارة الذاتية، مجلس سورية الديمقراطي «مسد» المشاركة في المفاوضات بين المعارضة والنظام، على أن يكونوا ممثلين ضمن «منصة موسكو» التي يترأسها قدري جميل، وقد يقنع الروس النظام السوري منح بعض الخصوصية للإدارة الذاتية الكردية، بذريعة التمايز اللغوي والعرقي عن بقية السوريين العرب، وكذلك منحهم حصة معينة من عائدات النفط، بذريعة الحاجات التنموية لمناطقهم، حيث يشكو الكرد من إهمال مناطقهم قبل الثورة، كما يمكن لروسيا إيجاد وضعية لقوات «قسد» ضمن هيكلية الجيش السوري بصيغة قريبة من الفيلق الخامس.

هذا السيناريو يمثل الحد الأدنى لمطالب الكرد، والحد الأقصى لإمكانية قبول النظام السوري به، لكن الوصول إليه سيستدعي مفاوضات شاقة وطويلة للوصول إلى توافقات وسط بين الطرفين. وشروط تحقّق هذا السيناريو تتمثل في قناعة الكرد أن الأمريكيين لن يقدموا لهم شيئاً مهماً، وأن الأطراف الأخرى (روسيا وإيران والنظام السوري) جادون في تغيير المعادلات في شرق سورية، ويمتلك هذا السيناريو محفزات تتمثل بوجود تيار داخل حزب الإدارة الذاتية الكردية

يؤيد العودة لنظام الأسد، ووجود مكونات داخل «قسد» قريبة من النظام السوري.

السيناريو الثاني،

الإصرار على السقف الأعلى من المطالب عبر الاستقواء بالأمريكيين، ورفض تقديم تنازلات للنظام والروس، إذ ستكون الإدارة الذاتية وقيادات «قسد» تحت ضغط رأي عام رافض لخسارة المكاسب التي تحققت على مدار السنوات الماضية، وسيطالب بما يوازي التضحيات التي قدمها الكرد، حسب مصادرهم أكثر من عشرة ألف قتيل في مواجهة داعش وتحرير المناطق التي كان يسيطر عليها.

لكن لا يعني ذلك أن الإدارة الذاتية الكردية ستعلن الحرب على النظام وروسيا، بالنظر لإدراكها للفارق في موازين القوى بين الطرفين، وقناعتها بأن القوات الأمريكية لن تبقى إلى الأبد في شرق سورية، بل ستحاول الاستفادة من هذا المعطى إلى أقصى درجة من خلال إبداء موقف قوي في المفاوضات وتحصيل أكبر قدر من المطالب، وخاصة استقلالية الإدارة الذاتية ووضع قوات قسد. وشروط تحقّق هذا السيناريو تعتمد بدرجة كبيرة على دعم الموقف الأمريكي للكرد، ومن المعلوم أن إدارة بايدن أبدت حتى اللحظة العزم على إبقاء القوات في شرق سورية، ليكون لواشنطن دور مؤثر في التسوية السياسية السورية.

السيناريو الثالث،

استمرار الأوضاع الحالية على ما هي عليه، فالأمر يرتبط بدرجة كبيرة بالإجراءات التي يزعم الجانب التركي القيام بها في سورية، وما إذا كان سيتوصل إلى تفاهمات أمنية وسياسية مع النظام السوري، ومن غير المتوقع إنجاز الترتيبات الأمنية والسياسية في مدى زمني قصير، وقد يضطر الأتراك إلى القيام بعمليات عسكرية، حتى ولو كانت صغيرة ومحدودة لا تؤثر على التوازنات في شرق سورية لكنها تبقي الوضع في حالة من عدم الاستقرار الذي لا يمكن في ظله التوصل إلى تسويات وتفاهمات بين الفاعلين.

وثمّة فاعلون قد يهمهم استمرار الأوضاع الحالية، ومن بينهم قوات»قسد» والأمريكيون وحتى تيارات عسكرية داخل الجيش التركي، وتؤشر التوترات المتصاعدة في شرق سورية والضربات المتبادلة بين الكرد وتركيا إلى احتمالية إعادة خلط الأوراق في الشرق السوري وتراجع احتمالات حصول تسوية بين تركيا وسورية.

استنتاجات

تشكّل الاستدارة التركية في سورية، إذا اكتملت، متغيراً سيكون له انعكاسات على أوضاع الإدارة الذاتية الكردية في مناطق شرق سورية، وأول هذه الانعكاسات وأخطرها تضييق هامش المناورة بشكل كبير واحتمال اضطرارها قبول خيارات ستؤدي إلى خسارتها لاستثماراتها العسكرية والسياسية في مرحلة الأزمة السورية.

ويرجح قيام الإدارة الذاتية الكردية باختبار أكثر من مسار قبل الاستقرار على خيار محدّد، وستلعب القوى الخارجية، لاسيما الولايات المتحدة وروسيا، أدواراً مهمة في صياغة مصائر الإدارة الذاتية. ولا يعني ذلك أن الأمور ستسير بسلاسة صوب خيارات محدّدة، ومن المرجح حصول جولات صراعية، سواء بين الكرد وتركيا، أو بينهم والنظام السوري، ومن المتوقع قيام وكلاء إيران، الذين ينتشرون بكثافة في مناطق شرق سورية، ببعض الأعمال التخريبية، لإضعاف سلطة الإدارة الذاتية وإجبار الأمريكيين على الانكفاء.

شكوك أوروبية تثير غضبها

طهران : لم نطرح مطالب جديدة بالمفاوضات

*المرصد

عبّرت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا عن «شكوك جدية» تخامرها بشأن التزام إيران بإحياء اتفاق دولي يهدف للحيلولة دون تطويرها أسلحة نووية.وقالت الدول الثلاث إن طهران واصلت تطوير برنامجها النووي إلى مدى بعيد يصعب معه تصديق أنه للاستخدام السلمي.

وما أثار إحباط الدول الثلاث هو مطالبة إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوقف التحقيق

في قضية جزيئات يورانيوم تم العثور عليها في ثلاثة مواقع غير معلنة.

وفي بيان مشترك، قالت الدول الثلاث المعروفة باسم «إي-٣» إن مطلب إيران الأخير «يزيد شكوكا جديّة في نوايا إيران والتزامها بإنجاح خطة العمل الشاملة المشتركة»، في إشارة إلى الاسم الكامل للاتفاق النووي.

وأضاف البيان أن: «موقف إيران يتعارض مع التزاماتها القانونية ويهدد فُرص استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة».

وقالت الدول الثلاث: «في ضوء فشل إيران في التوصل لاتفاق على طاولة المفاوضات، فسوف نتشاور، جنبا إلى جنب مع شركاء دوليين، بشأن الرد الأمثل على استمرار طهران في تطوير برنامجها النووي، وعلى عدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ما يتعلق بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية».

وقال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، إن أحدث رد من طهران بخصوص الاتفاق كان بمثابة انتكاسة من شأنها أن تزيد من صعوبة التوصل إلى اتفاق.

رفض ايراني

ومن جهتها، رفضت إيران بيان الدول الأوروبية الثلاث. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني إن البيان كان «غير بنّاء».

وأضاف كنعاني: «أنصح الدول الأوروبية الثلاث بلعب دور أكثر نشاطا في تقديم حلول من أجل إنهاء الخلافات القليلة المتبقية»، بحسب ما أفادت تقارير إعلامية حكومية.

وقال كنعاني: «إذا استمر هذا النهج، فعلى الدول الثلاث أن تتحمل مسؤولية تبعات ذلك»، دون أن يفصّل قوله.

وبشأن الخلافات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أكد كنعاني استعداد إيران لـ«التعاون البنّاء» مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لـ«إزالة التصورات المزورة عن الأنشطة النووية الإيرانية»، داعياً الوكالة إلى العمل وفق واجباتها ومسؤولياتها و«ألا تخضع لضغوط الكيان الصهيوني»، مشدداً على أن «برنامجنا النووي سلمي».

وبينما راجت أنباء عن احتمال تأجيل المفاوضات النووية إلى ما بعد الانتخابات النصفية الامريكية في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية أن بلاده لم تتلقَ طلباً لتأجيل المفاوضات النووية إلى ما بعد الانتخابات.

وبشأن احتمال صدور قرار باجتماع لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قال كنعاني إن طهران لم تلاحظ تحركاً بهذا الاتجاه، غير أنه أكد أنها ستردّ بشكل مناسب على أي تحرك محتمل ضدها في اجتماعات مجلس محافظي الوكالة.

ودعا المتحدث الإيراني الولايات المتحدة إلى اتباع «توجه بنّاء» بالمفاوضات النووية، مؤكداً أن إيران لم تطرح مطالب جديدة في ردودها على المسودة النهائية المعروضة من قبل الاتحاد الأوروبي خلال الشهر الماضي، متهماً واشنطن والأطراف الأوروبية بشن «حرب نفسية» على إيران لانتزاع «امتيازات».

ونصح المتحدث باسم وزارة الخارجية ، الأوروبيين بالعمل من اجل التعويض عن عدم الوفاء بالتزاماتهم العديدة تجاه الشعب الإيراني ، وحذرهم من استخدام لغة التهديد وقال: إن فشل الضغوط الامريكية القصوى في حملة الضغط الأقصى يجب أن تكون درسا لجميع الأطراف التي تعتقد جهلاً أن التهديدات والحظر بامكانها أن تمنع الشعب الإيراني من السعي وراء حقوقه وتأمين مصالحه.

وفي الختام قال كنعاني: لا تزال إيران لديها الإرادة والاستعداد لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق وتعتقد أنه إذا توفرت الإرادة اللازمة وتجنب التاثر بالضغوط الخارجية ، فمن الممكن التوصل إلى اتفاق بسرعة.

تشاؤم أوروبي

وتتلاشى الآمال الأوروبية في إحياء الاتفاق الدولي حول النووي الإيراني، في ظلّ اتهامات للنظام في طهران بمواصلة «التصعيد» في برنامجه.

وعكَس المستشار الألماني أولاف شولتس تشاؤم الأوروبيين الاثنين، بإعرابه عن «الأسف لعدم تقديم إيران رداً إيجابياً على مقترحات المنسّقين الأوروبيين».

وقال في مؤتمر صحافي مع رئيس الحكومة الإسرائيلية يائير لبيد «لا يوجد سبب يمنع إيران من الموافقة على هذه المقترحات. لكن ينبغي القول إن هذه هي الحال وإنه (التفاهم) لن يحدث بالتأكيد في المستقبل القريب».

واعتبر لبيد أنّ هذه المفاوضات تتحوّل إلى «فشل» و«لن تحقّق الهدف الذي نتشاركه جميعاً وهو منع إيران من امتلاك أسلحة نووية».

ويأتي ذلك بعدما أكد وزير الخارجية الامريكي أنتوني بلينكن الجمعة أنّ ردّ إيران الأخير على مسألة إحياء الاتفاق النووي يمثّل خطوة «إلى الوراء».

أسباب تعثر المفاوضات النووية..

تعنت إيران أم تصلب أمريكا لأسباب داخلية أم نجاح لخطط إسرائيل السرية؟

*عربي بوست

جمود في المفاوضات النووية الإيرانية طرأ بشكل بدا مفاجئاً بعدما كان الأوروبيون قد أعربوا عن تفاؤلهم بقرب إحياء الاتفاق النووي، الأمر الذي أثار تساؤلات حول أسباب هذه الانتكاسة، وهل وراءها تعنت إيراني أم تصلب أمريكي مرتبط بحسابات داخلية، أم نجاح للخطط الإسرائيلية الجارية خلف الكواليس لعرقلة إحياء الاتفاق.

ففجأة تحول التفاؤل الأوروبي حول الاتفاق النووي الإيراني إلى تشاؤم، بينما أكدت إدارة بايدن أنها تريد أن يكون لديها خيارات أخرى لحل الملف النووي الإيراني غير التفاوض، فيما كان الإسرائيليون الأكثر وضوحاً، حيث أعلن مسؤول إسرائيلي أن تل أبيب لا تتوقع إحياء الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى قبل انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي التي تنعقد في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٢، وذلك بعد أن عبرت الدول الأوروبية الموقعة على الاتفاق عن خيبة أملها تجاه طهران.

وقالت بريطانيا وفرنسا وألمانيا، السبت، إن لديها «شكوكاً خطيرة» إزاء نية إيران بعد أن حاولت الجمهورية الإسلامية ربط إحياء الاتفاق بإغلاق تحقيقات تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن آثار يورانيوم عُثر عليها في ٣ مواقع نووية إيرانية، ووصفت طهران البيان الأوروبي بأنه «غير بناء».

واعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد ذلك انتصاراً له قائلاً: «جنباً إلى جنب مع رئيس الوزراء المناوب نفتالي بينيت ووزير الدفاع بيني غانتس، تقوم إسرائيل بحملة دبلوماسية ناجحة لوقف الاتفاق النووي ومنع رفع العقوبات عن إيران». «لا يزال هناك طريق طويل لنقطعه، ولكن هناك علامات مشجعة».

جاءت كلمات لابيد في وقت كان يستعد لعقد اجتماعات متتالية مع وزير الخارجية الألماني والرئيس والمستشار الألماني، اليوم الإثنين، في محاولة للتأثير عليهم للتخلي عن جهود إحياء الاتفاق النووي الإيراني الذي وقع عام ٢٠١٥، ثم انسحب منه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في ٢٠١٨، الأمر الذي ردت عليه طهران بالتخلي عن بعض التزاماتها النووية.

وحاول لابيد خلال الزيارة لألمانيا استخدام كل ما في جعبته من أوراق، حيث أعلن أنه وصل إلى برلين في زيارة دبلوماسية برفقة عدد الناجين من المحرقة، حسبما ورد في تقرير لصحيفة The Jerusalem Post الإسرائيلية.

وقال: «نزلنا من الطائرة معاً على الأراضي الألمانية حيث استقبلنا جنود من حرس الشرف بالجيش الألماني. هذا هو انتصارهم وكذلك انتصاري بصفتي ابن أحد الناجين من المحرقة ولنا كشعب وكدولة.. لن ننسى أبداً».

ودعا لابيد القوى الدولية للتخلي عن الاتفاق برمته، قائلاً: «نعتقد بالتأكيد أن التزام» القوى العالمية الست «بالعودة إلى الاتفاق النووي السابق هو خطأ، ويمكنهم تحقيق المزيد إذا وضعوا سياساتهم في المكان المناسب».

وأجرت إسرائيل محادثات مع مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والولايات المتحدة مع كل جولة من المحادثات، وقال مسؤول إسرائيلي إن تل أبيب أثرت على الأمريكيين لتجنب المزيد من التنازلات لإيران، حسب تعبيره.

في الشهر الماضي بدا الأمر وكأن إحياء الصفقة وشيك، وبدا الأوروبيون تحديداً شديدي التفاؤل، مثلما أعلن وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل.

ولكن وصلت المفاوضات الآن إلى طريق مسدود بسبب مطالبة إيران بأن تنهي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقاتها في آثار اليورانيوم التي تم العثور عليها في مواقع نووية لم يتم الكشف عنها، وهي آثار نووية مريبة تعود لفترة قديمة، ولكن طهران لم تقدم إجابة شافية بشأنها.

ورفضت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إنهاء تحقيقاتها.

> **البعض يراه يبالغ في دور اسرائيل في التأثير على المفاوضات النووية**

ودعمت الولايات المتحدة ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لابيد يسوق للإسرائيليين أن لباقته مع الغرب أكثر جدوى من فظاظة نتنياهو الذي ينافسه بالانتخابات

ويزعم رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد أنه يقف وراء هذا الموقف الأوروبي الأمريكي ضد إيران.

وبينما يستعد لابيد لانتخابات ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو، فإنه يحاول أن يقدم نفسه للإسرائيليين باعتباره الرجل الذي سيوقف البرنامج النووي الإيراني.

وجادل لابيد بأن نهجه الأكثر لباقة من نتنياهو تجاه فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وإدارة بايدن كان أكثر إنتاجية من الموقف الفظ لمنافسه بنيامين نتنياهو الذي ينافسه في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية المقررة في ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢.

ومع ذلـك، فإن كثيراً من المراقبين، بما فيهم إسرائيليون، يرون أن ما دفع الأوروبيين إلى القول بعدم وجود «مفاوضات نشطة» ليس الضغوط الإسرائيلية، بل كان رد إيران الأخير على مسودة اتفاقية الاتحاد الأوروبي المقدمة إلى طهران وواشنطن في ٨ أغسطس/آب، والذي رأت فيه الدول الأوروبية الثلاث علامة على عدم استعداد طهران لعقد صفقة.

وفي هذا السياق، قلل تقرير لصحيفة Haaretz الإسرائيلية من تأثير الضغط الدبلوماسي الإسرائيلي على المواقف الأوروبية والأمريكية.

إذ تقول الصحيفة إن الأمريكيين اتخذوا قراراً بوقف المضي قدماً في التفاوض عندما وصل وفد إسرائيلي إلى واشنطن للتحدث مع الإدارة حول الاتفاقية التي تلوح في الأفق، مشيرة إلى أن سرعة قرار الأمريكيين مؤشر على أن الأمـر ليس بسبب التأثير الإسرائيلي.

وتـقـول الصحيفة الإسرائيلية إن من غير رأيه هو الزعيم الإيراني علي خامنئي لا القادة الغربيون، ولكنها قالت إن لابيد محق في شيء واحد: التحدث إلى الأمريكيين وراء الكواليس أفضل من توبيخهم أو الشروع في خطاب غير ضروري في الكونغرس (في إشارة إلى ما يفعله نتنياهو).

وكانت إدارة بايدن قد وافقت بالفعل على مسودة الاتحاد الأوروبي، وكان التفاؤل السائد في أغسطس/آب مبرراً.

ولكن إيران تصر على أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإسقاط تحقيق في آثار اليورانيوم التي تم العثور عليها في مواقع مرتبطة بأنشطة طهران النووية قبل عام ٢٠٠٣. كما تطالب بأنواع مختلفة من الضمانات من الولايات المتحدة.

ويجب ملاحظة أن مسألة تسوية تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليست متعلقة بموافقة واشنطن فقط، بل بمجلس محافظي الوكالة، وكذلك بالوسطاء الأوروبيين، وهؤلاء يؤكدون جميعاً على ضرورة عدم تسييس عمل الوكالة، وتفاخر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأن إحدى نجاحاته الدبلوماسية هي منع تسييس عمل الوكالة، والحيلولة دون ربط التقرير بمساومات التفاوض.

المفاوضات النووية الإيرانية

وأوضح المسؤولون الأمريكيون أن الولايات المتحدة لن تتنازل في مسألة طلب طهران إغلاق تحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضـدهـا؛ لأن مثل هذه الخطوة من شأنها أن تلغي سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المراقبة على الـمـواقـع النووية في جميع أنحاء العالم، وتسييس قراراتها.

> **بايدن لا يحبذ إبرام اتفاق مع طهران قبيل انتخابات الكونغرس**

وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأربعاء الماضي، أنها «لا تستطيع ضمان أن البرنامج النووي الإيراني سلمي حصراً»، بسبب عدم رد طهران على مسألة المواقع غير المعلنة والمشتبه في أنها شهدت أنشطة غير مصرح عنها.

ولكن الأمر لا يتعلق فقط بالرد الإيراني، ولكن العوامل التي تعرقل الوصول للاتفاق مرتبطة بالتنافس الأمريكي الداخلي.

كما كان واضحاً منذ بضعة أشهر، كانت إدارة بايدن حريصة على توقيع اتفاق، ولكنها حريصة على ألا تبدو أنها ترضخ للإيرانيين.

كما أنه ربما يكون توقيع اتفاق مع إيـران قبيل الانتخابات الكونغرس مباشرة غير ملائم لإدارة بايدن.

ولذا فإن اتخاذها موقفاً قوياً ضد إيران، والتلميح إلى أن الاتفاق لن يوقع حالياً، وأنها تبحث عن خيارات أخرى بجانب المفاوضات في التعامل مع الملف النووي الإيراني (تهديد مبطن باستخدام القوة)، قد يكون في صالح الديمقراطيين خلال الانتخابات.

وبالفعل يرى الوسطاء الأوروبيون أنه من غير المرجح أن يتم التوقيع على أي شيء قبل انتخابات التجديد النصفي للولايات المتحدة، وقد يكون موقفهم المتشدد هذا بطلب أمريكي.

تأجيل الصفقة حتى انتخابات التجديد النصفي الأمريكية في مصلحة إسرائيل: إذا فاز الجمهوريون بأغلبية كبيرة في الكونغرس، فسيصعب على الرئيس الأمريكي جو بايدن تمرير مواقف مخففة تجاه إيران، حسبما قالت مصادر إسرائيلية أخرى.

وتتوقع مصادر سياسية إسرائيلية أن يطرح النواب الجمهوريون اقتراحاً بإسقاط الاتفاق النووي مع إيران، وأنه قد يحظى بتأييد الأغلبية. في حالة تمرير مثل هذا الاقتراح، يمكن أن يستخدم بايدن حق النقض (الفيتو) ويرسله للتصويت مرة أخرى، ولكن في ظل هذا السيناريو سيكون من الصعب عليه إلغاء الاقتراح الجمهوري والموافقة على الاتفاق النووي.

أمريكا خائفة من التعاون الروسي الإيراني

يحدد المسؤولون الإسرائيليون عاملاً آخر قد يدفع الإدارة الأمريكية إلى معارضة الصفقة: في الآونة الأخيرة نشأ نقاش نشط داخل أروقة صنع القرار الأمريكي حول القلق من أن تستغل روسيا الصفقة ورفع العقوبات الإيرانية من أجل تحويل إيران إلى ملاذ خلفي لها، حيث يمكنها نقل العمليات التي تضررت من العقوبات التي فرضتها عليها الولايات المتحدة وأوروبا بسبب حربها في أوكرانيا.

وقالت مصادر إسرائيلية إن إسرائيل لا تشارك حالياً في هذه المناقشة، على الرغم من أنها قد تخدم جهودها لتقويض محادثات الاتفاق النووي.

كما تشعر إسرائيل بالقلق من العلاقات الأمنية الدافئة بين إيران وروسيا، وأن صفقة طهران لتزويد روسيا بطائرات من دون طيار يمكن أن تعمق تعاونهما.

وتعتقد مصادر إسرائيلية أن إيران ستحاول استغلال أزمة روسيا بسبب العقوبات الدولية من أجل الحصول على أنظمة إس -٤٠٠ المضادة للطائرات من روسيا، وهي نسخة أكثر تقدماً من نظام إس -٣٠٠ الموجود لدى إيران، ويمكن أن تمنع المقاتلات الإسرائيلية والأمريكية من قصف أعماق الأراضي الإيرانية.

> **إسرائيل تراهن على أن فوز الجمهوريين بأغلبية سيمنع توقيع الاتفاق**

وقامت إيران بعدة محاولات سابقة لشراء هذه الأنظمة من روسيا، لكنها فشلت. وحالياً، لا يوجد دليل على محادثات لمثل هذه الصفقة.

هل تأجيل الاتفاق مفيد لإسرائيل حقاً؟

اللافت أن صحيفة Haaretz انتقدت حرص المسؤولين السياسيين الإسرائيليين على عرقلة الاتفاق، لأن تأخر الاتفاق معناه تكديس إيران مزيد من القدرات النووية.

فالتقرير الفصلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي نشر مؤخراً، يصف في الواقع مخاطر عدم وجود اتفاق جديد.

وبحسب التقرير، يمتلك الإيرانيون الآن ٥٥٫٦ كيلوغرام من اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠٪، أو ١٢٫٥ كيلوغرام أكثر مما كان لديهم قبل ٣ أشهر. وهذا يترك طهران على بعد أسابيع قليلة على الأكثر من تكديس ما يكفي من اليورانيوم المخصب لصنع قنبلة نووية واحدة. (على الرغم من أن تركيبها على رأس حربي قد يستغرق عامين آخرين).

وقال رئيس المخابرات العسكرية السابق تمير هايمان، لصحيفة «هآرتس» إن «أكثر ما يثير القلق بشأن التقرير هو طوله. عندما تكتفي الوكالة بـ٣ صفحات، تدرك مدى تقلص عمليات التفتيش منذ أن أنهى الإيرانيون استخدام الوكالة للكاميرات في المواقع النووية».

فإيران تقترب من أهدافها النووية، ولم يعد العالم يمتلك قدرة إشرافية حقيقية. يمكن للإيرانيين أن يقرروا المضي قدماً، ولن يكون هناك وقت لتحذير مسبق أو اتخاذ إجراء ضدهم».

هل يتم إرجاء الاتفاق أم إلغاؤه؟

على الرغم من أن الاتفاق النووي يبدو أنه يحتضر، إلا أن الإعلان عن وفاته ما زال بعيداً، حسب وصف صحيفة Haaretz، وقال مسؤول إسرائيلي مطلع على المحادثات: «هناك الكثير من الأطراف المهتمة بهذه الصفقة، وسوف يحاولون إحياءها في الفترة المقبلة».

ويضيف قائلاً إن إيران تستخدم باستمرار التأخير كتكتيك تفاوضي، وإصرارها على إغلاق ملف الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد يكون بمثابة تأجيل آخر، ولكنه لن يؤدي إلى تفجير الصفقة بالكامل، على الأغلب.

بالنظر إلى حالة عدم اليقين هذه، تعمل إسرائيل على تقويض الاتفاقية بطرق أخرى، فخلال الأيام القليلة الماضية، أرسل المسؤولون الإسرائيليون مطالب إلى الإدارة الأمريكية لتشديد البنود الأخرى في مسودة الاتفاق، لا سيما فيما يتعلق بتأخير إزالة العقوبات الرئيسية عن إيران بعد توقيع الصفقة، والتي من المقرر إجراؤها حالياً على ٤ مراحل.

ولكن الرغبة الأمريكية في التشدد بما يتماشى مع مطالب إسرائيل يمكن أن تزيد من صعوبة التوصل إلى تفاهم مع إيران خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

وتطالب إسرائيل أيضاً بأن تؤجل الإدارة الأمريكية تنفيذ بعض البنود، ولكن لا يبدو أن هذا مقبول حالياً على الأرجح.

> **إسرائيل تقول إنها أقنعت الأمريكيين بالتوقف عن المضي قدما لإحياء الاتفاق النووي**

كما تحاول إسرائيل إقناع الدول الغربية المشاركة في المفاوضات النووية الإيرانية بأن مثل هذا التأخير الطويل في وضع اللمسات الأخيرة على صفقة يؤكد مدى عدم جدوى الجهود المبذولة للالتزام بالوثيقة الأصلية التي تم التفاوض عليها بين طهران والقوى العالمية الست، والمعروفة باسم خطة العمل الشاملة المشتركة.

في كل الأحوال يبدو التعثر في المفاوضات النووية الإيرانية في مرحلة حاسمة أمراً ليس بجديد، فبقدر ما لا تريد الأطراف إفشال المفاوضات، وتصعيد النزاع، فإنها تبدو أيضاً غير قادرة على حسم الخلافات والمضي قدماً نحو توقيع نهائي للاتفاق، لأسباب لا تتعلق في أغلبها بتفاصيل البرنامج النووي الإيراني، بل بديناميكيات الصراع الإيراني الأمريكي وخوف الحكم في طهران وواشنطن على السواء من الانتقادات الداخلية لأي اتفاق، رغم أن البديل قد يكون الحرب.

لدينا التزام ومسؤولية للدفاع عن ديمقراطيتنا والحفاظ عليها وحمايتها

نص خطاب الرئيس الامريكي جو بايدن في ذكرى ١١ سبتمبر

*الترجمة:المرصد

البنتاغون-أرلينغتون ، فيرجينيا: الوزير أوستن ، الجنرال ميلي ، إلى جميع العائلات والأحباء الذين ما زالوا يشعرون بألم تلك القطعة المفقودة من روحك ، يشرفني أن أكون هنا معك مرة أخرى للمشاركة في هذا الاحتفال وطقوس التذكر والتفكير في كل ما فقد في النار والرماد في ذلك الصباح الرهيب من شهر سبتمبر وكل ما وجدناه في أنفسنا للرد.

واحد وعشرون عامًا ، وما زلنا نفي بوفعدنا: لا تنس أبدًا. سنحتفظ بذكرى كل تلك الأرواح الثمينة التي سُرقت منا: ٢٩٧٧

– في كراوند زيرو في نيويورك ؛ في شانكسفيل ، حيث تتحدث زوجتي الآن – في بنسلفانيا ؛ و١٨٤ منهم هنا في البنتاغون.

وأنا أعلم ، بالنسبة لجميع أولئك الذين فقدوا شخصًا منكم ، أن ٢١ عامًا هي عمر وليس وقتًا على الإطلاق.

من الجيد أن تتذكر. تساعدنا هذه الذكريات على الشفاء ، لكن يمكنها أيضًا أن تفتح الأذى وتعيدنا إلى تلك اللحظة التي كان فيها الحزن قاسيًا للغاية.

أنت تفكر في كل شيء – كل ما كان بإمكانهم فعله إذا كانوا قد عاشوا لقضاء المزيد من الوقت: التجربة التي فاتتك معًا ؛ الأحلام التي لم يتمكنوا من تحقيقها أو تحقيقها.

أتذكر رسالة أرسلتها الملكة إليزابيث إلى الشعب الأمريكي. كان ذلك في ١١ سبتمبر. قرأ سفيرها صلاة الخدمة في كنيسة سانت توماس في نيويورك ، حيث ذكّرتنا بشكل مؤثر باقتباس ، «الحزن هو الثمن الذي ندفعه مقابل الحب».

الحزن هو الثمن الذي ندفعه من أجل الحب. لقد عانى الكثير منا من هذا الحزن ، وقد اختبرتموه جميعًا.

وفي هذا اليوم ، عندما يكون الثمن رائعًا جدًا ، أنا وجيل نضعكم جميعًا بالقرب من قلوبنا.

ضربنا الإرهاب في ذلك الصباح الأزرق اللامع. امتلأ الهواء بالدخان ، ثم جاءت صفارات الإنذار والقصص – قصص أولئك الذين فقدناهم ، وقصص البطولة المذهلة من ذلك اليوم الرهيب.

القصة الأمريكية

القصة الأمريكية نفسها تغيرت في ذلك اليوم. لكن ما قمنا بتغييره – ما لن نغيره ، وما لا يمكننا تغييره ، ولن نغيره أبدًا ، هو طبيعة هذه الأمة التي اعتقد الإرهابيون أنهم يمكن أن يجرحوها.

وما هي هذه السمة؟ صفة التضحية والمحبة ، والكرم والنعمة ، والقوة والمرونة.

في بوتقة الحادي عشر من سبتمبر ، في الأيام والأشهر التي تلت ذلك ، رأينا الأشياء التي تصنعها أمريكا – صنع الأمريكيون منها.

فكر في جميع أحبائك ، لا سيما أولئك الذين كانوا على متن تلك الرحلة – المواطنون العاديون الذين قالوا ، «لن ندع هذا يقف» ، والذين خاطروا بحياتهم وفقدوا حياتهم حتى لا يموت المزيد من الناس.

لقد رأينا ذلك في ضباط الشرطة ورجال الإطفاء الذين وقفوا على الكومة في كراوند زيرو لأشهر وسط ذلك الفولاذ الملتوي والألواح الخرسانية المكسورة ، يتنفسون السموم والرماد التي تضر بصحتهم ، رافضين – رافضين إيقاف البحث خلال الدمار. لم يتوقفوا ولم يتوقفوا.

لقد تعلمنا عن الشجاعة غير العادية والتصميم ، كما قلت ، للركاب على متن الرحلة ٩٣ ، الذين فهموا أنهم يعيشون في العراء – كانوا هناك في منتصف اللقطة المفتوحة لحرب جديدة ، والذين اختاروا القتال العودة – وليس المحترفين – للقتال ، والتضحية بأنفسهم ، ورفض السماح باستخدام طائرتهم كسلاح ضد المزيد من الأبرياء.

وهنا في البنتاغون ، الذي كان مسرحًا للهجوم الإرهابي المروع ومركز القيادة لردنا للدفاع عن الشعب الأمريكي وحمايته ، تم صنع العديد من الأبطال هنا. الكثير من أحبائك كانوا هؤلاء الأبطال.

بدأ الأمر على الفور تقريبًا ، حيث قفز المدنيون والعسكريون إلى العمل حيث انهارت الجدران وبدأ السقف في الانهيار. تسابقوا في الثغرة بين الممر الرابع والخامس.

احتدم التأثير الناتج عن الحريق على ارتفاع هذا المبنى مرتين. أتذكر. كنت سيناتورًا أمريكيًا صعدت إلى مكتبي ، وكان بإمكاني رؤية الدخان والنيران.

كانوا أبطالا. عادوا إلى تلك النيران المتصاعدة لمحاولة إنقاذ زملائهم في الفريق.

تصارع رجال الإطفاء مع حريق وقود الطائرات طوال الليل ، متجاوزين حدود الإرهاق.

ظهر موظفو البنتاغون للعمل في الثاني عشر من سبتمبر وهم أكثر تصميمًا من أي وقت مضى على الحفاظ على أمن بلادهم.

كما قلت عندما كنت مستيقظًا في ١١ سبتمبر ، سوف نتبعهم حتى أبواب الجحيم للتأكد من أنهم غير قادرين على الاستمرار.

واستجاب الملايين من الشباب والشابات من جميع أنحاء البلاد لهجمات ١١ سبتمبر بشجاعة وتصميم ، فوقعوا للدفاع عن دستورنا وانضموا إلى أكبر قوة قتالية في تاريخ العالم.

وفي السنوات التي تلت الحادي عشر من سبتمبر ، خدم مئات الآلاف من القوات الأمريكية في أفغانستان والعراق والعديد من الأماكن الأخرى حول العالم لحرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن ولحماية الشعب الأمريكي.

ولجميع أفراد خدمتنا وعائلاتهم ، وقدامى المحاربين ، وعائلات النجمة الذهبية ، وجميع الناجين ومقدمي الرعاية والأحباء الذين ضحوا بالكثير من أجل أمتنا نقول: نحن مدينون لك. نحن مدينون لكم بدين لا يُصدق ، دين لا يمكن سداده أبدًا ولكنه لن يفشل أبدًا في الوفاء بالالتزام المقدس تجاهك لإعداد وتجهيز أولئك الذين نرسلهم إلى طريق الأذى والعناية بهم وعائلاتهم عندما يأتون المنزل – ولا تنسى أبدًا أبدًا.

من خلال كل ذلك الذي تغير على مدى السنوات الـ ٢١ الماضية ، فإن التصميم الدائم للشعب الأمريكي على الدفاع عن أنفسنا ضد أولئك الذين يسعون إلينا لإلحاق الأذى بنا ، وتحقيق العدالة لأولئك المسؤولين عن الهجمات ضد شعبنا ، لم يتداع أبدًا.

استغرق الأمر ١٠ سنوات لمطاردة أسامة بن لادن وقتله ، لكننا فعلنا ذلك. وفي هذا الصيف ، سمحت بتوجيه ضربة ناجحة للظواهري ، الرجل الذي كان بن لادن نائبه في ١١ سبتمبر وكان زعيم القاعدة.

لأننا لن نرتاح.

لن ننسى أبدا.

لن نستسلم أبدا.

والآن ، لا يمكن للظواهري أن يهدد الشعب الأمريكي مرة أخرى.

وبعد مرور ٢٠ عامًا على انتهاء أفغانستان ، فإن التزامنا بمنع هجوم آخر على الولايات المتحدة لا ينتهي.

يواصل المتخصصون في الاستخبارات والدفاع ومكافحة الإرهاب لدينا في المبنى خلفي وعبر الحكومة يقظتهم ضد التهديدات الإرهابية التي تطورت وانتشرت في مناطق جديدة من العالم.

سنواصل مراقبة وتعطيل تلك الأنشطة الإرهابية أينما وجدناها وأينما وجدت. ولن نتردد أبدًا في القيام بما هو ضروري للدفاع عن الشعب الأمريكي.

ما تم تدميره ، قمنا بإصلاحه. ما كان مهددا قمنا بتحصينه. ما هوجم – الروح التي لا تُقهر – لم يتزعزع أبدًا.

لقد أقمنا نصب تذكارية ونصب تذكارية للمواطنين الذين تم التضحية بدمائهم على هذه الأسس ، وفي شانكسفيل وكراوند زيرو ، للحفاظ على لمسة من الذاكرة – اجعلها مشرقة طوال العقود القادمة.

عندما تأتي الأجيال القادمة إلى هنا للجلوس في ظلال أشجار القيقب التي تحمي النصب التذكاري ونمت طويلاً وقويًا بمرور السنين ، فسوف تجد أسماء الوطنيين. سيشعرون بالارتباط الذي سيحدث في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وكيف تغيرت بلادنا إلى الأبد.

وآمل أن يفكروا في كل هؤلاء – كل هؤلاء الأبطال الذين صنعوا أكثر في الساعات والأيام والسنوات التي تلت ذلك. يستجيب الأمريكيون العاديون بطرق غير عادية وغير متوقعة.

آمل أن نتذكر أنه في خضم هذه الأيام المظلمة ، حفرنا بعمق ، واعتنينا ببعضنا البعض ، واجتمعنا معًا.

تعلمون ، لقد استعدنا الضوء من خلال التواصل مع بعضنا البعض والعثور على شيء نادر جدًا – إحساس حقيقي بالوحدة الوطنية.

بالنسبة لي ، هذا هو أعظم درس من ١١ سبتمبر ، ليس أننا لن نواجه انتكاسة مرة أخرى ، ولكن في لحظة الوحدة الكبيرة ، كان علينا أيضًا مواجهة أسوأ الدوافع ، والخوف ، والعنف ، والاتهامات الموجهة ضد الأمريكيين المسلمين ، مثل وكذلك

الأمريكيون من أصول شرق أوسطية وجنوب آسيوية.

إنه ، على الرغم من كل عيوبنا وخلافاتنا ، في دفع وسحب كل ما يجعلنا بشرًا ، هناك أمة لا يمكنها الإنجاز - لا يوجد شيء لا تستطيع هذه الأمة تحقيقه عندما نقف معًا وندافع بكل قلوبنا عما يجعلنا فريدة من نوعها في العالم: ديمقراطيتنا.

نحن لسنا أمة قائمة على المبادئ فقط ، لكننا نؤسس على فكرة مختلفة - نحن أكثر دولة فريدة في العالم. فكرة أن الجميع خلقوا متساوين ويجب معاملتهم على قدم المساواة طوال حياتهم.

نحن لا نلتزم به دائمًا ، لكننا لم نتخل عنه أبدًا. هذا ما يجعلنا أقوياء. هذا ما يجعلنا ما نحن عليه. وهذا أكثر ما كان يأمل الخاطفون في تدميره عندما استهدفوا مبانينا وشعبنا.

فشلوا ولا يمكن لأي إرهابي أن يمس منبع القوة الأمريكية. ويقع على عاتقنا الحفاظ على سلامتهم نيابة عن كل من فقدناهم منذ ٢١ عامًا ، نيابة عن كل أولئك الذين وهبوا أرواحهم بالكامل لقضية هذه الأمة كل يوم منذ ذلك الحين.

هذه وظيفة لنا جميعًا. لا يكفي أن نجمع ونتذكر كل ١١ سبتمبر من كل من فقدناهم منذ أكثر من عقدين من الزمن. لأنه في هذا اليوم ، لا يتعلق الأمر بالماضي ، إنه يتعلق بالمستقبل.

لدينا التزام وواجب ومسؤولية للدفاع عن ديمقراطيتنا والحفاظ عليها وحمايتها ، وهي نفس الديمقراطية التي تضمن الحقوق والحرية التي سعى هؤلاء الإرهابيون في ١١ سبتمبر إلى دفنها في النار المشتعلة والدخان والرماد.

وهذا يتطلب التزامًا من جانبنا جميعًا - التفاني والعمل الجاد - كل يوم.

لنتذكر دائمًا: تعتمد الديمقراطية الأمريكية على عادات قلب «نحن الشعب». هكذا دستورنا - «نحن الشعب». عادات قلب «نحن الشعب».

لا يكفي أن ندافع عن الديمقراطية مرة في السنة أو بين الحين والآخر. إنه شيء يتعين علينا القيام به كل يوم.

لذلك هذا يوم ليس فقط للتذكر ولكن يوم تجديد وتصميم لكل أمريكي ، في إخلاصنا لهذا البلد ، للمبادئ التي يجسدها ، لديمقراطيتنا.

هذا هو [ما] ندين به لأولئك الذين يتذكرون اليوم. هذا ما ندين به لبعضنا البعض. وهذا ما ندين به للأجيال القادمة من الأمريكيين.

ليس لدي شك في أننا سنفعل هذا. سوف نلتزم بهذه المسؤولية الجسيمة. سنؤمن ديمقراطيتنا معًا كأمريكا واحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية. هذا ما نحن عليه. هذا هو أحبائك ولماذا قدموا الكثير.

شكرًا لك. بارك الله لكم جميعا. وأكرم الله منتسبي الجيش الذين فقدناهم وكل من فقدناهم هنا يوم ٩/١١. حفظ الله جنودنا.

بيان لوزير الخارجية أنتوني ج. بلينكن

نكرم اليوم ما يقرب من ٣٠٠٠ شخص قتلوا وأكثر من ٦٠٠٠ جرحوا في أسوأ هجوم إرهابي ضد الوطن في تاريخ أمتنا. وإن الإحساس العميق بالخسارة وكذلك صورة الشجاعة المطلقة لأولئك الذين مروا بذلك في هذا اليوم لن تمحى. كما إن تضحيات أحباء عائلات وأصدقاء أولئك الذين لقوا حتفهم في مدينة نيويورك وأرلينغتون وفرجينيا وشانكسفيل بولاية بنسلفانيا ستظل خالدة في ذاكرتنا الجماعية. ونتمنى أن يكون هذا اليوم يوم للتفكير في تكريم ذكرياتهم والحياة التي عاشوها.

وفي الوقت الذي وقعت فيه الهجمات داخل الولايات المتحدة، لقي أكثر من ٣٧٠ شخصا من ١٠١ دولة مصرعهم في ذلك اليوم. ولم يستهدف الهجوم الولايات المتحدة فحسب، بل استهدف القيم التي نتشاركها مع البلدان والشعوب في جميع أنحاء العالم. كما يصادف اليوم الذكرى العاشرة للهجوم الإرهابي في بنغازي بليبيا، والذي ضحى فيه أعضاء أعزاء علينا من وزارة الخارجية بحياتهم. ولا تزال شجاعة وتضحيات هؤلاء الأبطال مصدر إلهام لإدارتنا وبلدنا.

إننا، وفي الوقت الذي نتذكر فيه هجمات في سنة ٢٠٠١ وفي سنة ٢٠١٢، نعيد تأكيد جهودنا للدفاع عن بلدنا وشعبنا وكذلك شركائنا ضد آفة الإرهاب.

د. كريم القاضي:

مراجعات ما بعد حرب أفغانستان: بناء الدولة أم مكافحة الإرهاب؟

*مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

يتزامن الشهر الفائت –أغسطس ٢٠٢٢– مع مرور عام كامل على انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان بعد عشرين عاماً من احتلالها وتغيير نظام حكم طالبان فيها في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وتتميز الولايات المتحدة بتاريخ طويل من التدخلات العسكرية والحروب التي شنتها عادةً حماية لمصالحها وتحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية منذ أن أصبحت دولة كبرى في نهايات القرن التاسع عشر. وفى كثيرٍ من الأحيان، تقوم مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والجامعات ومراكز الفكر بمراجعات شاملة لتلك التدخلات التي فشلت فيها الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها، واستنزفت فيها كثيراً من مواردها البشرية والمادية والوقتية دون مكاسب تضاهي حجم تلك الموارد المستنزفة وذلك كله أملاً في تحصيل الدروس المستفادة من تدخل ما والحيلولة دون الوقوع في الأخطاء نفسها في المستقبل.

ومن أبرز المراجعات التي تمت في تاريخ الولايات المتحدة المعاصر، مراجعات ما بعد هزيمتها في حرب فيتنام عام ١٩٧٣، ونتج عن هذه المراجعات إصدار قوانين جديدة تنظم استخدام الدولة لقوتها العسكرية ووثائق تقدم إرشادات عن أفضل الممارسات في توظيف هذه القوة مثل وثيقة واينبرجر لعام ١٩٨٤. وعلى ذلك، فإن تجربة الولايات المتحدة

في أفغانستان وفشلها في إعادة بناءها وتحويلها لدولة مستقرة حليفة لواشنطن استدعت عدة مراجعات وأنماطاً من النقد الذاتي، مثل تداول الكونجرس مشروع قانون يقضى بتشكيل لجنة حرب أفغانستان والمناط بها مراجعة كل سياسات الولايات المتحدة تجاه أفغانستان منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر وحتى انتهاء الحرب وانسحاب القوات الأمريكية، واستخلاص أهم العبر، وتقديمها للكونجرس في صورة تقرير شامل يُسلم بعد أربع سنوات من انعقاد الجلسة الأولى لتلك اللجنة.

كما تتزايد حالياً وتيرة الحملات السياسية التي تقوم بإلقاء اللوم على أطرافٍ بعينها كالحزب الجمهوري وإدارة الرئيس ترامب أو الحزب الديمقراطي وإدارة الرئيس بايدن وتحميل أحدهما مسئولية هذا الفشل لا سيما مع اقتراب موعد انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في نوفمبر القادم ومحاولة الحزبين إحراز بعض المكاسب الانتخابية التي تؤدى بهما إلى تحقيق الأغلبية في مجلس النواب ومجلس الشيوخ. إلا أننا سوف نستعرض هنا ونلقى الضوء في هذه المساحة على إحدى أهم تلك المراجعات الاستراتيجية التي تدور في الأروقة الأكاديمية والبحثية الأمريكية، وهى مراجعة صحة خوض الولايات المتحدة لعملية إعادة بناء دولة حديثة في أفغانستان من عدمه، وترجيح البعض لسياسة بديلة – سياسة مكافحة الإرهاب فقط- التي ربما كانت أكثر فاعلية في تحقيق الأهداف الأمريكية دون الحاجة للتورط في إعادة بناء دولة ودون الحاجة لتحمل الكُلفة الباهظة التي عادةً ما تصاحب هذه النوعية من التدخلات العسكرية وما يتبعها من سياسات في مرحلة ما بعد الحرب.

جدل ما بعد الحرب

تتفق بعض الدوائر الأكاديمية والبحثية مع موقف الرئيس بايدن الذى أعلنه حين قرر سحب جميع القوات الأمريكية من أفغانستان، بأن الولايات المتحدة أخطأت حين قررت إعادة بناء دولة أفغانستان، كعلاج سياسي لظاهرة توطن الجماعات الإرهابية هناك، وأنه كان على واشنطن توجيه طاقاتها صوب هدف واحد ومحدد وهو مكافحة الإرهاب فقط وتعقب تنظيم القاعدة وقياداته، دون الشروع في بناء مؤسسات سياسية وعسكرية ومحاولة تغيير بعض قيم المجتمع الأفغاني. ويرى مؤيدو تلك المراجعة أنه كان من الصعب منذ بداية الاحتلال بناء دولة على النسق الحديث في أفغانستان للأسباب التالية:

أولاً:

غياب مصالح استراتيجية كبرى: لم يكن لواشنطن في تاريخها المعاصر مصالح حيوية في أفغانستان تبرر ضرورة إعادة بناءها في أعقاب احتلالها عام ٢٠٠١، ولعل غياب تلك المصالح الحقيقية، مثل أهمية أفغانستان لاستقرار النظام الدولي سواء بسبب موقعها الجغرافي أو مواردها الطبيعية أو وقوعها داخل مناطق النفوذ الأمريكي التقليدي، هو الذي أدى بالولايات المتحدة إلى كثير من التقصير في توفير الموارد المادية والعسكرية الضخمة اللازمة لمثل هذا النوع من التدخل مقارنة بتجارب أخرى لها، ويدلل على ذلك تقرير صدر من مؤسسة راند للأبحاث عام ٢٠٠٣. ويظهر التقرير أن أفغانستان هي أقل الدول حصولاً على موارد أمريكية خلال العامين الأولين للاحتلال، من حيث عدد القوات العسكرية الموجودة على الأرض وقيمة المعونات المالية المقدمة، وذلك بالمقارنة بتدخلات عسكرية أخرى للولايات المتحدة في دول مثل البوسنة والهرسك وكوسوفو وألمانيا الغربية، على الرغم من أن أفغانستان تعاني من حالة فقر مزمنة. كما سبب أيضاً غياب تلك المصالح تحول اهتمام إدارة الرئيس بوش الابن سريعاً عن احتلال أفغانستان وإدارتها إلى احتلال العراق عام ٢٠٠٣، بعد تغيير نظام طالبان بسهولة.

ثانيًا:

غياب التوافق الإقليمي على قيام الدولة: منذ بداية الاحتلال، أهملت الولايات المتحدة الجانب الإقليمي للحرب في أفغانستان، وبالرغم من دعوتها لحلفائها التقليديين من أوروبا وشرق آسيا وحلف الناتو لتحمل بعض أعباء العمليات العسكرية وتدريب بعض قوات الجيش الأفغاني والشرطة الجديدة والمساهمة في إنشاء بعض مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى دعوة الأمم المتحدة لتقديم دعمها للعملية السياسية هناك، إلا أن واشنطن همَّشت، إلى حد كبير، الدول المجاورة لأفغانستان، مثل باكستان وإيران، في عملية الإعداد لبناء نظام سياسي جديد، وبالتالي مارست تلك الدول المجاورة دورهم المتوقع في الحفاظ على مصالحهم في أفغانستان وحماية شركائهم المحليين، والعمل على التأكد من أن النظام الجديد في كابول لن يكون مناهضاً لهم أو يكون مَنفذاً لدول أخرى تسعى لزعزعة استقرارهم. ولذا، لم تكن بعض تلك الدول المجاورة مؤيدة لسياسات الولايات المتحدة، بل أعاقتها وقاومتها وإن كان في الخفاء وليس في العلن، فعلى سبيل المثال قامت باكستان بتقديم الدعم للولايات المتحدة في حربها ضد القاعدة، إلا أنها تجنبت مساندة واشنطن في تعقبها لعناصر حركة طالبان، ذلك لأن الحركة كانت بمثابة الحليفة الرئيسية لها والأقدر من منظورها على إبقاء أفغانستان في دائرة التحالف معها، وبالتالي سمحت إسلام أباد لكثير من عناصر طالبان بالبقاء على أراضيها، بل قدمت لهم الدعم العسكري والمعلوماتي خلال قتالهم للقوى السياسية الأخرى داخل أفغانستان. وكان على واشنطن في حال اهتمامها بنجاح تجربتها في أفغانستان إيجاد توافق إقليمي ما على قيام دولة أفغانية مستقرة وأن تُعمِل أدواتها الدبلوماسية على خلق هذا التوافق، وهو ما كان يتطلب التعامل مع صراعات إقليمية أخرى مثل الصراع الهندي-الباكستاني، ومحاولات بناء الثقة بين دول الإقليم، مما كان سينعكس بالإيجاب المباشر على بناء أفغانستان، خصوصاً وأنها دولة حبيسة وبالتالي كانت تعتمد على صور دعم مختلفة من جيرانها من الدول المجاورة.

ثالثًا:

مساواة الولايات المتحدة في العداء بين تنظيم القاعدة وحركة طالبان: منذ أن رفض الملا عمر زعيم حركة طالبان إنذار الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ لتسليم أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، ناصبت واشنطن الحركة العداء وساوت في عدائها بينها وبين تنظيم القاعدة، وعملت على إقصائها من نظام أفغانستان السياسي الجديد، واستهدفت قياداتها وقاتلت جميع أفرادها على السواء. وقد عارض بعض المراقبين الأمريكيين فيما بعد سياسة الولايات المتحدة تجاه طالبان، وحمّلوا تلك السياسة بعضاً من مسئولية فشل واشنطن في إعادة بناء دولة ما بعد الحرب. وعلل المراقبون ذلك بأن عداء الولايات المتحدة للحركة أهدر على واشنطن عدة فرص سياسية ربما كان من الممكن أن تساهم في نجاح تجربتها، لا سيما وأن كل تجارب الولايات المتحدة الناجحة في إعادة بناء الدول ارتبطت بتعاون وثيق بين واشنطن وبعض عناصر من النظام السابق الذي تم خلعه واستبداله. فعلى سبيل المثال، لجأت الولايات المتحدة إلى بعض القيادات العسكرية المهمة لجيش ألمانيا النازي لمساندتها عندما كانت تعيد بناء المؤسسات العسكرية والأمنية في ألمانيا الغربية أثناء احتلالها، كما أبقت الولايات المتحدة على منصب الإمبراطور ومؤسسته في اليابان أثناء احتلالها بعد الحرب العالمية الثانية، نظراً لأهمية تلك المؤسسة وثقلها السياسي في إنجاح عملية إعادة بناء الدولة، ورغبة في تقليص فرص مقاومة الاحتلال الأمريكي هناك.

وربما كان منطق احتواء المقاومة ووأدها قبل اشتعالها هو المنطق الذي كان يفترض أن يُحرِّك الاستراتيجية الأمريكية في أفغانستان كما يرى بعض المراقبين، وبالتالي يبرر هذا المنطق الانفتاح على قيادات جديدة وناشئة

لطالبان رغبةً في تحييدها كخصم مقاوم للاحتلال وبناء الدولة الجديدة، والاستفادة أيضاً من بعض مقوماتها مثل دعم قبائل البشتون لها، ومهاراتها القتالية في فرض سيطرتها على معظم أراضي أفغانستان من قبل، فضلاً عن امتلاكها لمعلومات قيمة عن تنظيم القاعدة وأفراده. ومما يعزز من منطق احتواء الحركة أن بعض العناصر القيادية من طالبان قد حاولت بالفعل ولعدة مرات التواصل مع الولايات المتحدة والوصول إلى تفاهمات معها بعد نجاح الأخيرة في السيطرة النسبية على بلادهم في السنوات الأولى للاحتلال، غير أن ثقة إدارة الرئيس بوش الابن المفرطة في قوة الولايات المتحدة العسكرية، وإيمانها بعدالة احتلالها لأفغانستان ومعاقبة المتسببين في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ونزعتها الأحادية في تحقيق أهدافها حالت بينها وبين التفاهم مع طالبان، مما أدى في النهاية إلى زيادة الكُلفة السياسية والعسكرية على واشنطن وفشلها في بناء الدولة.

رابعًا:

فاعلية سياسة مقاومة الإرهاب: يضاف إلى تلك التحديات التي سبق ذكرها بعض المميزات النسبية لسياسة مكافحة الإرهاب البديلة، منها أن الهدف محدد وملائم للوسيلة الرئيسية المستخدمة في تحقيقه وهي القوة العسكرية. بالإضافة الى قدرة الولايات المتحدة على قياس مدى كفاءتها في تحقيق هذا الهدف بالاعتماد على بعض المؤشرات العملية مثل ارتفاع أو انخفاض وتيرة الهجمات الإرهابية ضد مصالحها، وأعداد القتلى من العناصر الإرهابية، وأيضاً أعداد العناصر المقبوض عليهم من قبلها. فضلاً عن أن اعتماد الولايات المتحدة على قدرتها العسكرية في هذا المجال يقلل من حجم ونوعية الدعم الذي تحتاجه من شركائها الدوليين والإقليميين، كما أنه يُسهل على دول الجوار للدولة التي تعاني من الإرهاب تلبية احتياجات واشنطن من دعم سياستها والتعاون معها دون الحاجة إلى المساس ببعض مصالحها الحيوية التي ربما تكون أكثر تأثراً بمحاولات بناء نظام سياسي جديد في تلك الدولة. فضلاً عن أن التجربة العملية أثبتت كفاءة هذه السياسة بالنظر إلى نتائجها في دول أخرى مشابهة للحالة الأفغانية، فالولايات المتحدة كافحت الإرهاب فقط في بعض الدول العربية، مثل اليمن والصومال وليبيا، من دون أن تتورط في إعادة بناء مؤسسات تلك الدول، وتحمل تبعات ذلك النوع من التدخل، ورغم ذلك حققت نتائج إيجابية، من وجهة نظرها، دون تكاليف عالية، منها عدم وقوع هجمات إرهابية ضد مصالحها الاستراتيجية في الخارج أو داخل أراضيها.

من يحسم هذه المراجعات؟

ربما لن تنتهي هذه المراجعات، كما لم تنته مراجعات سابقة خاصة بحرب العراق، وحرب فيتنام، والحرب الأهلية في الصين، وحروب أخرى، وما يؤكد ذلك أنه حتى قرار الانسحاب من أفغانستان شابهه خلاف، حيث رأت إدارة الرئيس بايدن ومن قبلها إدارة ترامب ضرورة الانسحاب وإنهاء ما اشتهرت به الحرب إعلامياً بـ»الحرب المؤبدة»، والتركيز على التحديات الكبرى لواشنطن وبالأخص التنافس مع الصين، واحتواء روسيا. بينما فضلت بعض القيادات العسكرية وآخرون من قيادات الحزب الجمهوري إبقاء قوات أمريكية هناك ولو محدودة، قد تساهم في الحفاظ على النظام السياسي القائم وقتها منذ احتلال أفغانستان وتساند القوات الأفغانية في حربها ضد الحركة. وعلى ذلك، ستعيش تلك المراجعات حتى مغامرة واشنطن القادمة، وستؤثر تلك التجربة الطويلة في أفغانستان على مستقبل ونوعية التدخلات العسكرية التي ستقوم بها الولايات المتحدة، وربما تكون الحرب في أفغانستان هي آخر حروب الولايات المتحدة في الدول المهمشة في المستقبل القريب!

د. ماجد حميد الضيدان :

الولايات المتحدة الامريكية تعيد اليونان الى الواجهة

من التحالف الحرج الى التحالف المستدام

*المركز الديمقراطي العربي

ان انتقال الولايات المتحدة الامريكية الى التحالف مع اليونان وتعزيز ذلك بمجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية وبناء المزيد من القواعد العسكرية الامريكية داخل الاراضي اليونانية والاتجاه الى تعزيز العلاقات الجيوسياسية والاستراتيجية بينهما بديلا عن تركيا نظرا لوجود تباعد في وجهات النظر التركية الامريكية حول الكثير من القضايا الداخلية والاقليمية والدولية وابرزها قصة الانقلاب الذي ترويه المخيلة السردية التركية والتي تمكن خلالها اردوغان من الهيمنة على الدولة التركية وتغيير نمط النظام السياسي الى نظام رئاسي وتصفية الكثير من الخصوم وابعاد الكثير من الاصدقاء واجراء تكتيكات تحالفية هنا وهناك خصوصا مع روسيا بوتن ومحاولة ابتزاز واشنطن بجدلية هذه العلاقات التركية الروسية والانفتاح الكبير في وجهات النظر بين اردوغان وبوتن والذين تتشابه خطواتهما في الاستحواذ على السلطة واجراء عملية التفاف على تطور الديمقراطية في بلديهما والذي تراه واشنطن تراجعا

> اليونان تحمل اهمية جيوسياسية اكثر منها اقتصادية

كبيرا لصالح عودة الديكتاتورية وتراجع الحريات .

ومن هنا يستمر الدخان الرمادي بالتصاعد والذي خيم على اجواء العلاقات الامريكية التركية والتي تشهد تراجعا كبيرا ومستمرا في عملية الاستمرار او اعادة ترميمها وارجاع اجواء الثقة اليها لكن هناك جمودا واضحا بدأ يحث الولايات المتحدة على اللجوء الى تعزيز الجبهة اليونانية والحرص على تمتينها لكونها نداً لتركيا وتفكر ملياً في ان تكون الحكومة اليونانية موازناً استراتيجيا ضد تركيا ومع واشنطن وباقي حلفائها الأوربيين خصوصاً بعد بدأ الغزو الروسي على اوكرانيا والمستمر لغاية الان ولا امل في الافق لزوال الحرب والعودة الى طاولة مفاوضات وسط تراجع فرص السلام واستمرار الابتزاز الروسي للعالم في سوقي الطاقة والحبوب بشكل عام ولأوروبا بشكل خاص خصوصا وان اجواء الشتاء تطرق الابواب وسط اول شتاء يشهد نقصا حادا في امدادات الطاقة الروسية الى اوربا ناهيك عن الخطأ الستراتيجي الذي وقعت فيه اوربا جراء اعتمادها على النفط والغاز الروسي والذي يعد ملفاً روسيا ذا طابع سياسي اكثر منه اقتصادي وهو امر طالما حذرت منه واشنطن حليفاتها الاوربية بأنها ستدفع ثمناً باهظًا جراء هذه الخطوة غير الصحية بالمرة .

اليونان تحمل اهمية جيوسياسية اكثر منها اقتصادية نظرا لتردي اوضاعها الاقتصادية بالمقارنة مع تركيا ذات الاقتصاد المتطور في شتى المجالات ولا ننسى ان اليونان كانت بمثابة الثقب الاسود الذي استنفذ كل المعونات الاقتصادية الاوربية خصوصا الالمانية منها ابان حقبة الاتحاد الاوروبي قبل انسحاب المملكة المتحدة منه املا في ان تكون اليونان مشروعًا اقتصادياً لنجاح الاتحاد الاوروبي في حزمة سياسات كان الغرض منها دعم توسع الاتحاد الاوروبي بالضد من توسع منظمة حلف شمال الاطلسي والابتعاد عن واشنطن وهو امر لم يكتب له النجاح في ظل توصيف امريكي للاتحاد الاوروبي بأنه ناد مسيحي في اتهام امريكي لرفض اوربا انضمام تركيا إليه الامر الذي دفع تركيا الى تغيير بوصلتها نحو الولايات المتحدة الامريكية في نواح أقتصادية وامنية والاتجاه نحو بلدان اسيا القوقاز والشرق الاوسط وتبني خيار احزاب الاسلام السياسي والعودة الى ارث العثمانية

إذاً تركيا قبل الانقلاب ليست كما بعده فقد رسخت لديها قناعات اخرى وجديدة انها غير مرحب بها اوربيا وان الاوربيين بدأوا باستشعار خطر تركيا العثمانية او على الاقل تركيا الاردوغانية التي يتهمونها بإبادة الارمن وتصدير الارهاب والمهاجرين غير الشرعيين إليها وانها اخذة في منافستهم في الشرق الاوسط وهو مؤشر

> طالما شهدت تركيا انقلابات عدة لكنها كانت تصب دائما في تعزيز قدرة الجيش

يستدعي منهم التفكير مليًا باقناع واشنطن في التخلي عن هذا الحليف وايجاد بديل نوعي يكون التحالف معه يصب في خدمة واشنطن واوربا داخل حلف شمال الاطلسي وخارجه على الرغم من ان تركيا تعد المساهم الثاني بعد الولايات المتحدة الامريكية في حجم القوات داخل حلف شمال الاطلسي, لكن الاوربيون بدأ يساورهم الشك مثلما بدأ الشك نفسه يساور واشنطن انها امام تباعد كبير في وجهات النظر آخذ في التزايد يوماً بعد اخر وعليها ايجاد بديل موازن يحث تركيا على اعادة النظر في الكثير من الخطوات التي أدت بها الى الابتعاد عن حلفائها الغربيين ومن ثم تعد اليونان البديل الموازن الافضل والذي يعد في الوقت نفسه الغريم التقليدي لتركيا واللذين شكلِ انضمامها الى حلف شمال الاطلسي درعاً حصيناً في وقتها لصد تهديدات الاتحاد السوفياتي ضد الجبهة الجنوبية لحلف شمال الاطلسي.

فخطوات اردوغان في تعزيز سلطته الداخلية وجولاته نحو الحصول على صفقة السلاح الروسية خصوصا منظومة اس اربعمائة التي تعد تهديدا لمنظومات الغرب ونكوصا تركيا عن التزاماتها مع حلفائها كلفها عقوبات اقتصادية ضد اقتصادها وعملتها التي استمرت في الهبوط يوما بعد اخر وكذلك حرمانها من صفقات طائرات اف ٣٥ وغيرها والكثير من المزايا الدفاعية والشروط الاكثر رعاية والتي كانت تحصل عليها جراء تحالفها مع الغرب كلها دفعت باتجاه تعزيز هذا التحالف المستدام مع اليونان على حساب تركيا وان كانت تركيالا تزال تشكل حليفا امريكيا مهما جدا في عدة قضايا منها الازمة في سوريا والتي ترى تركيا ان واشنطن لم تصغ لها كثيرا وتدعمها في الحصول علي منطقة منزوعة السلاح ومحايدة وهو امر رفضته واشنطن لأنه ينسف تحالفاتها مع وحدات حماية الشعب الكردية في سوريا خصوصا وان واشنطن ترى ان سوريا ليست اولوية ملحة في ظل وجود امريكي نادر وناشئ في الوقت نفسه في سوريا ويخشى من تلاشيه ناهيك عن حجم الرفض الخليجي خصوصا الامارتي السعودي لوجود نفوذ تركي داخل سوريا والخشية من ان تكون سوريا منطقة نفوذ لخط الاخوان المعاد لبلدان الخليج العربي ناهيك عن مصر العربية هذا من جانب اضافة إلى وجود النفوذ الايراني المتزايد والخطير في سوريا ايضا وهو امر يقحم منطقة الشرق الاوسط في فوضى امنية تهدد الوصول الى مصادر الطاقة الامنة في الخليج العربي من جانب اخر.

الولايات المتحدة تحتاج من تركيا ان تكون اكثر وفاءاً لتحالفاتها وعليها ايضا ان تتفهم مخاوف واشنطن من تقاربها مع روسيا خصوصا وانها قد طرحت فكرة

الولايات المتحدة تتعامل مع تركيا واليونان وفقا للعبة السجينين

نقل قاعدة انجرليك في تركيا الى الاردن وهذا امر ان حصل يعني ان تركيا قد جازفت في انهاء علاقة تحالف استراتيجية استمرت طيلة سنوات الحرب الباردة وما بعدها، وعلى واشنطن ان تصغي الى مطالب تركيا بفك ارتباطها مع الكرد في سوريا وغيرها وكذلك النظر في دعم كل من فنلندا والسويد والمانيا لوحدات حماية الشعب الكردية التي تتهمها انقرة بانها منظمات ارهابية وكانت قد عبرت عن رفضها لطلب كل من فنلندا والسويد للانضمام الى حلف شمال الاطلسي وبعد مفاوضات كبيرة حصلت موافقة تركيا على انضمامهما الى الحلف وقد صادق الرئيس الامريكي جو بايدن اخيرا على طلبات الانضمام لتتعزز بذلك جبهات حلف شمال الاطلسي بالضد من تركيا .

ان محاولات تركيا في تعزيز النهج الاستقلالي في سياستها الخارجية امر مفهوم ومقبول ان جرى على النحو الذي لا يسيء الى تحالفاتها مع واشنطن ومنظوماتها الامنية وعليها ان لا تبتعد في سياستها كثيرا باتجاه يعزز النزعة السلطوية لديها وان تسعى لتعزيز الديمقراطية والتي تعد ورقة مشتركة وصيغة عمل توثق وتعزز علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية حتى وان كانت تركيا تحاول التعويل على السلوك البراغماتي لكن عليها الحرص ان لا يصل بها الامر الى ابتزاز شركائها خصوصا واشنطن .

طالما شهدت تركيا انقلابات عدة لكنها كانت تصب دائما في تعزيز قدرة الجيش التركي في حماية العلمانية والمبادئ الكمالية واليوم بعد الانقلاب الاخير الذي لم يكتب له النجاح كما يصفه الموالين لاردوغان في الداخل فإنه اطلق يد اردوغان في قضايا مفصلية تمس الامن القومي واستطاع من خلاله ابعاد الجيش عن الحياة السياسية الى حد كبير لكنه اسهم ايضا في ابعاد الكثير من المهنيين الذين واجهوا اتهامات كثيرة اودت بهم الى الاعتقال والتوقيف والخضوع للتحقيقات او ربما الهرب الى اليونان وهذا امر يصب في صالح تركيا اردوغان ويبتعد كثيرا عن التحالف مع واشنطن الا بشروط تركية جديدة وهو امر لا ترى واشنطن انها مرغمة للتعاطي معه دون ابداء الامتعاض وتقديم ملاحظات كثيرة وهي التي دفعت بها الى التحالف البديل وتعزيز تواجد قواعدها العسكرية في اليونان ودعم إسرائيل واليونان في الاستثمار بحقل غاز المتوسط مع قبرص والى حد ما جمهورية مصر العربية. الولايات المتحدة تتعامل مع تركيا واليونان وفقا للعبة السجينين في بادئ الامر لمعرفة ايا منهما سيقدم على تفاهمات وعقد صفقات اكبر والامر مرتبط ايضا بمدى سرعة استجابة احدهما او كليهما.

*كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk